جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية –
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

عنوان المذكرة:

الوضع والاستعمال بين النظرية الخليلية الحديثة والنظريات الغربية اللسانيات البنوية أنموذجا

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:

- بركـان رفيقة
- بن شريـف سومية

إشراف الأستاذة:

مهلـــول سميـــرة

السنة الجامعية:

2018 - 2017

بسم الله الرحمن الرحيم
{ اقرأ باسم ربك الذي خلق ❁ خلق الإنسان من علق ❁
اقرأ وربك الأكرم ❁ الذي علّم بالقلم ❁ علّم الإنسان
ما لم يعلم ❁ }
سورة العلق - الآية [1 - 5]

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد:

❖ إلى الذي منحني كل سعادة وحب وحنان، فصارع الحياة بحلوها ومرها من أجل حياة كريمة شريفة، **أبي** العزيز أطال الله في عمره ومنحه الصحة والسعادة.

❖ إلى الملاك الطاهر التي منحتني كل عطف ورضي، **أمي** الحنون الصابرة، أدامك الله شمعة تنير دربي.

أحبكما حبا لو مر على أرض قاحلة، لتفجرت منها ينابيع المحبة، **شكرا على كونكما والدي.**

❖ إلى من أرى التفاؤل بعينها والسعادة في ضحكتها إلى من كانت تضيء لي الطريق، وتساندني وتتنازل عن حقوقها لإرضائي والعيش في هناء أختي: **رانية.**

❖ إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواي: **محند أرزقي، وسيف الدين.**

❖ إلى الروح التي سكنت روحي، هدية العمر

إلى سر بقائي ولذة حياتي، أغلى الناس عندي، حفظك الله لي.

❖ إلى كتكوتة العائلة، الملاك الطاهر : **ريم.**

❖ إلى من شركتني في هذا العمل صديقي وزميلتي: **سومية.**

❖ إلى أختي التي لم تلدها أمي صديقتي ورفيقة دربي: **ثيزيري، وفاطمة.**

أهدي هذا العمل،

راجية من المولى عز وجل أن يكون ذا فائدة لمن يطلع عليه.

رفيقـــة

إهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد:

❖أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة أطال الله من عمرها.

❖ إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم حفظه الله و رعاه .

❖ إلى أخي و أختي: عبد الحق، شيماء، وشيراز، وإلى كامل عائلة بن شريف.

❖ إلى قرة عيني وشريك حياتي زوجي وكل عائلة "إفوراح".

❖ إلى كل الصديقات والزميلات التي شاركن في هذا البحث من قريب أو من بعيد: رفيقة، وثيزيري وكاهنة.

❖ وفي الأخير أرجوا من الله عز وجل أن تلقى ثمرة جهدنا هذه قبولا حسنا لدى الجميع.

سـومـيـة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "معلول سميرة" حيث كان لنصائحها وتوجيهاتها القيّمة الأثر الكبير لظهور بحثنا على صورته هذه، فجزاها الله كل الخير.

ولا يفوتنا أن نخص بالشكر والعرفان كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في كلية الآداب واللغة العربية.

وفي الأخير نحمد الله جلّ وعلا الذي أنعم علينا بإنهاء هذا العمل.

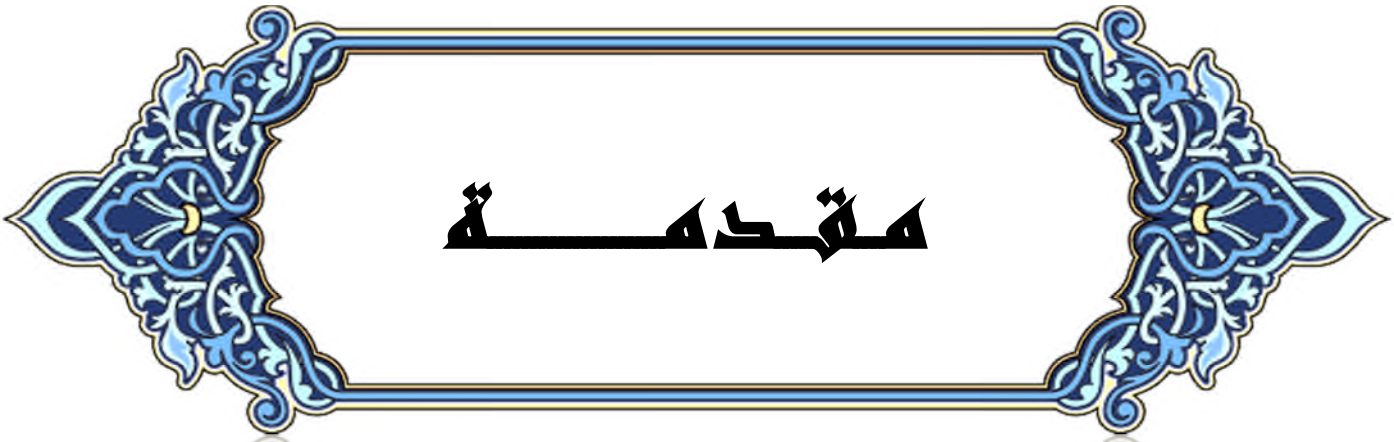
مقدمة

بســم الله الرحمـن الرحيـم

مقدمـــــة:

الحمد لله حمدا كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا، والصلاة والسلام على المصطفى، الذي أرسله الله بالحق مبشرًا نذيراً وعلى آله وصحبه الأخيار.

وبعد فاللغة أداة تبليغ وتواصل بين الناس ما جعلها محل دراسة وعناية وتحليل، وهذا من أجل كشف أسرارها وصبر أغوارها ومعرفة مكنوناتها، وقد عكف العلماء منذ القدم على دراسة اللغة العربية وإقامة البحوث عليها، حفاظا وترقية لها، وكان من أهم هذه الجهود ما بذله العالم الجزائري الفذّ «عبد الرحمن الحاج صالح» الذي وضع نظرية أصيلة هي النظرية الخليلية الحديثة، وهي قراءة جديدة للتراث العربي الأصيل في ضوء مناهج التكنولوجيا الحديثة.

ومنذ ظهور هذه النظرية أصبحت موضع احتفاء بين الدارسين، فكانت مادة علمية لبعض الكتب ورسائل التخرج والمقالات وغيرها، ومن بين المبادئ التي جاءت بها: الموضع والعلامة العدمية، الأصل والفرع، القياس، الوضع والاستعمال... وما إلى ذلك من المرتكزات.

إنّ معظم هذه المبادئ مطروحة في بعض النظريات اللسانية الحديثة خاصة الغربية كالبنوية، التحويلية التوليدية، والتداولية وغيرها، وعلى هذا الأساس ارتأى البحث أن يركز على كبرى النظريات؛ وهي البنوية من خلال إجراء مقارنة بينها وبين النظرية الخليلية الحديثة، ذلك باعتبار التقارب والتناسب بينهما.

فوقع الاختيار على موضوع "**الوضع والاستعمال بين النظرية الخليلية الحديثة والنظريات الغربية – اللسانيات البنوية أنموذجا**–" انطلاقا من ذلك.

ولمعالجة هذا الطرح كان من الضروري طرح **إشكال** رئيسي يتمثل فيما يلي: ما هي أوجه التلاقي والتفارق بين النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية فيما يخص ثنائية الوضع والاستعمال؟ والتي انبثقت منها مجموعة من الأسئلة الجزئية منها:

- ما هي الأسس المعرفية والفلسفية للنظريتين؟.
- في ما تتمثل المرجعية المعرفية لكليهما وما هي منطلقاتهما المنهجية؟.
- كيف تنظر كل من هاتين النظريتين إلى اللغة؟ وفيما يتمثل منهج الدراسة المعتمد في دراستها؟.
- فيما تكمن مستويات تحليلهما للظاهرة اللغوية؟.
- إلى أي مدى يمكن القول بوجود التشابه والاختلاف بين وجهات النظر إلى الوضع والاستعمال عند النظريتين؟.

وقد كانت أسباب اختيار هذا الموضوع:

- **أسبابا ذاتية** أولا: تتمثل في الميل الشخصي لمثل هذه الأنواع من البحوث، والشغف بتتبع الجوانب العلمية الدقيقة في مجال الدرس اللغوي العربي، وخاصة ما أتى به العلامة الجزائري «عبد الرحمن الحاج صالح» كعالم ولغوي عربي جزائري قدّم الكثير للعربية وأصحابها.
- **أسبابا موضوعية** ثانيا: وتتمثل في محاولة إبراز أهمية النظرية العربية عامة والنظرية الخليلية الحديثة خاصة، وإجراء مقارنة بين ما أتى به اللغويون العرب، وما استجدّ في اللسانيات الغربية، وذلك بغية معرفة مكانة علم العربية ونظرياته من الدرس اللساني الغربي الحديث.

وقد سار البحث في عرض المعالم الكبرى لهذه المذكرة وفق **خطة** منهجية، اِنبثقت من تصنيف المادة المجموعة، وتمثلت في ثلاثة فصول، وخاتمة.

جاء الفصل الأول بعنوان "ثنائية الوضع والاستعمال في النظرية الخليلية الحديثة"، والذي قسم هو بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول والذي كان بعنوان "النظرية الخليلية الحديثة مفهومها واهتماماتها" حيث تم التطرق فيه إلى مفهوم النظرية الخليلية الحديثة، من خلال بيان سبب تسميتها، ثم التعرض إلى أصالتها وتميّزها عن غيرها من النظريات، سواء العربية منها أم الغربية، وكذا ذكر أهم ما تتفضل به هذه النظرية، وبيان انشغالاتها وأهم ما تسعى إلى تحقيقه، ومن ثمة الحديث عن المنهج الذي تتبعه في دراسة الظاهرة اللغوية.

وكان المبحث الثاني قد حمل عنوان "مبادئ النظرية الخليلية الحديثة وأسس التحليل اللغوي فيها" أين تم الحديث فيه عن المفاهيم والمرتكزات الأساسية لها، فكان أن تعرض البحث إلى مبادئها الفردية ومصطلحاتها المركبة، ثم الولوج إلى تحديد مستويات التحليل اللساني فيها.

أما الفصل الثاني: فعُنْوِن بـ"الوضع والاستعمال في اللسانيات البنوية"، الذي انبثق منه مبحثين أيضا، أفرد المبحث الأول الموسوم بـ"اللسانيات البنوية المفهوم والنشأة" للحديث عن المرجعية المعرفية لنشأة البنوية، ثم التعرض إلى تعريفها، وذلك من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، ثم انتقل الحديث عن أهم المدارس اللسانية التي انبثقت عن بنوية «سوسير» باختلاف توجهاتها ومنطلقاتها.

في حين كان المبحث الثاني المعنون بـ"الجهاز المصطلحاتي للسانيات البنوية وإجراءاتها التحليلية"، مخصّصا للحديث عن أهم مبادئ المدرسة البنوية، ومختلف المستويات اللسانية التي تعتمدها النظرية في تحليل اللغة.

وكان الفصل الثالث بعنوان "دراسة مقارنة لمواطن الائتلاف والاختلاف بين النظريتين" أين تمّ الاهتمام بما جاءت به النظريتين فيما يخص ثنائية الوضع والاستعمال، وذلك بتحديد أهم نقاط التشابه بينهما وما تتفارق فيهما.

وفي الأخير ختمت المذكرة بخاتمة ملخّصة لكل ما جاء فيها.

ولقد اقتضت هذه الدراسة **المنهج** المقارن الذي تتلاءم مبادؤه مع مثل هذه المواضيع، بغية تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين النظريتين والكشف عن خصوصيات كل منهما، ثم اعتمد على التحليل والوصف في أحيان كثيرة، ذلك أنّ طبيعة الموضوع فرضت هذا النوع من المعالجة، وهذا خاصة في الجانب النظري.

أمّا عن **المراجع** المعتمد عليها في هذا البحث، فقد تعددت وتنوعت من كتب عربية، كتب أجنبية، وأخرى مترجمة، وكذا استوجبت الضرورة الاستعانة بمجموعة من المقالات المنشورة في المجلات وبعض المحاضرات والمواقع الالكترونية، وأهمها:

- "الكتاب" لـ«أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه».
- "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية"، بجزأيه الأول والثاني لـ«عبد الرحمن الحاج صالح».
- "علم اللغة العام" لـ«فرديناند دي سوسير».
- "الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية" لـ«عبد الرحمن الحاج صالح».

وممّا لا شك فيه، أنّ **دراسات سابقة** عديدة قد تطرقت إلى هذا الموضوع، كالتي قام بها «الحاج صالح» في كتابه "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية"، الذي يحمل في طياته مجموعة من المقالات التي تطرق فيها إلى إجراء مقارنة بين النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية، وأيضا كتابه "الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية"، وكتاب «صالح بلعيد» "اللغة العربية العلمية".

إضافة إلى إشارات أخرى هنا وهناك، جاءت متفرقة في المجلات تحت عناوين مغايرة لهذا العنوان؛ أي أنها لم تخصص له، وإنما أشير فيها إليه عرضا ضمن مواضيع أخرى كمقالة «يحي بعيطيش» "الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة"، محاضرات «محمد صاري» "المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة" وغير ذلك.

غير أنّ أغلب هذه الدراسات لم تكن خاصة بهذا الموضوع تحديدا، وإنما كانت تتعرض له بالذكر فقط في بعض أبوابها وفصولها، وتشير إليه بصورة إجمالية، ولذلك حاول البحث – قدر المستطاع – أن يجعل هذا العمل مركزا في معالجة بعض الإشكاليات المحدودة.

وتكمن **أهمية** هذا البحث فيما يلي:

- ❖ إبراز مكانة النظرية الخليلية العربية بوصفها نظرية لسانية معاصرة تضاهي أو تتفوق على النظريات الغربية.
- ❖ بيان أهمية التراث اللغوي العربي الأصيل، وإثبات مجموع المفاهيم اللسانية الرائدة التي يزخر بها.
- ❖ التأكيد على أنّ العرب هم أول من ميّز بين اللغة كوضع ثابت والكلام كاستعمال فعلي لقواعد الوضع.

ومن **الصعوبات** التي عرقلت مسار البحث: ضيق الوقت الممنوح، وصعوبة الموضوع في حد ذاته، كونه موضوعا متشعبا يحتاج إلى دراسة معمقة وبحث طويل ووقت أطول، وهذا ما لم نتحصل عليه.

وفي الأخير لا يسع في هذا المقام إلاّ التقدم بشديد الا**متنان والشكر** للمولى عزّ وجلّ الذي منّ علينا بنعمة العقل والعلم، ويسرّ لنا الدرب في إتمام هذا العمل.

والشكر الخالص النابع من القلب للأستاذة المشرفة "مهلول سميرة"، التي حبتنا بمساعدتها، ولم تبخل علينا بتوجهاتها ونصائحها القيمة، ونسأل الله أن يرزقها الصحة والعافية وطول العمر، حتى تبقى ذخرا للجامعة في مجال البحث العلمي، وقدوة يحتذي بها في الجدية والإخلاص، وسنبقى محتفظين لها بذكرى طيبة.

مع تمنياتنا أن نكون قد وفقنا في بحثنا المتواضع هذا، وحققنا ولو القليل من النتائج المرجوة التي كنا نطمح إليها، وأن يكون فيه شيء من الفائدة لمن يطالعه من الطلبة وغيرهم.

الفصل الأول:
ثنائية الوضع والاستعمال في
النظرية الخليلية الحديثة

الفصل الأول:

ثنائية الوضع والاستعمال في النظرية الخليلية الحديثة

المبحث الأول: النظرية الخليلية الحديثة مفهومها واهتماماتها

توطئة

1- التعريف بالنظرية الخليلية الحديثة

أ- سبب التسمية

أولا: الخليلية

ثانيا: الحديثة

ب- أصالة النظرية الخليلية الحديثة

أولا: التأصيل من الداخل

ثانيا: التأصيل من الخارج

2- فضل النظرية الخليلية الحديثة وانشغالاتها

أ- فضل النظرية الخليلية الحديثة

ب- انشغالات النظرية الخليلية الحديثة

3- منهج النظرية الخليلية الحديثة

المبحث الثاني: مبادئ النظرية الخليلية الحديثة وأسس التحليل اللغوي فيها

1- المرتكزات الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة

أولا: المصطلحات الفردية

1- مفهوم الاستقامة

2- مفهوم الباب

3- مفهوم المثال

4- مفهوم القياس

5- مفهوم التفريع

6- مفهوم الزمرة

7- مفهوم العامل

ثانيا: المصطلحات المركبة

1- حد الانفراد واللفظة

2- الموضع والعلامة العدمية

3- الانفصال والابتداء

4- الأصل والفرع

5- الحركة والسكون

6- التمييز بين الكلام بوصفه خطاب والكلام باعتباره بنية

7- الوضع والاستعمال

2- مستويات التحليل اللغوي في النظرية الخليلية الحديثة

2-1- مستوى اللفظة

2-2- مستوى الكلم

2-3- مستوى الدوال

2-4- مستوى الحروف

2-5- مستوى أبنية الكلام

2-6- مستوى التصدير أو ما فوق العامل

2-7- مستوى الحديث أو الخطاب

خلاصة الفصل

المبحث الأول: النظرية الخليلية الحديثة: مفهومها واهتماماتها

توطئة:

تعتبر اللغة ظاهرة من ظواهر هذه الحياة، فهي كسائر الظواهر الطبيعية قابلة للرصد والتحليل والتقنين والتعليل[1]، ومن هذا المنطلق أظهر الإنسان منذ أقدم العصور اهتماما كبيرا بها، ذلك أن الإنسان واللغة تجمعهما صلة وعلاقة وثيقة، ومن ثمة فلا يجوز بحال من الأحوال الانفصال أو التباعد عن بعضها البعض، فاللغة كانت منذ الأزل مرآة عاكسة للمجتمع ولحياة الإنسان، فهي تحمل تراثه وتحفظ ثقافته. فلا غرو إذن من أن تنصرف جهود العلماء المختصين والباحثين على اختلاف اتجاهاتهم لتدارسها ومعرفة حقيقتها وبيان كيفيتها.

لقد امتد هذا النشاط العلمي والفكري المرتبط باللغة منذ أقدم العصور إلى اليوم، فكان في بداياته مقدمة أو مدخلا للولوج إلى مختلف الدراسات والعلوم الإنسانية، فلم تستقل دراسة اللغة بنفسها كعلم قائم بذاته. إلاّ أنّ هذا الوضع سرعان ما تغير وذلك بظهور اللسانيات أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على يد الباحث اللساني السويسري «فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure» (1857م – 1913م) الذي درس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها.

لقد عرفت اللغة نموا وتطورا هائلا، فانصب عليها الباحثون والدارسون تنظيرا وتطبيقا، ما نتج عنه انبثاق عدة مدارس، كما كانت مبادؤها المنطلق لظهور اتجاهات عدة، منها: المدرسة البنوية، النحو التوليدي التحويلي، والنظرية التداولية... وغير ذلك، وما لبثت أن انتقلت من مسقط رأسها بأوروبا إلى العالم العربي، فظهر ما يسمى بالدرس اللساني العربي الحديث أو

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، مقال منشور ضمن كتابه: "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية"، موفم للنشر، مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2007م، ج.1، ص.175.

اللسانيات العربية الحديثة، والتي شهدت هي الأخرى بروز عدة نظريات منها النظرية الخليلية الحديثة. ومن هذا المنطلق ارتأت الدراسة أنه من المناسب والأصح قبل الولوج إلى تحديد مفهوم هذه النظرية ومبادئها التطرق أولا إلى الحديث عن واقع اللسانيات العربية الحديثة.

إنّ الحديث عن اللسانيات العربية الحديثة، يحيل إلى مجموعة المؤلفات والبحوث اللغوية التي تعود إلى منتصف الأربعينات من القرن العشرين التي وضعها اللغويون العرب، ومن خلال هذه الدراسات بدأ الانفتاح والاحتكاك بمناهج الدراسات اللسانية الغربية الحديثة.

إنّ هذا الانفتاح على العالم الغربي جعل الباحث العربي يجد نفسه مطالبا بضرورة القيام ببحوث ومشاريع واسعة النطاق تمسّ كل المستويات، تهدف إلى تغيير وإصلاح الفكر العربي وجعله يواكب التطورات التي عرفها الغرب[1].

ومن هنا بدأت النظريات والأفكار والمذاهب اللغوية والدعوات إلى تأسيس مدارس لغوية عربية حديثة، ويمكن التأريخ لهذه الظاهرة انطلاقا من عودة البعثات الطلابية من الخارج[2]، وكان الأساس الذي انطلق منه اللغويون العرب «اقتراح نظرة جديدة إلى اللغة وكيفية دراستها، وذلك من خلال إعادة قراءة التراث اللغوي، سواء في ضوء المناهج اللغوية الحديثة، أو في ضوء هذا التراث نفسه»[3]، حيث اتخذوا منحنى مغايرا في تناولهم للظاهرة اللغوية وذلك من خلال العودة إلى التراث العربي القديم ومعالجته إما في ذاته ولذاته، أو في إطار النظريات اللسانية الحديثة.

ومن هنا فقد وجد البحث اللساني العربي نفسه أمام مفترق طرق، أحدهما يدعو إلى الرجوع إلى النظرية اللغوية العربية القديمة، التي تشكل تعبيرا عن الذات وتراثا يحفظ الأمة،

---

[1]– ينظر فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث – دراسة في النشاط اللساني العربي–، ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2004م، ص. ص.12، 14.

[2]– ينظر صالح بلعيد، مقالات لغوية، دار هومه، الجزائر، (د.ط)، 2004م، ص.36.

[3]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث – دراسة في النشاط اللساني العربي–، ص.2.

ودراستها عن طريق أحذ النماذج الوصفية الغربية، أي إسقاط المحتوى اللساني الغربي الحديث على المحتوى العربي القديم، وتفسير ظواهر العربية تفسيرا غربيا، مما يؤدي في الأخير تحميل النص العربي ما لا يتحمّله، لأنّ للدرس العربي منطقه الخاص، ومن الباحثين العرب الذين ساروا وفق هذا المسلك: «عبد القاهر الفاسي الفهري»، و«تمام حسان»، و«إبراهيم أنيس»، و«داود عيد»، و«الطيب البكوش»... وغيرهم، ويمتاز هذا الاتجاه بالانغلاق والاجترار الذي لا روح فيه[1].

أما الاتجاه الآخر فهو عكس الأول، يتجاهل التراث العربي، وأصحابه يقتنعون بأنّه تراث تجاوزه الزمان، ولابد إذن من التجديد لأنّ التراث – في نظرهم– لا يقع في كفة واحدة مع ما تقدمه اللسانيات الغربية[2]، فقد تمادوا في الاهتمام بالطرح اللساني الغربي إلى درجة «الانبهار بهذا المنجز، ومن ثمّة التّقليل من قيمة المنجز اللّغويّ العربيّ التّراثيّ، على الرّغم من الاطلاع المحدود عليه، حيث صار يقيّم هذا المنجز بما توصّل إليه الدّرس الغربيّ؛ فما وافقه فهو العلميّ الذي ينبغي الأخذ به والتّنويه بقيمته، وما لم يوافقه حُكِم عليه بعدم العلميّة، ومن ثمّة يجب رفضه وردّه، وكأنّ العلميّة حكر على هذا الوافد (...) وهذا الواقع جعل اللّسانيّ العربيّ يتقمّص ذاتا غير ذاته، ويتبنّى كلّ ما يأتيه من هذا الآخر دون تمحيص أو غربلة»[3].

كان من نتائج الانبهار والتعجب بما عند الآخر وإعلاء شأنه، أي الإعلاء من قيمة اللسانيات الغربية، تهميش التراث اللغوي العربي والحط من قيمته، على أساس أنّ كل ما يأتي من الغرب صحيح لا يقبل الخطأ، معتمدين فيه على التبني والنقل الأعمى، وذلك من خلال

[1]– ينظر صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص. ص.37، 38.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.228.

[3]– الزايدي بودرامة، النظرية الخليلية الحديثة وحدودها المائزة، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، مقال ضمن مدونة اللسانيات والدراسات اللغوية، موقع: https://boudramazaidi.blogspot.com/2015/12،ص.2.

إسقاط المناهج والأطروحات الغربية على الإنتاج الفكري واللغوي العربي، معللين ذلك بما تمتاز بها من علمية ومعاصرة.

ومن ذلك ما قام به كل من:«إبراهيم مصطفى»، و«أحمد عبد الستار الجواري»، و«مهدي المخزومي»، و«شوقي ضيف» وغيرهم[1].

وعلى هذا فإنّ الفكر اللغوي العربي يتجاذبه تياران: قديم يسعى إلى إعادة التراث العربي بكل حيثياته كما هو دون تغيير، وحديث يتبني المناهج الغربية الحديثة، فهما تياران متعاكسان.

وفي ظل هذين الاتجاهين ظهر تيار ثالث، تيار توفيقي يجمع بين أطروحات اللسانيات الغربية الحديثة وأطروحات النظرية العربية القديمة[2]، وتعرف هذه اللسانيات بمصداقيتها وعدلها كونها «لم تقزّم القديم ولم تعظّم الحديث، بل حاولت فتح باب الاستفادة من كليهما، ومن هذه التوجهات ما يعرف بالنظرية الخليلية الحديثة التي أرسى دعائمها اللساني الجزائري «عبد الرحمن الحاج صالح» ومن نهج نهجه»[3].

تعدّ النظرية الخليلية الحديثة أهم إنجاز عربي سعت إلى تحديث نظرية النحو العربية، من خلال مقارنتها بما جدّ عند الغرب، وذلك دون إعلاء شأن أي منهما ولا احتقارهما.

1- التعريف بالنظرية الخليلية الحديثة:

إنّ النظرية الخليلية الحديثة هي نظرية لسانية عربية معاصرة، وهي نظرية رياضية في قضايا اللسان العربي[4]، ظهرت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، استخرجها بعض

---

[1]- ينظر صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص.37.

[2]- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث - دراسة في النشاط اللساني العربي-، ص.15.

[3]- الزايدي بودرامة، النظرية الخليلية الحديثة وحدودها المائزة، ص.2.

[4]- ينظر صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، دار هومه، الجزائر، (د.ط)، 2002م، ص.106.

الباحثين الجزائريين مما أخرجه علماء النحو الأولون[1]، حيث ظهرت بوادرها الأولى سنة 1979م على يد اللساني الجزائري الدكتور «عبد الرحمن الحاج صالح» إثر مناقشته لرسالة الدكتوراه الموسومة بـ" Linguistique arabe et linguistique générale. Essai de méthodologie et d'épistémologie du ilm Al-Arabiyya" (اللسانيات العامة واللسانيات العربية دراسة ابستمولوجية لعلم العربية) وذلك بجامعة السوربون بفرنسا.

تعتمد هذه النظرية أساسا على الفكر اللغوي العربي القديم، بحيث تستمد مبادءها من التراث الأصيل، أي أنّها تعكس الفكر الخليلي المبدع، فهي تقرّ وتستثمر المفاهيم والمبادئ والتحليلات التي توصل إليها وأثبتها «الخليل بن أحمد الفراهيدي» (ت175هـ) وأتباعه، وتعتبر امتدادا مباشرا لنظرية النحو القديمة، التي أنشأها الأولون أمثال «الخليل» وتلميذه «سيبويه» (ت180هـ)، و«الأخفش الأوسط» (ت211هـ)، و«أبو علي الفارسي» (ت377هـ)، و«ابن جنّي» (ت392هـ)، و«عبد القاهر الجرجاني» (ت471هـ)، و«الرضي الاسترابادي» (ت687هـ)... وغيرهم[2].

وبهذا فإنها «تدعو إلى ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل، والنظر فيما تركه العلماء الأوائل المبدعون، ومحاولة تفهم ما قالوه من الحقائق العلمية لفهم أسرار اللغة العربية، وإجراء مقارنة نزيهة بين نظرية النحاة الأولين والنظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في الغرب، مع تحيين الوقائع النحوية وفق التطورات الجبارة التي تعرفها التقنيات المعاصرة»[3].

فالهدف الذي تسعى إليه هذه النظرية هو إحياء التراث اللغوي العربي الأصيل أي ما وجد في القرون الأولى وبعث تركة فطاحل العرب السالفين، وذلك من خلال إثبات ثم فهم ما

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.44.

[2]- ينظر الشريف بوشحدان، «النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة»، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب، ع.31، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012م، ص.106.

[3]- صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، ص.106.

توصلوا إليه، ومن ثمة إقامة مقارنة بين نظريتهم ومختلف النظريات الغربية الحديثة، واستحداث مفاهيمهم بناءً على ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة.

أ- سبب التسمية:

سميت النظرية الخليلية الحديثة هكذا لاعتبارين اثنين:

أولهما الخليلية: وهي نسبة إلى «الخليل بن أحمد الفراهيدي»، وهي لا تعني الخليل وحده وإنما نسبت إليه، لأنّه أبدع في الميادين اللغوية المختلفة، كعلم الأصوات، واكتشف قوانين العربية في النحو والتصريف، واعتمد في تأصيله لقواعد علم النحو على السماع، والتعليل، والقياس، وكذا اختراعه الشكل، ووضعه الحركات على الحروف، وصناعة المعاجم باعتباره أخرج أول معجم للعربية وهو كتاب "العين"، إضافة إلى وضعه لعلم العروض، الذي استطاع أن يرسمه بكل أوزانه وحدوده وتفاعيله وتفاريعه، وأتقن نظريات العلوم الرياضية علما وفقها وتحليلا، حيث سبق غيره إلى استعمال المفاهيم الرياضية لضبط النظام اللغوي[1].

ونسبة هذه النظرية إلى «الخليل» وحده «لا ينقص من قيمة مشايخه وزملائه وأتباعه، لأنّ كل واحد منهم قد ساهم في هذه الفترة المليئة بالأفكار البديعة والجهود العلمية الخلاقة في بناء الصرح الفكري العربي الأصيل وفي طرق البحث خاصة وهي القرون الأربعة الأولى»[2]، وهذه النسبة إنما بالتغليب لأنّه هناك علماء ولغويون شاركوا «الخليل» في وضع علم العربية بما قدموه من الآراء والنظريات العلمية الدقيقة والرائعة.

يقول «عبد الرحمن الحاج صالح» في هذا المقام:«لابد من ملاحظة هامة فإنّ الخليل ليس هو المسؤول عن كل ما أبدعه عباقرة العلماء الأولين، فهناك من عاصره وكان عبقريا

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.207، 208.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.241.

مثله، ومن جاء بعده وكان عبقريا مثله، وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي، فهو في أصول الفقه بمنزلة الخليل في النحو وعلوم اللسان...»[1]، فـ«الخليل» رحمه الله وإن كان هو العماد فيها إلاّ أنه قد أخذ كثيرا عن شيوخه.

وقد أثرى «سيبويه» ومن جاء بعده أفكار «الخليل» كـ«الأخفش الأوسط» (سعيد بن مسعدة)، و«المازني»، وخاصة مدرسة «ابن السراج»، و«أبي علي الرماني»، و«السيرافي»، و«الزجاجي»، ثم «ابن جني»، ومن العلماء الذين كانوا شواذا في عصرهم وأصيلا «الرضي الاسترابادي» الذي أتى بعد فترة طويلة من ظهور هؤلاء العلماء[2].

ثانيا الحديثة: ومصطلح الحديثة ينسب إلى العالم الرياضي اللساني الجزائري «عبد الرحمن الحاج صالح»، الذي يعدّ امتدادًا للعلماء الأوائل أمثال «الخليل» و«سيبويه» و«ابن جني»، والذي حاول أن يواصل ويطوّر نظريتهم وفقا لما ظهر من نظريات لسانية حديثة، وما وصلت إليه تكنولوجيا الإعلام والاتصال[3].

وبهذا تعدّ اللسانيات الخليلية امتدادا منتقى مختارا من الآراء والنظريات التي أثبتها النحاة الأولون، وبخاصة «الخليل» من جهة، ومشاركة ومساهمة للبحوث اللسانية في أحدث صورها وخصوصا البحوث المتعلقة بتكنولوجيا اللغة من جهة أخرى، فهي في الواقع نظرية ثانية (Métathéorie)، لأنها في الوقت نفسه تنظير وبحث في أسس النظرية الخليلية الأولى[4].

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، «النظرية الخليلية الحديثة»، مجلة اللغة والأدب، ع.10، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، دار الحكمة، 1996م، ص.86.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.20.

[3]– ينظر صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، ص.106.

[4]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.208، و. ص226.

ب- أصالة النظرية الخليلية الحديثة:

إنّ الحديث عن الأصالة بمفهومها العام الواسع يحيل إلى تناول أهم السمات التي تفارق فيها نظرية ما غيرها من النظريات، بحيث تعدّ رسما للحدود التي تميّز ما قدمّه فكر ما من حيث المنطلقات وزوايا النظر المتخذّة في معالجة ظاهرة ما.

وأصالة النظرية الخليلية الحديثة تعنى تبيان جملة الخصوصيات التي تتميز بها هذه النظرية من حيث منطقها ومنطلقها، من حيث المفاهيم النظرية والإجرائية التي أقيمت عليها، ومن حيث مستويات التحليل وتجلياتها في مفاهيم أساسية بنيت عليها، فأصالة اللسانيات الخليلية إذن تكمن فيما تميزت به من نزعة علمية واتجاه منهجي وعبقرية في الاكتشاف والاختراع[1]، فالأصالة لا تعني بشكل من الأشكال القديم، فالأصيل لا يساوي أو لا يعني القديم، بل هي كما يقول الدكتور «الحاج صالح»:«أن يكون الشيء أو الإنسان مبدعا مهما كان عصره أي لا يكون نسخة لغيره بالنسبة للأفكار التي ينتجها»[2].

يُستشف من هذا القول أن «الحاج صالح» يدعو إلى ترك التقليد بل ونبذه، هذا التقليد الأعمى لكل ما يجيء من الغرب، هذا التقليد الذي يفتقر إلى الدليل الصحيح، فالأصالة، عنده وكما يفهمها، هي التي تقابل التقليد، مهما كان المقلّد، ومهما كان زمانه ومكانه.

ويقف هنا موقفا مخالفا للذين يزعمون أنّ الأصالة تقابل الحداثة والمعاصرة، فردّ عليهم بما يلي:«فأمّا الأصالة فإنّنا لا نشاطر نظرة الكثير من المثقّفين عندما يقابلون هذا المفهوم بالحداثة أو المعاصرة، فإنّ الأصالة تقابل في الحقيقة التّقليد أيّا كان المقلَّد المحتذَى به سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيّين؛ إذ الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره. فكأنّ هؤلاء المثقّفين بجعلهم الأصالة في مقابل المعاصرة لا يتصوّرون هذه الأصالة إلّا

[1]- ينظر بشير إبرير، «أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة»، مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ع.10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005م، ص.4.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، «النظرية الخليلية الحديثة»، ص.86.

بالرّجوع إلى القديم، فالأصيل في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يسبق إليه مهما كان الزّمان الذي يعيش فيه»[1]، فالأصالة إذن تعني الشيء المبدع الأول الذي لم يسبق إليه ولم يأخذ من غيره، عربا كانوا أم غربا، قديما أم حديثا.

ومن ثمة فالأصالة في هذا الزمان – زمان طغيان النظرة الغربية في مختلف الميادين – كما يقول «الحاج صالح» «هي الامتناع من تقليد الغربيّين خاصّة، هذا ولا أقصد من لفظ التّقليد أكثر مما قصده علماؤنا قديما فهو إتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقدا الحقّيّة فيه من غير نظر وتأمّل في الدّليل (...) إنّ الأصالة (...) تكمن في عدم الاطمئنان مقدّما وقبل النّظر إلى كلّ ما يصدر من الغير حتى يقوم الدّليل الذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبّل أقوال غيره»[2] وعلى هذا فلابد من النظر الممعن في كل ما يصدر من الغير من النظريات وتمحيصها تمحيصا عميقا.

إنّ هذين القولين يوضحان أنّ أصالة النظرية الخليلية الحديثة تتجسد في معيارين واعتبارين اثنين: أصالتها من حيث كونها تتجذر في فكر «الخليل» وأتباعه من المدرسة الخليلية القديمة وتستمد منه أسسها المعرفية والمنهجية، وتتميز عن نحو المتأخرين الذين تأثروا بالمنطق الأرسطي، وأصالتها من حيث تميزها واختلافها عن المنطق الأرسطي، وعن مختلف النّظريّات الغربيّة الحديثة (البنيويّة والتّوليديّة التّحويليّة... وغيرها).

وانطلاقا من هذا فالحديث عن أصالة النظرية الخليلية الحديثة سيكون مركزا على نوعين من التّأصيل: التّأصيل من الدّاخل، والتّأصيل من الخارج.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.11.

[2]– المرجع نفسه، ص. ص.11، 12.

أولا: التأصيل من الداخل:

إنّ الحديث عن تأصيل النظرية الخليلية الحديثة تأصيلا داخليا، هو حديث عن النحو العربي الأصيل الذي قامت عليه وتبنته النظرية، وخلافا لهذا الحديث عن نحو المتأخرين، فالأستاذ «الحاج صالح» يفرّق بالأدلة العلمية المقننة ويوضح أنّ النحو العربي القديم نحوان: نحو أصيل وهو «النحو الذي طورّه وأنضجه الخليل بن أحمد مع بعض زملائه وأتباعه وخاصّة سيبويه، وأكثره مبني على مفاهيم منطقيّة رياضيّة»[1].

فالنحو الأصيل عند «الحاج صالح» يتجسد فيما أخرجه النحاة الأوائل المبدعون، ابتداء من «الخليل» وتلميذه «سيبويه» ومن جاء بعدهما ونحا نحوهم من بعض النحاة الأفذاذ القلائل أمثال «ابن جني»، و«عبد القاهر الجرجاني»، و«الرضي الإستراباذي»، وعليه فهو نحو متميّز وليس نسخة لغيره، فهو نسخة عربيّة متميّزة بمنطلقاتها وتصوّراتها وأسئلتها التي كانت تطرحها.

ونحو متأخر ظهر في العصور الحالكة، لقول «الحاج صالح»:« أمّا ما صار إليه بعد القرن الرّابع فهو أقلّ قيمة بكثير مما كان؛ أوّلا لأنّ المنطق اليوناني، منطق أرسطو، كان قد غزا الفكر العربيّ، وكان ابتداء ذلك بالنّسبة للنّحو في عهد البغداديين (ابن السّراج وابن كيسان وغيرهما ممن تأثّروا بهذا المنطق، وهذا لم يحصل قطّ في زمان الخليل وسيبويه خلافا لما يعتقده البعض)»[2].

ومنه فالأصالة تنتهي بنهاية القرن الرابع الهجري، ذلك أن النحو بعده طرأ عليه عدة تغيرات حيث لم تعد المنطلقات هي تلك المنطلقات الأصيلة التي كانت عند سابقيهم، فقد اختلطت جلّ مفاهيمهم بالمنطق اليوناني ومن ثمّة اصطبغت بصبغة مخالفة تمام المخالفة لما أورده النّحاة المتقدّمون أمثال «الخليل» و«سيبويه».

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.241.

[2]– المرجع نفسه، ص. ص.241، 242.

وكان من نتاج هذا الغزو الثقافي المنطقي ولع «العرب بمفاهيم أرسطو المنطقيّة فالتبس على الكثير من النّاس المفهوم العربي الأصيل (...) بالتّصور الخاصّ بأرسطو (...) وأضف إلى ذلك التّحول الذي أصاب العلوم الإسلاميّة وخاصّة النّحو، فقد صار ابتداء من القرن السّادس عبارة عن سكولاستيك (Scholastic) أي دراسات مدرسانيّة الغاية منها التّعليم مع الجدل العقيم. وكلّ ما ظهر بعد ذلك فهو تقليد لا للفترة الأولى الخلاقة بل لمؤسّسي المدرسانيّة النّحوية كابن مالك وشرّاحه»[1].

فـ«الحاج صالح» يرى أن النحو العربي في القرن السادس غلب عليه الطابع التعليمي وغرقت في الجدل العقيم أين بدأ الاجترار والتقليد يلوح على الفكر اللغوي العربي، مع ما ظهر من شروحات انصب جلها على ألفية كابن مالك.

وهذا لأنهم لم يدركوا جيدا بل لم يفهموا حق الفهم ما كان وصلهم من أقوال العلماء الأولين واقتصروا غالبا على ترديد هذه الأقوال بنفس العبارات أو بعبارات مختلفة، دون أن يفهموا معناها العميق ولا مغزاها الحقيقي، وأطلق على نحاة هذا العصر مصطلح النحاة المتأخرين، باعتبارهم لا ينتمون إلى المدرسة الخليلية القديمة، وجاؤوا بعد الفترة الأولى من تاريخ الحضارة العربية، أي فترة النشاط الأصيل الخلاق المتلألئ، حيث عاشوا في عهد الانحطاط الفكري العربي وفي العصور الحالكة المتأخرة الذي ساده السبات العقلي[2].

ومنه فالتراث اللغوي العربي ليس تراثا واحدا، إذ هناك تراث مبدع أصيل وفي مقابله تراث غث مقلِّد، فالأول لا سبيل إلى وجوده في العلوم الإنسانية واللغوية خاصة إلا في القرون الأربعة بعد الهجرة، أما التقليد فقد بدأت تلوح بوادره في القرن الثالث الهجري ثم صار هو السائد بعد القرن السادس، وعليه فيمكن أن نقول أنّ النحو الأصيل كان ذا نزعة علمية، في

[1]– المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي»، مجلة الثقافة، ع.26، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1975م، ص. ص.23، 24.

حين أنّ نحو المتأخرين ذا نزعة تعليمية، والتراث الذي اهتمت به النظرية الخليلية الحديثة هو التراث الأصيل الذي ظهر على يد العلماء العرب الفطاحل في القرون الأولى للهجرة، وعلى حد قول «الحاج صالح»:«... فهذا الجزء من التراث الذي تعلقنا به إلى يومنا هذا...»[1]، وهذا ما يثبت ويعزز أصالة هذه النظرية داخليا.

ثانيا: التأصيل من الخارج:

يتمحور الاهتمام في هذه النقطة حول تأصيل النظرية الخليلية من منظور خارجي، باعتبار تميّزها عن كل ما هو خارجي عنها، وهو مختلف النظريات والأطروحات اللسانية الغربية القديمة منها والحديثة على حد سواء، أي نفي التقليد وإثبات التميّز، ومنه التركيز على قضيتين اثنتين هما[2]:

- إثبات أصالتها بنفي مختلف الروافد الخارجية، وهو المنطق اليوناني، التي ظن أنها النموذج الذي احتذى به في بنائها، ووضع مصطلحاتها، وتصوّر مفاهيمها.
- إثبات تميّزها عن مختلف النّظريّات اللّسانيّة الغربيّة الحديثة وبالأخص البنيويّة، والتّوليديّة التّحويليّة.

2- فضل النظرية الخليلية الحديثة وانشغالاتها:

أ- فضل النظرية الخليلية الحديثة:

تعد النظرية الخليلية الحديثة نظرية لسانية عربية قديمة حديثة، تسعى لفهم حيثيات النظرية اللغوية القديمة من منظور علمي باستغلال أحدث الوسائل والأجهزة التكنولوجيا، حيث تطمح إلى ربط الماضي بالحاضر، وتقترح قراءة جديدة تجديدية للتراث اللغوي العربي، وكان

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.170.

[2]- ينظر الزايدي بودرامة، النظرية الخليلية الحديثة وحدودها المائزة، ص.7.

لها من خلال هذه القراءة أن تعيد الاعتبار لعلم العربية الذي أبدعه الأولون، **وإليها يرجع الفضل في**[1]:

- الاهتمام بشخصيات علمية فذة في تاريخ الفكر اللغوي العربي.
- إحياء مصطلحات أصيلة إلى جانب اقتراح مصطلحات جديدة.
- تعمقها في تفسير الكثير من المفاهيم النحوية والبلاغية التي استغلق فهمها على كثير من الدارسين.
- مساهمتها في التعريف بالتراث الأصيل وإحيائه وتسهيل الاطلاع عليه.
- تنبيه الباحثين الذين اشتغلوا بموضوع تيسير القواعد النحوية إلى ضرورة التمييز الحاسم بين النظرية النحوية العربية القديمة وتطبيقاتها التربوية.
- إثبات أنّ المفاهيم والمبادئ التي قامت عليها النظرية اللغوية العربية القديمة، ليست غريبة، ولا هي ملفقة أو دخيلة على الدرس اللغوي كما يزعم المفتونون بالمناهج الغربية الحديثة، وبيان سبقها إلى استعمال هذه المفاهيم حيث يؤكد الأستاذ «الحاج صالح» أنّهم أخذوا ذلك كله من النحو العربي الأصيل.

ب- انشغالات النظرية الخليلية الحديثة:

تسعى النظرية الخليلية الحديثة وكغيرها من النظريات إلى تحقيق جملة من **الأهداف والانشغالات هي كالآتي:**

❖ إعادة النظر في التراث اللغوي العربي الأصيل: الذي خلفه العلماء الذين زامنوا عصر الفصاحة، لقول الدكتور «الحاج صالح»:«طالما نادينا إخواننا اللغويين إلى الرجوع إلى التراث

[1]- ينظر محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، محاضرة ألقيت في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، يوم: 2013/04/20م، http://cutt.us/968j، ص.9.

العلمي اللغوي الأصيل، ومازلنا إلى يومنا هذا نحاول أن نقنع الناس على ضرورة النظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري... »[1]، في هذا القول دعوة صريحة وملحة إلى ضرورة العودة إلى التراث اللغوي العربي الأصيل الذي خلفه النحاة واللغويون العرب الأقحاح.

والأستاذ لا يكتفي بالدعوة إلى النظر إلى هذا التراث فقط، بل التمعن فيه لاستيعاب ما جاء به هؤلاء العلماء:«... وتفهم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلما توصل إلى مثلها كل من جاء من قبلهم من علماء الهند واليونان ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب»[2].

وأمر ثالث بعد الرجوع إلى هذا التراث، ثم فهمه، التمكن من إجراء مقارنة نزيهة بين نظرية النحاة العرب الأوائل، وبين النظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في العالم الغربي خاصة البنوية، والنحو التوليدي التحويلي[3].

ولا يعنى هذا أبدا إسقاط مفاهيم وتصورات النظريات الغربية على اللغة العربية بصفة عامة، والنظرية النحوية القديمة –التراث العربي– خاصة، لأنّ رواد النظرية الخليلية الحديثة غير مقتنعين بما جاءت به الدراسات اللسانية الغربية الحديثة خاصة البنوية الوصفية من المفاهيم التي استنبطوها من تأملهم للغاتهم.

ولما كانت العربية مختلفة عن تلك اللغات وجب أن تطبق عليها مناهج تنبثق من واقع اللغة العربية لا تلغى خصوصياتها، لذا يجب الاستفادة مما هو مشرك بين هذه الاتجاهات

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.168، 169.

[2]– المرجع نفسه، ص.169.

[3]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.207.

باعتبار أنّ اللغة ظاهرة إنسانية[1].

❖ الإسهام الجاد في بعث وإحياء الآراء والاجتهادات النظرية للنحاة العرب الأوائل، وعلى الأخص المبادئ التي وضعها النحوي «الخليل بن أحمد» إحياء اجتهاديا لا تقليدا أعمى، وقراءة التراث العربي الأصيل قراءة جديدة، تتحلى بالموضوعية وعدم تبني أي أحكام مسبقة حول هذا التراث، ومواصلة العمل من حيث توقف الأسلاف دون تقيد بالتقليد الأعمى لكل ما هو تراثي عربي، أو حداثي غربي، لتطوير مناهج اللغة العربية، ولإيجاد أدوات أكثر نجوعا في التحليل اللساني والمعالجة الآلية[2].

❖ وأهم هدف تسعى إليه النظرية الخليلية الحديثة هو إمكانية استغلالها، باعتبار أنّه لا توجد نظرية تضاهيها علمية ودقة، انبثقت من واقع اللغة العربية بهذه الميزة الرياضية في التعامل مع اللغة، وكذا نجاحها وتجاوزها الاختبار، فـ«الحاج صالح» عند صياغته لها الصياغة الرياضية أخضعها للاختبار، ثم شكّلها بالشكل الخوارزمي (Algorithmique) حتى يمكن استغلالها على الرتّاب (الحاسب الالكتروني)، بالإضافة إلى الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتركيبية[3]، واستثمار مفاهيمها في الميادين التطبيقية: من ميدان علوم اللسان، ميدان تعليم اللغات، وعلاج اللغة بالحاسوب، وكذا علاج بعض الأمراض الكلامية كالحبسة (Aphasie) مثلا[4].

---

[1]– ينظر الشريف بوشحدان، «النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة»، ص. ص.106، 107.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.266، 267.

[3]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.226.

[4]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، من ص.53 إلى ص.56.

والاعتماد عليها في حل مشكلات لغوية وتربوية تعترض سبل ترقية استعمال اللغة العربية في المجالات الحيوية، بغية النهوض بمستوى المشرفين على العملية التربوية ومدرسي اللغة العربية خاصة[1].

3- منهج النظرية الخليلية الحديثة:

لقد اعتمد الدكتور «الحاج صالح» على عدة مفاهيم استقاها من التراث النحوي العربي الأصيل، وعمد في دراستها وتحليلها المنطق الرياضي وفيه حذا حذو «الخليل بن أحمد».

إنّ المتمعن فيما تركه من أقوال وأعمال يدرك بوضوح فكره الرياضي، وفي هذا يقول الأستاذ «الحاج صالح»:«... الخليل: لم يُر مثله قط في استعماله للوسائل العقلية الرياضي في ميدان اللغة»[2]، فقد اعتمد «الخليل» على المنهج الرياضي في تحليل اللغة ودراستها.

تجلى هذا الفكر في مجموعة من العمليات الرياضية، ورسمه المفاهيم رسوما رياضية كالدوائر، ومنها دائرة العروض التي حصر بها جميع التراكيب التي يتكون منها بحر من البحور، والدائرة التي مثّل بها "الخليل" قسمة التراكيب للحروف الصوامت المنتجة للجذور، والقسمة المنتجة للصيغ، ثم المصفوفة المنتجة للكلم لما يسمى الآن في الرياضيات (Combinatoire) أو (Algèbre Combinatoire)، وهنا لابد من التنبيه إلى أنّ قسمة التراكيب غير القسمة الأفلاطونية الأرسطوليسية، ومنه فمنطق التحليل هذا أقرب منطق إلى ما وصفه الرياضيون في زماننا هذا في أحدث صوره[3].

[1]- ينظر محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ص.9.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، «النظرية الخليلية الحديثة»، ص.86.

[3]- ينظر المرجع نفسه، ص.88.

ومما يحي بمنهجه الرياضي هو استعماله عددا من الرموز كالفاء، والعين، واللام في تمثيل الحروف الأصلية، وهو تجريد رياضي يسمى حديثا بالجداء الديكارتي، وأيضا اعتماده بعض المصطلحات الرياضية كالجداء، ووجوه التصرف وما إلى ذلك[1].

إنّ فكره الرياضي هذا، وإن كان الطاغي على دراساته، إلاّ أنّه قد وضع نظرية أخرى جديدة لم يسبق إليها قبل، وهي الفكرة التي أقام عليها معجمه البكر في اللغة العربية كتاب "العين" ألا وهي نظام التقليبات، التي بها أحصى كل الكلام العربي، ومنه حدد المستعمل المنتشر والمهمل الشاذ.

كما لجأ النحاة الأولون إلى السماع، ودوّنوا كلام العرب وإن اتهموا في مغالتهم نحو الكلام الفصيح والفصحى وترك ما شذ عن ذلك، وهذا راجع لأسباب دينية اجتماعية خدمة للنص القرآني ولغته، ومنهجهم في هذا كان علميا محضا، حتى وإن لم يجمع جل الدارسين والعلماء على ذلك، فقد اجتهدوا اجتهادا لا مثيل له في استخراج القوانين الأساسية للغتهم وكشف أسرارها وتحليل شواذها معتمدين في ذلك على المشاهدة والاستقراء ثم الاختبار، وأخيرا الصياغة العقلية العلمية، وقد مرّ جهدهم هذا بالمراحل التالية[2]:

1- إجراء تحريات ميدانية واسعة النطاق، للحصول على أكبر مدونة شهدها تاريخ العلوم اللغوية، وذلك من خلال التوجه إلى البوادي، والأمصار التي احتفظت بفصاحتها ونقاء لغتها، وفي هذا حدد العلماء العرب الأولون الإطار المكاني والزماني، التي تأخذ منه اللغة العربية، ومشافهة الأعراب الأقحاح وأخذ اللغة منهم.

2- ضبط أنجع الطرق التحليلية لوصف المحتوى اللغوي لهذه المدونة، باعتماد المناهج المناسبة لذلك، بدءا بتصنيف المدونة، ثم وصفها، ثم تحليلاتها وتفسيرها.

---

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «تعال نحي علم الخليل» أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.68.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.169.

3- استنباط القوانين النحوية الصرفية البلاغية وتعليل كل ما شذ عن هذه القوانين تعليلا منطقيا عجيبا، وكانت هذه المرحلة ما قبل الأخيرة لدى النحاة واللغويين القدامى، حيث استخرجوا من المادة اللغوية المجموعة قوانين صوتية، وأخرى صرفية تركيبية، وبلاغية دلالية قننوا بها النحو العربي بصفة خاصة وعلم العربية عامة، ففرقوا بين المستعمل الشائع المطرد، وبين الشاذ النادر.

4- وفي الأخير عمدوا إلى صياغة مجموع الأوصاف المتحصل عليها صياغة منطقية رياضية، سبقوا بها أحدث النظريات التي ظهرت حديثا.

لقد كان للعرب اجتهادات في ميادين مختلفة: الصوتية، النحوية، البلاغية، الفلسفة، الطب، الكيمياء، المعاجم، وغيرها من الميادين، وكان للجانب الصوتي نصيبه المعتبر من اهتمامات العرب القدامى، بدءا من «الخليل» إلى تلميذه «سيبويه» و«ابن جني» و«ابن سينا» وغيرهم ممن خاضوا في هذه الدراسة، وفي هذا يقول «الحاج صالح»:«للعرب نظرة أصيلة فيما يخص الأصوات والنظام الصوتي، فلهم من المفاهيم في ذلك ما لا يوجد إطلاقا في الصوتيات التقليدية الغربية وذلك مثل مفهومي الحركة والسكون، ومفهوم حرف المدّ (...) وغير ذلك، وبصفة خاصة ما يجري الآن من التجارب في اصطناع الكلام واستكشافه الآلي بالأجهزة الإلكترونية»[1].

حيث كان منهجهم تجريبيا اختباريا من خلال وصف الجهاز الصوتي وأعضائه وصفا تشريحيا دقيقا، وكيفية انتقال الذبذبات الصوتية فيزيائيا، ووصولها لأذن السامع وتشفيرها، وصفات الأصوات ومخارجها، وعرفوا ظواهر صوتية عدة كالإدغام والإعلال والإمالة والوقف، كما تطرقوا إلى بعض الأمراض الكلامية وشرحها واقتراح الحلول والعلاجات لها كاللثغة والحبسة وغيرها، وكل هذه الظواهر التي عرفوها أصبحت الآن علوما مستقلة قائمة بذاتها.

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.225، 226.

والأستاذ «الحاج صالح»، وباعتبار ثقافته الرياضية وميله لما أبدعه فطاحل العرب القدامى، فقد سار وفق نهجهم ومنهجهم، حيث تتميز نظريته بالدقة والعلمية في التعامل مع المفاهيم والمصطلحات، وتتميز بحضور لغة التراث المتمثلة في جهود العلماء الأجلاء في علوم اللسان مثل: «الخليل، سيبويه، المبرد، ابن جني، الفارابي، الرماني، ابن حاجب، الرضي الاستراباذي، عبد القاهر الجرجاني، ابن خلدون...» وغيرهم من علماء العربية، وبذلك يتجاوز مرحلة النقل والترجمة من اللسانيات الغربية إلى مرحلة التفكير في مبادئ ومفاهيم ومصطلحات يبني بها لسانيات عربية حديثة، ومنه الذهاب إلى مرحلة التطبيق من خلال عقد مختلف العلاقات التي تجمع اللسانيات بالعلوم الأخرى نحو: الرياضيات، الفيزياء، علوم الحاسوب، العلوم البيولوجية، والإلكترونيك...[1].

ومنه فالنظرية الخليلية الحديثة تعكس الفكر الخليلي المبدع الخلاق في أسسه ومبادئه النظرية، ومفاهيمه ومصطلحاته وإجراءاته التطبيقية، فهي بهذا فرع من النظريات العلمية التي تختص في دراسة اللسان العربي وقضاياه سواء في الجانب النظري للبحث، أو في الجانب التطبيقي وبناء على ذلك تصنف في ميدان اللسانيات.

[1]– ينظر بشير إبرير، «أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة»، ص.14.

المبحث الثاني: مبادئ النظرية الخليلية الحديثة وأسس التحليل اللغوي فيها

1- المرتكزات الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة:

لقد اتجهت النظرية الخليلية الحديثة إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي الأصيل، والبحث عن خباياه لا حبا في القديم في ذاته، ولا محافظة من أجل المحافظة[1]، بل لأجل «التنبيه إلى الطفرة التلقائية المفاجئة التي أحدثها سيبويه وشيوخه وتلاميذه في تاريخ علوم اللسان البشري، بعد أن تحامل عليهم كثير من الدارسين الذين تأثروا بالمناهج الغربية الحديثة»[2]، إذ يعدّ جهد «سيبويه» ومن جاء بعده أو قبله نقلة نوعية في مسار الدرس اللغوي العربي.

لقد سعت النظرية الخليلية الحديثة منذ ظهورها إلى بعث الجديد عبر إحياء المكتسب، فتجاوزت مرحلة الاقتباس السلبي عند نقلها عن الغرب، أو عند نشرها عن العرب[3]، وتنطلق في قراءتها للتراث العربي وتأصيل أفكاره من منطلقين أساسين هما:

أولا: أنّ التراث لا يفسر إلا بالتراث: فكتاب «سيبويه» لا يفسره إلاّ كتاب «سيبويه»، ومن الخطأ أن نسقط على التراث مفاهيم وتصورات دخيلة تتجاهل خصوصياته النوعية[4].

ثانيا: أنّ التراث العربي في العلوم الإنسانية عامة واللغوية خاصة ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع: فهناك تراث وتراث، فـ«الحاج صالح» يؤكد أنّ التراث العلمي العربي عبر الزمان لا يكوّن كلاً منسجما، على غرار الكثير من الناس الذين يعتقدون أنّ ما ورثناه عن

---

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي العربي الأصيل، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.280.

[2]- محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ص.10.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.228.

[4]- ينظر محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ص.10.

الأجداد من التراث العلمي والفكري عامة، يتساوى بعضه ببعض من جميع النواحي، فإن الباحث إن لم يكن على دراية واسعة وفهم عميق بهذا التراث من ناحية، ومعرفة كبيرة بالاتجاهات العلمية العربية الحديثة من ناحية أخرى، فيستحيل عليه أن يفرق بين التراث العربي الأصيل وما صار إليه في القرن الخامس الهجري[1].

فالتراث الذي اهتمت به النظرية الخليلية الحديثة – كما ذكر سابقا – هو التراث العلمي الأصيل الذي تركه أولئك العلماء الفطاحل، الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري[2].

لقد اعتمد «عبد الرحمن الحاج صالح» في تحليله للمدونة اللسانية العربية وقراءاته للدرس اللغوي العربي القديم على مفاهيم لغوية وتصورات علمية إلى جانب مجموعة من المناهج التحليلية، والتي بيّن من خلالها قيمة النحو العربي وأهميته كموضوع للدراسة، وهو ما أسماه بالمفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، وتعد هده المبادئ أول عنصر من العناصر الدالة على أصالة النظرية الخليلية الحديثة، كونها مستمدة من فكر الخليل أتباعه، ومن أهم هذه المبادئ التي تشكل الأرضية المصطلحاتية لهذه النظرية ما يلي:

أولا: المصطلحات الفردية:

1- مفهوم الاستقامة:

كان لهذا المبدأ شأنه في الدرس اللغوي العربي القديم، فاهتم به النحاة، بدءا من «الخليل» و«سيبويه»، والبلاغيون من أمثال «عبد القاهر الجرجاني»، وغيرهم ممن تناول هذا المفهوم بالدرس والتحليل، ويعدّ «سيبويه» أوّل من ميز بين السلامة الراجعة إلى اللفظ والسلامة

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.45.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.169.

الخاصة بالمعنى، كما ميزّ أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس أي (النظام العام الذي يميز لغته من لغة أخرى)، والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين، وهو ما عرف عند «سيبويه» بالاستحسان، أي استحسان الناطقين أنفسهم[1]، فقد صنف محتذيا حذو شيخه «الخليل» الكلام بناء على دلالته فجعله أنواعا هي[2]:

أ- **مستقيم حسن:** وهو الكلام الذي يجمع بين السلامة النحوية والسلامة المعنوية، ومن أمثلة ذلك:"أتيتك أمس" و"سآتيك غدا".

ب- **مستقيم محال:** ويكون الكلام على هذا النوع متناقضا متضادا، حيث تتحقق فيه السلامة اللفظية النحوية في حين تغيب فيه الصحة المعنوية إذ يكون مستحيلا وغير معقولا معنى نحو: "أتيتك غدا"، و"سآتيك أمس".

جـ- **مستقيم كذب:** وهو ما كان لفظه مستقيما نحويا أما معناه فيكون كذبا لا يطابق الواقع مثل: "حملت الجبل"، و"شربت ماء البحر".

د- **مستقيم قبيح:** يكون في هذا النوع اللفظ مستقيم وصحيح نحويا إلاّ أنّه يوضع في غير موضعه، وعليه يكون قبيح من حيث أنّه لم يتقيد بالترتيب النحوي العربي ومن ذلك: "قد زيد رأيت"، و"كي زيد رأيتك".

هـ- **محال كذب:** فهو الذي يستقيم لفظه أما معناه فيجمع بين الاستحالة والكذب، أي يكون مستحيلا لا يمكن تحقيقه في الواقع وكذبا لأنه يخالف الصدق، شاكلة: "سوف أشرب ماء البحر أمس"، فالمستحيل فيه هو الجمع بين الماضي والمستقبل، أما الكذب فيه فهو شرب ماء البحر.

---

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.218.

[2]- ينظر أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، ج.1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988م، ص. ص.25، 26.

ويمكن صياغة هذه المعاني بشكل آخر أكثر وضوحا[1]:

- مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال معا.
- مستقيم قبيح = غير لحن ولكنه خارج عن القياس وقليل، أي سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال.
- مستقيم محال = سليم في القياس والاستعمال، لكنه غير سليم من حيث المعنى.

وعليه فإنّ التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى جاء على هذا الأساس، بمعنى أنّ اللفظ إذا حدد أو فسر اعتمادا على معايير تخص المعنى يكون تحليلها تحليلا معنويا (Sémantique) فقط، أما إذا كان التحديد والتفسير مقترنا باللفظ وحده معزولا عن للمعنى، فالتحليل هنا يكون لفظيا نحويا (Sémiologico – grammatical)، والخلط بينهما كما يقول الأستاذ «الحاج صالح» يعتبر خطأ وتقصيرا، ومنه كان للنحاة أن يقول أنّ اللفظ هو الأول، لأنّه هو المتبادر إلى الذهن أولا، ثم يفهم منه المعنى، ويترتب على ذلك أنّ اللفظ هو المنطلق الذي يجب أن يعتمد أثناء التحليل باعتبار أنه الأصل[2].

ومنه فـ«الحاج صالح» يرى أنّ الاستقامة تكمن في تحقق الجملة نحويا ومعنويا.

2- مفهوم الباب:

لقد كثر الحديث عن هذا المفهوم عند العديد من النحاة وعلى رأسهم «سيبويه»، وهذا يبيّن أهمية المصطلح الذي يتقاطع مع مجموعة أخرى من المفاهيم، وما يدل على أنّه من المصطلحات المفاتيح[3].

---

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.218.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص. ص.218، 219.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.317.

إنّ الباب كمصطلح نحوي يطلقه العرب القدامى على كل وزن من أوزان الكلم المتكونة من المادة الأصلية الفاء، والعين، واللام، فيقال: باب فَعَل، وباب فَعِل... وما إلى ذلك، فأصول الكلم وأوزانها هي في الواقع كيانات مجردة (أو اعتبارية) فكل حرف من الفاء والعين واللام يمثل أي حرف صامت من العربية، وكل مثال متكون منها يمثل أي كلمة ثلاثية على هذه البنية[1].

ومفهوم الباب في النحو العربي الأصيل لا يقتصر على مستوى واحد من مستويات اللغة، فهو على حدّ قول الأستاذ «الحاج صالح»:«الباب لا يخص مستوى من مستويات اللغة ولا جانبا واحدا من جوانبها، بل ينطبق على اللفظ والمعنى إفرادا وتركيبا وما هو أعلى من هذه المراتب»[2].

والباب كما فهمه «الحاج صالح»:«مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بينة واحدة، وهي مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي وليست مجرد جنس بالمعنى الأرسطي وهذا يعني أنّ القدر المشترك بين أفراد الباب الواحد ليس مجرّد صفة، بل بنية تحصل وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها هذه البنية»[3].

بمعنى أنّ الباب يتشكل من مجموعة من الوحدات التي تشترك في بنية واحدة، فمدلوله في الاصطلاح العربي غيره في الاصطلاح الغربي الأرسطي، فمفهوم الباب عند «الحاج صالح» مفهوم رياضي يجمع بين عناصر عن طريق الحمل، أي حمل عنصر على آخر، وليس الجامع بينها صفاتها التمييزية كما هو الحال في المنطق الأرسطي.

---

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م، ص. ص.134، 135.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.318.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فالباب يتأتي بعملية منطقية رياضية اصطلح عليها قديما حمل الشيء على الشيء أو إجراؤه عليه أو اعتبار شيء بشيء، أما حديثا تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها[1].

ويوضح «الحاج صالح» كيفية استنباط المحلل لهذه العملية بالرسم الآتي:

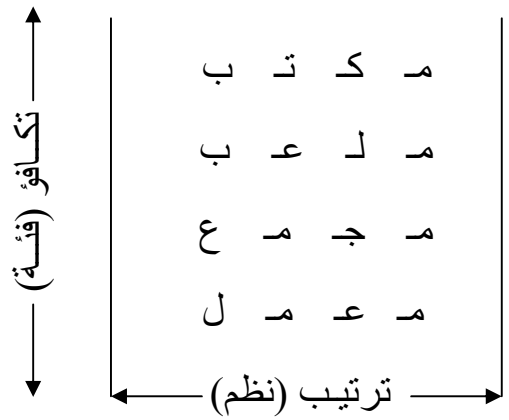

فهذه فئة اسم المكان الثلاثي، أي باب مَفْعَل (مثاله مفعل)

تكافؤ ⟵ فئة + ترتيب (أو نظم) = فئة اسم المكان، أي باب مَفْعَل ومثاله له مفعل.

وفي مثال (مَفْعَل) توجد متغيرات هي الحروف الأصول "الفاء، العين، واللام"، أما الثوابت فهي السكنات والزوائد[2].

إنّ الجامع بين هذه الوحدات ليس فقط جنسها (بل البنية التي تجمعها)، ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كل جزء منها على نظيره مع مراعاة انتظامها، أي مع اعتبار كل جزء في موضعه، فالتحديد عند النحاة أكثره من هذا القبيل وهو يهتم في نفس الوقت بالمحورين الاستبدالي والتركيبي بين التكافؤ (الانتماء) والنظم، فالفئة (La classe) عندهم ليست أبدا البسيطة أي مبنية على الكيف (Qualitatif)، تحددها صفة مميزة

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.318.

[2]- المرجع نفسه، ص.319.

فقط، بل في الوقت نفسه على الكيف والكم، والكم هنا هو العدة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه[1].

يعد الباب مفهوم رياضي محض لم يعرفه الفلاسفة القدامى من غير العرب، والباب كمفهوم رياضي هو مماثل لما يسمى الآن بالمجموعة في الرياضيات، والباب الذي ليس فيه عنصر أي المجموعة الخالية كما يقول المعاصرون، هو المهمل عند «الخليل»، يعنى الشيء الذي يقتضيه القياس ولم يأت به الاستعمال، وقد يحتوي الباب على عنصر واحد وذلك مثل "شنيء نسبة إلى شنؤة"[2].

3- مفهوم المثال:

يعدّ المثال مفهوم عربي أصيل لا مقابل له في اللسانيات الغربية، وهو شيء تجهله تماما ولا يعرفه من اللسانيين إلا من اطلع على ما كتبه النحاة العرب، أو ما أثر عنهم عن طريق المستشرقين، وأكثر من هذا فهو مفهوم يجهله حتى اللغويون العرب المحدثون، بحكم تأثرهم بنظريات الغربيين[3].

وهو «الحدّ الصوري الإجرائي الذي به تتحدد العمليات المحدثة للوحدات، ومن ثم المحددة لها من وجهة نظر النحو تنتج عنه صورة تفريعية طردية عكسية، تنطلق من أصل إلى ما لا نهاية من فروع، ويسميها النحاة المتقدمون **مثالا**»[4]، بمعنى أنّه مفهوم اعتباري منطقي رياضي يحدد العمليات المنتجة للوحدات المعنوية أو الألفاظ في واقع الخطاب، فهو صورة تفريعية تنطلق من أصل أو جذر، يشتق منه ما لا يحصر من الصيغ التي هي فروع عليها.

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.212، 213.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «النظرية الخليلية الحديثة»، ص.99.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية مبادئ وأفكار صادرة عن التجربة في الميدان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.89.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.251.

ويعرفه «الحاج صالح»:«مجموع الحروف الأصلية والزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه»[1]، أي الحروف الأصلية للكلمة مع حروفها الزائدة.

وقد ترجمه إلى اللغة الإنجليزية بـ"Generator Pattern"، أما الفرنسية فـ" Schème générateur".

فالمثال حسب «الحاج صالح» يحصل بتركيب عمليتين: عملية تجريدية تؤدي إلى فئة تسلط عليها هي نفسها عملية أخرى ترتيبية، فيحصل بناء معين مشترك يسمى مثالا، فعن طريق المثال يتحصل لدينا العناصر الأصلية وهي الفاء، والعين، واللام، وعلى هذا الأصل يمكن إجراء عمليات تحويلية وهي التصاريف، التي تجرى على المادة الواحدة بشتى الأوزان، أي المثل، وهذا يتم بكيفية رياضية، فمفهوم المثال يطلق على «مجموع الرموز المرتبة التي تمثل بها بنية الباب».

فالمثال إذا تمثيل علمي (Simulation) للواقع غايته وفائدته، الجمع في باب واحد بين عناصر مختلفة بالكشف عن أهم شيء فيها وهي صيغتها المشتركة لا صفتها الذاتية فقط[2].

يذهب «الحاج صالح» إلى أنّ «المثال هو مفهوم يعم كل اللغة أي يوجد في جميع مستوياتها الدالة على معنى»[3]، فهو ليس خاصا بمستوى واحد من مستويات اللغة، بل موجود في كلّ المستويات في أدناها كمستوى الكلمة، وفي أعلاها مستوى التركيب، وما بينهما وهو مستوى اللفظة.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية مبادئ وأفكار صادرة عن التجربة في الميدان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.90.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.319، 320.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، تقرير حول مستلزمات بناء قاعدة آلية للمفردات العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.106.

ويضيف على هذا بقوله:«والنحو كله مُثُلّ لأنّها الصيغ والرسوم وهو شيء صوري (Formal) التي تبنى عليها كل وحدات اللغة إفرادا وتركيبا»[1].

4- مفهوم القياس:

يعتبر القياس مبدأ أساسي عند النحاة الأوائل، إذ كثر مجيئه على ألسنة العلماء المسلمين، وهذا للمكانة الهامة التي يحتلها، باعتبار أن جميع العلوم الإسلامية تقوم عليه.

يعرف القياس عند النحاة على أنه:«حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»، فالقياس معظم أدلة النحو[2]، فهي الوسيلة التي يعتمدون عليها للحفاظ على النظام اللغوي العربي قياسا على كلام العرب الفصيح لقول «ابن جني»:«ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[3].

أما الأستاذ «الحاج صالح» فيحدده بأنّه:«ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية، والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى الفروع)»[4].

ويحصل القياس في النحو العربي بناءً على العملية المنطقية الرياضية التي سماها الأستاذ التفريع من الأصل، وهو بناء كلمة أو كلام باستعمال مواد أولية هي كالمعطيات،

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.251.

[2]- فتيحة عويقب، «النظرية الخليلية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة»، مجلة التعليمية، مج.4، ع.11، جامعة معسكر، الجزائر، 2017م، ص.225.

[3]- ابن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ج.1، المكتبة العلمية، مصر، ط.2، 1952م، ص.114.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص.27.

واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث، وهذا التفريع لا يجوز إلا إذا أطرد الباب، وإذا لم يطرد فيقاس على الأكثر، أي على الصيغة الغالبة في الباب والاستعمال معا[1].

ومن هنا فالقياس هو حمل شيء على شيء لجامع بينهما وحمل الشيء في الحكم، وهذا الحكم هو الذي يسمى في المنطق الرياضي تطبيق النظير على النظير(Bijection) وتطبيق مجموعة على مجموعة حتى يظهر تطابق في البنية بين مجموعتين على الأقل، والقياس كمفهوم رياضي منطقي ظهر إلى الوجود في زمن «الخليل»[2].

ويشير الأستاذ «الحاج صالح» إلى أنّ القياس العربي الأصيل يتجاوز القياس الأرسطي، باعتبار هذا الأخير يقتصر على التحديد بالجنس والفصل، أي باكتشاف الصفات المميزة (Traits pertinent)، في حين أنّ النحاة العرب لم ينصب اهتمامهم على الوحدات اللفظية في ذاتها ولغرض تشخيصها بأوصافها، وبالتالي فإنّهم لم يكتفوا بعملية الاشتمال، بل تجاوزوها بإجراء الشيء على الشيء، أو حمل عنصر على عنصر آخر[3].

5- مفهوم التفريع:

لقد عرف هذا المفهوم اهتماما كبيرا لدى العلماء العرب القدامى سواء في العلوم الفقهية الدينية أم في العلوم اللغوية، باعتباره الأساس الذي تقوم عليه علوم العربية جميعا، وفي هذا يقول الأستاذ «الحاج صالح»:«... إنّه المفهوم الذي ينبني عليه النحو العربي كله، بل وعلوم العربية كلها... »[4].

---

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.323.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «النظرية الخليلية الحديثة»، ص. ص.88، 89.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.212.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.171.

وهو مفهوم قريب من مفهوم التحويل في النظرية التوليدية التحويلية، غير أنّه في النظرية الخليلية الحديثة تحويل عربي أصيل أعمق وأدق[1]، فهو عند «نوام تشومسكي Noam Chomsky» عمل تحليلي- تفريعي، أما عند الخليليين فالعمل عكس ذلك، فهو تركيبي- تفريعي، وهذا كما يقول الأستاذ «الحاج صالح» أمر طبيعي كونهم ينطلقون في عملهم من أصغر مما يُتخاطب به مفردا، ويعتمدون في ذلك – كما فعل الخليل وسيبويه – على عملية تفريعية أو تحويلية واحدة وهي الزيادة على الأصل وهي تخضع لقواعد معينة[2].

ومفهوم التفريع مرتبط بالحدود الإجرائية، أي المثل التي تفرع عليها الفروع، فأعرف هذه المثل وأشهرها هي الموازين الصرفية[3]، ويعبر الدكتور «الحاج صالح» عن هذا المفهوم بقوله:«تحويل يخضع لنظام من القواعد، والتفريع بالتالي له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع...»[4]، ومنه فالتفريع هو عملية رياضية تحويلية تقوم على الزيادة على الأصل، بمعنى أي نواة أو أصل قابل للزيادة على اليمين وعلى اليسار.

إن مفهوم التفريع ينطبق على مستويات اللغة جميعا، فنجده على مستوى الإفراد وعلى مستوى التركيب، ففي المستوى الأول يمثل بنية الكلمة، فقد تضاف إلى الكلمة المفردة – الأصل – التي تكون بمثابة نواة أو جذر معاني جديدة، تنقل الكلمة الأصل مثلا من العموم إلى التخصيص، ومن الإفراد إلى الجمع، ومن التذكير إلى التأنيث... وغيرها، كما تضيف بعض اللونيات المعنوية إلى المعنى الأصلي، كما هو الحال مع المشتقات.

---

[1]- ينظر يحي بعيطيش، «الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة»، مجلة التواصل، ع.25، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010م، ص.79.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.83.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.171.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.217.

أما المستوى الثاني فيتجسد في بنية الجملة، حيث تضاف إلى نواة الجملة الأصل مباني تقابلها زيادة في المعنى، كباب التوكيد أو الحصر أو التخصيص، كما تكون بالزيادة والحذف، وبالتقديم والتأخير وغير ذلك[1].

6- مفهوم الزمرة:

تكوّن جملة العمليات التحويلية التفريعية مجموعة (Un ensemble) بالمعنى الرياضي، وهذه المجموعة من التحويلات يطلق عليها اسم الزمرة (Groupe)، أما في النحو الخليلي فيصطلح عيها باسم الزمرة الدائرية (Cyclic groupe). ففي اللغة العربية الزمرة هي التي توّلد الاسم، والأستاذ «الحاج صالح» هنا يعنى بالاسم النواة أو الأصل، مع ما يضاف إليها من الزوائد أي ما يدخل ويخرج عليه يمينا ويسارا[2].

7- مفهوم العامل:

تعتبر نظرية العامل أو العمل النحوي من النظريات العربية الأصيلة، فهي الفكرة الجوهرية التي تأسست عليها نظرية العرب، وكغيرها من المفاهيم العربية الأصيلة لا سبيل أيضا لوجوده إلا عند «الخليل» و«سيبويه» ومن تابعهما فهي نظرة تجاهلتها تماما النزعة البنوية الغربية، ونبذها أيضا المحدثون من العرب الذين تأثروا بها[3].

لقد تعددت الأقوال والآراء حول ماهية العامل في علم العربية منذ القدم، لكن ما اتفقت عليه جميعا هو أنّه:«ما أثر في آخر الكلمة من اسم، وفعل، وحرف»[4]، أما في اللسانيات

---

[1]- ينظر يحي بعيطيش، «الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة»، ص. ص.79، 80.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.86.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.288.

[4]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر -محاولة سبرها منهجا وتطبيقا-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات لغوية، جامعة الجزائر، 2002م، ص.7.

الخليلية الحديثة فيرى الأستاذ «الحاج صالح» أنّه:«العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظا ومعنى على غيره كجميع الأفعال العربية وما يقوم مقامها»[1]، وفي قول آخر له هو:«العنصر اللغوي الذي يتحكم في التركيب فيعمل فيه الرفع والنصب، فهو الذي يحدد العلامات الإعرابية في التركيب»[2].

ومن هذا نخلص إلى أنّ العامل هو وحدة لغوية أو عنصر لغوي تؤثر في التركيب أو الجملة، فالحركات الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلمات في هذا التركيب يُحدثها هذا العامل إما رفعا أو نصبا، وكذا أي تغيير سواء مبنى أي لفظا، أو معنى إنّما سببه العامل.

إنّ العامل في النظرية الخليلية الحديثة يربط ربط تبعية بالبنية التركيبية للجملة، فعلية كانت أم اسمية، فهو المحرك الحقيقي لعناصرها والضابط لترتيبها ولعلاقاتها، المحدد لوظائفها التركيبية ولإسناد الحركات الإعرابية المناسبة لها[3]، ويقدم الأستاذ «الحاج صالح» هذه المعادلة كملخص لمفهوم العامل[4]:

[(ع ⟵ م1)± م2]± خ

حيث:

- ع = العامل.
- م1 = المعمول الأول.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.288.

[2]– Abderrahmane Hadj– Salah, Linguistique Arabe et linguistique générale Essai de méthodologie et d'épistémologie du ilm al – Arabiyya, Thèse d'état, Sorbon, Paris, 1979, T2, p.199.

[3]– يحي بعيطيش، «الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة»، ص.80.

[4]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص254.

- ←——الترتيب الواجب، يربط المعمول الأول بعامله ربط تبعية، بحيث لا يمكن لهذا الأخير التقدم عليه.
- ( ): القوسان يجمعان الزوج المرتب.
- م2 = المعمول الثاني.
- [ ]: المعقوفتان فللوحة التركيبية الصغرى.
- ± إشارة إلى تواجد العامل الثاني أو عدمه.
- خ = عنصر مخصص، أو العنصر غير الأساسي.
- سهم يشير إلى أن المعمول الثاني يمكن أن يتقدم على المعمول الأول وعلى معموله.

إنّ مفهوم العمل في النحو العربي ثلاثي الأركان، فيشمل[1]:

- **العامل:** وهو الذي يحدث الأثر في آخر الكلمة، فتعاقبت عليها حركات متنوعة باختلاف العنصر المؤثر – أي العامل –، كما أنه يحدد العلاقات التركيبية بين عناصر الجملة.
- **المعمول:** وهو المتأثر أي المنفعِل.
- **الإعراب:** وهو علامة التأثير أي أمارته الظاهرة على أواخر الكلم.

يقسم النحاة العرب العامل إلى نوعين[2]:

- ❖ **عامل لفظي:** ما كان ظاهرا وأثر نحويا كالنواسخ والأفعال.
- ❖ **عامل معنوي:** ما لم يظهر في التركيب وأثر دلاليا كالابتداء.

كما يجيء العامل بسيطا أو مركبا، كأن أن يكون حرفا، كلمة واحدة، أو تركيبا بأكمله

[1]– ينظر شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر –محاولة سبرها منهجا وتطبيقا–، ص.8.

[2]– ينظر شفيقة العلوي، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنوام تشومسكي»، مجلة حوليات التراث،ع.7، مستغانم، الجزائر، 2007م، ص.7.

نحو: "الجو ممطر"، و"كان الجو ممطرًا"، "حسبت الجو ممطرًا"، و"أعلمت محمدًا الجو ممطرًا"[1].

وتتعدد الأشكال التي يكون عليها العامل، فقد يكون فعلا غير ناسخ، أو إنّ وأخواتها، أو اسما يعمل عمل فعله، أما المعمول الأول فيمكن أن يكون مبتدأ وعامله الابتداء، أو اسما لفعل ناسخ أو اسما لأحد الحروف الناسخة، أو فاعلا لفعل غير ناسخ، في حين يكون المعمول الثاني خبرا، أو مفعولا به، كما يمكن أيضا أن يكون المعمول الأول و المعمول الثاني كلمة واحدة أو تركيب[2].

يعتمد العلماء العرب هنا أيضا على المنهجية العلمية التي عرفوا بها، فينطلقون من العمليات الحملية الإجرائية أي حمل الشيء على الشيء وإعطائه حكمه إذا جمعهما جامع، فيحملون أقل الكلام مما هو أكثر من لفظة وينطلقون من جملة بسيطة من عنصرين نحو: زيد "منطلق" ثم يحملونها على جمل تتضمن هذه النواة مع الزوائد[3].

تستوجب نظرية العامل احترام مجموعة من الشروط، سماها الأستاذ «الحاج صالح» قوانين نظرية العامل، وتتلخص في ما يلي[4]:

---

[1]- ينظر بودلعة حبيبة لعماري، النظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية – التركيب الاسمي نموذجا –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، 2001-2002م، ص.89.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.223، 224.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، أول صياغة للتراكيب العربية: نظرية العمل العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.309، 310.

[4]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.298، 299.

1- امتناع تقديم المعمول الأول على عامله:حيث يستحيل تقديم المعمول الأول على عامله، ومن هذا قول «سيبويه»:«أول ما تشغل به الفعل»، فإذا قدم محتواه تغيرت بنية الجملة (دون معناها الوضعي) نحو: قام عبد الله، وعبد الله قائم.

2- جواز التقديم والتأخير: وهنا يجوزتقديم المعمول على عامله، ولكن ليس المعمول الأول بل المعمول الثاني، وهنا توجد حالتين:

- تقديم المعمول الثاني على المعمول الأول، مثل: كان ممطرا الجو.
- تقديم المعمول الثاني على كل العناصر، نحو: ممطرًا كان الجو.

وعليه فإنّ تغير العناصر (ع، م1، م2) يؤدي إلى تغير البنية وبالتالي فـ"زيد قام" هو تفريع عن "قام زيد"، فهما تركيبان مختلفان من حيث البنية، فالأول تركيب فعلي والثاني تركيب اسمي، ومتفقان من حيث المعنى، وعليه فإنّ الأشكال التي تأتي عليها البنية العربية هي: {ع، م1، م2}، {ع، م2، م1}، { م2، ع، م1}[1].

3- المخصصات: يكوّن العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني العناصر الأساسية للجملة أي النواة الثابتة، وعليه يمكن أن تدخل عليها عناصر أخرى أساسية تتبعها ولا يبنى عليها وإنّما تخصصها، يقول «الحاج صالح» يمكن أن تدخل على النواة الثابتة عناصر أخرى زائدة قابلة للتقديم والتأخير وهي عناصر التخصيص لفظا ومعنى، وتسمى فضلة باعتبار أنّها تأتي بعد المسند والمسند إليه، والعلاقة التي تربطها بالبنية التركيبية هي علاقة وصل، لأنّه يجوز حذفها فهي تدخل وتخرج دون أن تؤثر في التركيب، وهذه الزوائد على النواة اللفظية هي:

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، أول صياغة للتراكيب العربية: نظرية العمل العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.312.

الحال، التمييز وذلك مثل: "طاب زيد نفسا"، و"عشرون درهما"، والمفاعيل (المفعول معه، لأجله، المطلق)، وكذا الظرف والمستثنى المنصوب فقط[1].

إنّ نظرية العامل هي من أروع ما أبدعه «الخليل بن أحمد» وأصحابه –رحمهم الله–، وأخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير المعلومات حول الظواهر اللغوية، وهذا راجع إلى إمكانية استغلالها في معالجة النصوص بالحاسب، حيث يستطيع بها اللغوي أن يمثل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية، لأنّه تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق يرتقي بها من مستوى مادي معقد إلى مستوى صوري مجرد قابل للصياغة، وبالتالي قابل للاستخدام في الحاسبات الالكترونية، فهي إذا أكثر النظريات العلمية طواعية للصياغة الرياضية وأوفقها[2].

ثانيا: المصطلحات المركبة:

1- حد الانفراد واللفظة:

ينطلق النحاة الأوائل في تحليلهم للغة من "الاسم المفرد"، باعتباره النواة والأصل الذي تفرع عنه أشياء أخرى، وقد أطلق «الخليل» على هذا المفهوم مصطلح الاسم المظهر أو المضمر على حدّ قول تلميذه «سيبويه»:« إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدًا لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء»[3]، من هذا المنطلق نلحظ أنّ منطلق التحليل عند النحاة المتقدمين إنّما هو هذا الذي اصطلحوا عيه بالاسم المظهر، فهو أقل ما ينطق به

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.299، 300.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.288.

[3]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، ج.2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988م، ص.304.

مما ينفصل فيُسكت عنده، فلا يلحق به شيء، أو يُبْتَدَئ فلا يسبقه شيء، أي ليس قبله شيء ولا بعده، فهو الاسم الذي ينفصل ويبتدئ، وهي صفة الانفراد[1].

ويشير الأستاذ «الحاج صالح» هنا إلى أنّ كل الوحدات اللغوية التي تتفرع عن هذا الاسم المظهر لا يمكن لما في داخله أن ينفرد، بمعنى لا يمكن تجزيء هذه الوحدة المتفرعة عنه فهي بمنزلته، ومنه جاءت تسمية النحاة الأولون وعلى رأسهم «سيبويه» هذه النواة "بالاسم المفرد"، و"ما بمنزلة الاسم المفرد"، في حين أطلق عليها «ابن يعيش» و«الرضي» اسم "اللفظة" وترجمها الدكتور «الحاج صالح» بـ(La lexie)[2].

بناءً على هذا المفهوم فإنّ العبارات التالية: "رجل"، "الرجل"، "مع الرجل"، "رجل الغد"، "الرجل الذي قام أبوه"، "رجل قام أبوه أمس"، و"الرجل الطويل القامة الذي قام أبوه أمس في الصباح الباكر"... وغيرها، كل واحدة من هذه العبارات هي بمنزلة الاسم المفرد أي "لفظة" لا كلمة[3].

واللفظة هي «وحدة لفظية (Unité Sémiologique) لا يحددها إلاّ ما يرجع إلى اللفظ، وهو الانفصال والابتداء، ووحدة إفادية (Unité Communicationnelle)، لأنّها يمكن أن تكون جملة مفيدة، وعلى هذا فاللفظة تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى، أو البنية بالإفادة »[4].

---

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.219.

[2]– ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص.35.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.219.

يحمل النحاة اللفظة على غيرها من المثل والنماذج التي هي أوسع منها، فلاحظوا أنّها تقبل زيادات قبلية وبعدية، أي الزيادة يمينا ويسارًا دون أن تفقد وحدتها، بمعنى أن تنفرد فيها أجزاؤها، ولا يمكن أن يوقف على جزء منها فلا تخرج عن كونها "لفظة"، أي قطعة واحدة.

لقد سمى النحاة هذه الزيادات "بالتمكن"، ولاحظوا أنّ هذا الأخير درجات هي كالآتي[1]:

1- **المتمكن الأمكن:** ويتمثل في اسم الجنس المتصرف.
2- **المتمكن غير الأمكن:** ويتمثل في الممنوع من الصرف.
3- **غير المتمكن ولا أمكن:** ويتمثل في الاسم المبني.

إنّ مفهوم اللفظة وكباقي المفاهيم العربية الأصيلة تجهلها تماما اللسانيات الغربية الحديثة، لأنّها لا تعرف في وضعها الحالي إلاّ الوحدات المقطعية الصوتية التي لها بداية ونهاية وليس غير وذلك مثل الكلم المفردة، أمّا الوحدات القابلة للامتداد أو التقليص جسميا – كما يتصوره «الخليل» و«سيبويه» – فلا سبيل إلى وجودها عند الغربيين ومن تبعهم، ولا عند المتأخرين من النحاة العرب[2].

2- الموضع والعلامة العدمية:

لقد كثر استعمال النحاة القدامى لمفهوم الموضع، ولا أدل على ذلك من العبارات الآتية: «هذا موضع لا يدخله ...»، «موضعه موضع اسم منون»، « في موضع ابتداء».

فالموضع هو من أهم ما وضعوه من المفاهيم العلمية، ويقصد به المكان الذي تحتله بعض الوحدات أو العناصر اللغوية في مفهوم الحدّ أو المثال لقول الأستاذ

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.220.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.50.

«الحاج صالح»:«الموضع هو الحيز في البنية الذي يمكن أن يشغله عنصر معين»[1]، وعليه فكل كلمة في تركيب ما تحتل موضعا معينا.

فهذه المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية، أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع، وهو ما أسماه النحاة العرب بالتحويل الطردي، أو بردّ الشيء إلى أصله فيكون التحويل عكسيا، فهذا التحويل يخضع لنظام من القواعد والتفريع بالتالي له مقابل وهي الحركة العكسية، فكل كيان لغوي بالنسبة للنحاة إما أصل تتفرع عنه زوائد، أو فروع تبنى على أصل، وبالتالي تعود إلى أصولها[2].

وعلى الرغم من الاختلاف الكائن بين العبارات التي تظهر بالتحويل التفريعي في داخل المثال المولد للفظة من حيث الطول والقصر، إلاّ أنّها تُعَدُ عبارات متكافئة باصطلاح الرياضيات، وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة[3]، فطول وقصر اللفظة لا يخرجها عن كونها لفظة بل هي عبارات متساوية على حدّ قول «سيبويه»:«كل فرع مساوٍ للأصل ولفروعه، فكل واحد منها هو اسم واحد مهما بلغ طوله»[4].

إنّ هذه العمليات التحويلية والعكسية – كما يقول الأستاذ «الحاج صالح»– يتحدد بها موضع كل عنصر داخل المثال أو الحدّ، وخلو الموضع أو المكان من العنصر يعنى الخلو

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية مبادئ وأفكار صادرة عن التجربة في الميدان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.92.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.217.

[3]– ينظر المرجع نفسه، ص.221.

[4]– نقلا عن عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.86.

من العلامة أو تركها عند «سيبويه»، أما الأستاذ «الحاج صالح» فيسميه "بالعلامة العدمية" (Expression zéro)[1].

وعند «خولة طالب الإبراهيمي» العلامة العدمية بأنّها كل ما يدل على معنى مع ثبوته في اللفظ، أي تعنى أنّ الكلمة موجودة بمعناها، ولكنها مختفية غائبة في مظهرها اللفظي المحسوس، ويظهر ذلك عند مقابلتها بغيرها في الاستبدال إذ يظل موقعها فارغا[2].

يعرف مصطلح "العلامة العدمية" في الدراسات اللسانية الحديثة بالتعرية من العوامل اللفظية، ويرمز لها بـ "Ø"، ومن أمثلة ذلك:

- علامة التذكير العدمية تقابلها علامة ظاهرة في المؤنث "عالم- عالمة".
- علامة المفرد العدمية تقابلها علامة ظاهرة في التثنية والجمع.
- علامة الابتداء العدمية (التجرد من العوامل) تقابلها علامات لفظية ظاهرة[3].

3- الانفصال والابتداء:

ينطلق النحاة العرب في تحليلهم للمدونة اللغوية العربية من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه، فينظرون في الكلام الطبيعي أي في المخاطبات العادية، فوجدوا أنّ أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد بالنسبة لكلامهم هو قطعة صوتية نحو قولنا: # كتاب # أو أيّ قطعة مماثلة كجواب لسؤال: ما بيدك؟ مثلاً، وهذه القطعة هي في الوقت نفسه كلام مفيد

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.222.

[2]- ينظر خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، ط.2، 2006م، ص.92.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.222.

وقطعة لفظية، لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدًا، وهذا ما اصطلحوا عليه "ما ينفصل ويبتدئ"[1].

وهذا يعنى أنّ النحاة العرب الأولون لا ينظرون إلى الجملة ولا الكلمة في تحليلاتهم اللغوية، وإنما ينطلقون من أصغر وحدة بحيث لا يمكن أن تنحل وتجزأ، فهي تشكل كلاما مفيدًا.

ويقصد بمفهوم الانفصال كما ورد عند الأستاذ «الحاج صالح» أنّ القطعة أو الوحدة اللغوية من الكلام يمكن أن ينطق بها مفردة لا يأتي بعدها شيء، أما الابتداء فيعنى أنّ العنصر اللغوي لا يسبقه شيء[2].

وهذا يحيل إلى أنّ كل وحدة لغوية قابلة للانفصال عما قبلها أو ما بعدها عن الوحدات، وكل وحدة منها يمكن الابتداء بها أو الوقوف عليها حسب موقعها من الكلام، ويشير الدكتور «صالح بلعيد» إلى وجود ثلاثة أصناف من الوحدات في اللغة العربية، وهي[3]:

- **وحدات يبتدأ بها فتنفصل عمّا قبلها ولا يوقف عليها،** مثل حرف الجرّ "إلى" في: "ذهب عمر إلى المدرسة".
- **وحدات لا يبتدأ بها ويوقف عليها،** أي أنّها تنفصل عما بعدها، مثل: الضمير المتصل بالاسم أو الفعل كـ"تاء" الفاعل و"نا" المضاف إليه وذلك نحو: "خَرَجَتْ"، "كتابُنَا".
- **وحدات يبتدأ بها فتنفصل عما قبلها،** ويوقف عليها فهي منفصلة عمّا بعدها، مثل: عبارة "سعيد" في جواب لسؤال: "من دخل؟".

---

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.249.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.82.

[3]- ينظر صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، ص.110.

4- الأصل والفرع:

قام النحو العربي خاصة وعلوم العربية عامة على مفهومي الأصل والفرع حيث «نصادفهم ليس فقط في كتب النحو وإنّما في أكثر كتب التراث، فهما من أركان الفكر العلمي العربي»[1]، فكثيرا ما يستعمل النحاة كلمتي الأصل والفرع فنجد «سيبويه» في الكتاب يقول:«لأنّ الأسماء كلها أصلها التذكير»[2]، فهما من المفاهيم الأساس التي بني عليها الفكر النحوي العربي الأصيل، حيث جعل «الخليل» و«سيبويه» النظام اللغوي كله أصولا وفروعا.

والأصل عند العرب الأوائل هو منطلق كل تحويل فهو ما يبنى عليه ولم يبن على غيره، وهو الشيء غير المسبب الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة، وعليه فهو يستقل بنفسه أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده، لذلك لا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه فله العلامة العدمية (Marque zéro)[3].

ومن هنا نستنتج أنّ الأصل عند «الحاج صالح» وكما فهمه عن النحاة المتقدمين يقصد به العنصر اللغوي الذي لا يمكن أن ينحل ويجزئ أو يوقف على جزء منه، فهو النواة والمركز والأساس الثابت الذي لا زيادة فيه، وعلى هذا فهو يستقل بنفسه باعتباره يتواجد وحده في الكلام.

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.286.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج.1، ص.22.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.217.

أما الفرع عندهم فهو:«الأصل مع زيادة أي شيء من التحويل»[1]، بمعنى هو الأصل مع زيادة أو نقصان، ومنه فالفروع هي متغيرات متعددة غير ثابتة، ووجودها متعلق بوجود الأصل من جهة، وبصفاتها الذاتية من جهة أخرى.

ويتم الحصول على هذا الفرع عن طريق التحويل الذي يخضع لنظام من القواعد، وهذا التحويل هو ما يعرف بالتفريع، وهو نوعان: تحويل طردي بالانتقال من الأصول إلى الفروع، أو تحويل عكسي بردّ الفروع إلى أصولها، فكل كيان لغوي عند النحاة إما أصل يبنى عليه غيره، أو فرع ينبني على أصل أو أصول[2].

والملاحظ في هذا أنّ مفهومي الأصل والفرع ينطبقان على مستويات اللغة جميعها، فللكمة أصول وفروع وهو الذي يتجسد في الاشتقاق، وللفظة أيضا أصول وفروع يُتحصل عليها من خلال التصريف، وهي عمليات تحويلية تُجرى على اللفظة نحو: الزيادة، الحذف، القلب، التأخير، التقديم... وغيرها، أما التراكيب فأقلها عناصر تُعدّ أصولاً لما هو أكثر منها بنفس العمليات، لكن بتسليطها لا على الحروف بل على الكيانات الدالة، ودائما على مثال سابق[3].

وهذه بعض الأمثلة عن الأصول وفروعها[4]:

الأصل	الفرع	الأصل	الفرع
المذكر	المؤنث	المكبر	المصغر
المفرد	المثنى / الجمع	النكرة	المعرفة
الماضي	المضارع / الأمر	الصرف	عدم التصرف

[1]- المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2]- ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.321.

[4]- ينظر صالح بلعيد، مقالات لغوية، ص.70.

5- الحركة والسكون:

لقد نال الجانب الصوتي في اللغة العربية نصيبا وافرًا من النظر والدرس عند العلماء الأوائل، والذي تجسد في تلك الإشارات والاجتهادات المتناثرة هنا وهناك في أعمالهم عند معالجة أصوات لغتهم، فقد تمكنوا من وصفها ووضع قواعد وقوانين لتلك الأصوات وخصائصها وعلاقتها مع بعضها، ويتضح ذلك فيما فعله «أبو الأسود الدؤلي» بملاحظاته الذاتية عندما بادر إلى إعراب القرآن الكريم، حيث أشار إلى خاصية الحركات القصيرة عندما قال لكاتبه:«سأقرأ القرآن فإذا فتحت شفتي بالحرف فضع نقطة فوقه، وإن كسرتها فضع نقطة تحته، وإن ضممت شفتي فضع نقطة فوقه عن شماله»[1].

ومن ثمة جاء «الخليل» الذي يعدّ جهده نقطة تحول في الدرس الصوتي العربي، حيث تمثل نشاطه في وضع رموز للحركات الإعرابية، فطوّر نقط «أبي الأسود» وذلك بتغييره إلى علامات أكثر دلالة على الإعراب، فجعل للفتح ألفًا مائلة فوق الحرف وللضم واوًا صغيرة فوق الحرف أيضا، وللكسر ياءً صغيرة تحت الحرف وللتشديد شينًا صغيرة[2].

رغم هذه الجهود إلاّ أنّ مفهوم الحركة يبقى غامضا في أذهان الكثير من اللغويين عربا كانوا أم غربا، ممن لم يتجرد بعد من التصورات القديمة التي ورثها عن الحضارة اليونانية من إدراك فحواها وفهمها[3]، ويرجع هذا الغموض «إلى عدم تمييز هؤلاء بين الحركة كصوت

---

[1]- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2000م، ص. ص.219، 220.

[2]- ينظر محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط.1، 1980م، ص.55.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.172.

مسموع أي مصوت، والحركة التي تمكن من إخراج الحرف ووصله بغيره، والخروج منه إلى حرف آخر»[1].

والحركة عند «الخليل» هي الحركة العضوية الهوائية التي تحدث الحرف وتمكن من الانتقال من مخرجه إلى مخرج حرف آخر، ومن ثم قال «الرماني» بعده:« يتوصل بالحركة إلى النطق بالحرف، ولا يتوصل بالحرف إلى النطق بالحرف»، وقال أيضا:« الحركة تمكن من إخراج الحرف والسكون لا يمكن من ذلك»[2]، ويضيف كذلك:«إذا تحرك الحرف اقتضي الخروج منه إلى حرف آخر»[3].

ويقول «الرماني» أيضا:« لا يتكلم بحرف واحد حتى يوصل بغيره، فالوصل هو الأصل في الكلام»، ويعلق «الحاج صالح» على هذا القول، فيقول أنّ الحرف لا يمكن أن يحدث إلاّ موصولا مع غيره، والوصل هنا يعنى الإدراج أي الاحتواء مع التنقل فالوصل يقتضي التحرك[4].

فعلى هذا الحركة هي قبل كل شيء الدفعة والنقلة العضوية والهوائية التي يتم بها الإدراج، فهي إطلاق بعد حبس فيستلزم من ذلك الانتقال أي التحرك إلى مخرج آخر.

ويستنتج من كل ذلك أن الحرف لا يحدث إلاّ في مدرج صوتي، أي في سياق متسلسل من الحروف، والحركة هي التي تمكن من إخراج الحروف، أما السكون فهو حبس بعد إطلاق، ووقف لا يستلزم منه الانتقال (إلاّ بتحريك جديد) إلى حرف آخر[5].

---

[1]– محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية، ص.17.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، "تعال نحيي علم الخليل" أو الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص. ص.64، 65.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.172.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.284.

[5]– ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومنه فالحركة تدرك بالانتقال من مخرج إلى مخرج آخر أو الوقف عليها، في حين السكون لا يشترط هذا الانتقال بين المخارج.

6- التمييز بين الكلام بوصفه خطابًا والكلام باعتباره بنيةً:

إنّ أبرز وأهم المبادئ الأساس التي ارتكزت وقامت عليها هذه النظرية في التحليل اللغوي هو تمييز النحاة الصارم بين الجانب الوظيفي للغة من جهة، وبين الجانب اللفظي، أي بين وظيفة الإعلام والمخاطبة من جهة، بمعنى تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين حدّها الصوري الشكلي من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمّا يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى[1].

إنّ هذا التمييز لم يأخذ نصيبه من النظر والأهمية في عهد المتأخرين من النحاة العرب إذ شاع عندهم الخلط بين عالم اللفظ وعالم المعنى، فلم ينتبهوا إلى الضرر الذي يسببه التخليط بين هذين العالمين والجانبين من التحليل اللغوي، فهذه الظاهرة تكاد تكون عادية منذ أقدم العصور[2].

يقول الأستاذ «الحاج صالح»:« ... المقصود هو الربط بين البنية اللفظية وبين ما يمكن أن تدّل عليه ربطًا محتوما، وبين الدلالة الخارجة عن اللفظ (Extragrammatical)»[3].

بمعنى أنّه لا يجب الاكتفاء في تحليل اللغة بجانب واحد فقط، فصحيح يجب التمييز وعدم التخليط بينهما، لكن في التحليل يجب المزج والجمع بينهما باعتبار اللغة كيان وعملة ذو

---

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.292.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، أول صياغة للتراكيب العربية: نظرية العمل العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.306.

[3]- المرجع نفسه، ص.308.

وجهان: لفظ ومعنى، وإن كان كل منهما يمتاز بتحليله عن الآخر بمنهجية خاصة به ومبادئ وقوانين لا تمت بسبب إلى الجانب الآخر.

يقصد الأستاذ «الحاج صالح» بدلالة اللفظ الدلالة الوضعية أي الدلالة المعجمية في اصطلاح المحدثين، ويضيف على ذلك بأنّ هناك دلالات خارجة عن اللفظ كدلالة الحال وما يستدل بالمقام، أما دلالة المعنى وهي معنى المعنى عند «الجرجاني» وتعنى ما يستلزم المعنى الوضعي من معان أخرى ليست مدلولا عليها باللفظ كما في المجاز والكناية وغيرهما[1].

ويمثل الأستاذ «الحاج صالح» للخلط بين هذين الجانبين بعجز النحويين المتفلسفين عن تحديد مفهوم الاسم في مقابل الفعل والحرف، والذي تجاوز عشر(10) تحديدات، ويرجع كثرة هذه التحديدات إلى عدم تبني هؤلاء النحاة جانبا واحدًا من التحليل، وخلطهم بين ما هو خاص باللفظ وما يرجع إلى المعنى وحده، فهو يرى أنّه قبل تحديد الاسم يجب تعيين الجانب الذي يتم فيه تحديده[2].

أ- الكلام بوصفه خطابًا أو حدثا إعلاميا:

إنّ أقل ما يكون عليه الخطاب هو الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة، وذلك إن لم يحصل فيه حذف، وهذه الأخيرة حللها «سيبويه» إلى مكونات قريبة على حدّ تعبير علماء اللسانيات، وهذه المكونات كما يقول الأستاذ «الحاج صالح» تكون خطابية لا لفظية صورية، أي تحلل إلى عناصر لكل واحد منها وظيفة دلالية إفادية، وتنحصر هذه العناصر في عنصرين اثنين وهما: المسند والمسند إليه[3].

---

[1]- ينظر المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.292.

[3]- ينظر المرجع نفسه، ص.293.

يقول «سيبويه» في "باب المسند والمسند إليه":« هما ما لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًا»[1].

يُستشف من هذا القول أنّ المسند والمسند إليه هما عماد الجملة العربية، فهما في علاقة تلازمية مكملة بحيث لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر، فالمسند والمسند إليه في الجملة الاسمية هما المبتدأ والخبر، وفي الجملة الفعلية هما الفعل والفاعل، وعلى هذا فالمسند هو الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية، أما المسند إليه فهو المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية.

ويرى الأستاذ «الحاج صالح» أنّ المسند إليه بما أنّه المحدث عنه لا يكون إلاّ اسمًا من الناحية الخطابية، أو ما في حكمه نحو قوله تعالى:{ وأن تصوموا خير لكم } [البقرة – 184 –]، ويمكن أن يكون المسند اسما أو فعلا أو ما في حكمهما مثل: الظرف والجار والمجرور... وغير ذلك، ويقرّ أيضا بأنه في أية لغة كانت وعلى أي شكل فإنّ فيها هذان العنصران: "المحدّث عنه" و"المحدّث به"[2].

وهذا كله يخص الجانب الخطابي أي التبليغي الدلالي، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ «سيبويه» لا يكتفي بتعريف هذه الأشياء إذ سيعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وخاصة الظواهر المتعلقة بالتبليغ فإنّ لها قوانين خاصة يعتمد في تفسيرها على هذا التحليل للخطاب كخطاب.

إنّ اهتمام القدامى وخاصة «سيبويه» بالخطاب وأحواله وأحوال المخاطب لا وجود له في كتب المتأخرين، إلاّ أنّه قريب جدًا مما سماه الغرب المحدثين بالنظرية التداولية[3].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج.1، ص.23.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.294.

[3]– ينظر المرجع نفسه، ص. ص.294، 295.

ب- الكلام باعتباره لفظ دال له بنية:

إنّ للكلام المستغنى – كما قيل سابقا – صيغة خطابية متمثلة في المسند والمسند إليه، إلاّ أنّ هذا وجه واحد فقط له، فإلى جانب ذلك له صيغة لفظية خاصة، كما حددها «سيبويه» والنحاة الأولون، وهما ليستا نفسهما، ودليل ذلك وضع أولئك العلماء لتسميات أخرى مثل: المبتدأ، أو المبنى عليه، وتصور عنصر لفظي هام هو العامل وما يتعلق به من معمول.

ويرى الأستاذ «الحاج صالح» أنّ صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى والفائدة لا يطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه، وقد توصل إلى ذلك النحاة العرب باللجوء إلى منهج علمي، هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه، بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعها[1].

ويمكن القول في الأخير أنّ الجملة لها بنيتان: إحداهما خطابية وإعلامية أو إفادية وهي بنية المسند والمسند إليه، وقد تنبّه إلى ذلك الناس منذ أقدم العصور كأرسطو مثلا، وبنية أخرى لفظية محضة أي صورية[2].

وصفوة القول من هذه الالتفاتة المختصرة حول تمييز النحاة العرب الأولين بين الكلام كبنية والكلام كخطاب، أنّ هناك فرقا بين الأوضاع اللغوية الإفرادية والتركيبية (الصرفية والنحوية)، وبين ظواهر الاستعمال لهذه الأوضاع، وأنّ تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة غلط فادح، وكذلك الإفادة أو ظواهر التبليغ بالاعتماد لا ينبغي أن تفسر باللجوء

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.295، 296.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية مبادئ وأفكار صادرة عن التجربة في الميدان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.90.

إلى اللفظ، لأنّ اللفظ يدل على معناه الموضوع له وعلى أكثر من معنى فرعي، أي أنّه متعدد ومتغير خارج السياق، أما في الخطاب الخاص فإنّ المتكلم لا يريد باستعماله إلاّ معنى واحدًا[1].

إنّ هذا التفريق والتمييز بين الجانب الصوري والجانب الدلالي مهم جدا عند العلماء العرب الأوائل، فهو من المبادئ الأساس في النحو العربي الخليلي، باعتبار أنّ العنصر اللغوي لا يحدد بما يخص اللفظ وحده، ولا بما يخص المعنى فقط، وعليه فهو من المبادئ الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة.

7- الوضع والاستعمال:

إنّ الدراسات اللغوية العربية كافة – وكما هو معروف – قامت أساسا لخدمة النص القرآني، والحفاظ عليه، وتمكين العرب وغير العرب، الفصحاء والعامة من قراءته القراءة الصحيحة كما نزل على سيدنا محمد – ص– دون تحريف ولا تزييف، ومن هذا المنطلق ذهب جمع غفير من العلماء العرب إلى إقامة النحو وتقعيده معتمدين في ذلك على النص القرآني، الذي استنبطوا منه أصول العربية وقوانينها وقواعدها، فكانت البداية بتحديد الخط العربي وبيانه وذلك من خلال ما عرف عندهم بالنقط، فقد أقاموا نظاما من نقط الإعجام ونقط الإعراب، فبالأول حددوا معاني الحركات ودلالاتها، وبالثاني اكتشفوا الإعراب وحدوده[2].

ثم أخذت هذه الجهود في التوسع، وتجسد ذلك في اللجوء إلى معيار السماع، وكان شيخ النحاة «أبو عمرو بن العلاء» أول من التجأ إلى البوادي والحواضر لسماع كلام العرب والأخذ به في إثبات أو دحض مسائل لغوية معينة.

---

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.300.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م، ص.7.

ودامت هذه التحريات الميدانية الواسعة حوالي القرن ونصف من الزمان، فكان من نتائج ذلك أن تفطنوا إلى أنّ كلام العرب على طول الجزيرة العربية متحدّ في قوانينه، مشترك في أصوله وضوابطه التي تأطر وحداته ومستوياته المختلفة، إلاّ أنّ هذا لم يُعْمِهِم من حقيقة مهمة ألا وهي وجود بعض الشواذ والتأديات المختلفة لبعض الوحدات اللغوية.

كما كان من نتاج ذلك السماع المستمر التمييز بين الأصل في الكلام وبين ما يعرض له في حال التخاطب، من تغيرات تمس الجانبين اللفظي والمعنوي، باختلاف ألسنة المتحدثين، فالنحاة كانت لهم نظرة تمييزية حاسمة بين اللغة وبين كيفية استعمالها في مقامات التخاطب منذ أقدم العصور[1].

هذا وقد شغل بهذا الجانب من الدراسة العلماء العرب، باختلاف تخصصاتهم انطلاقا من اللغويين والأصوليين والمتكلمين والفلاسفة.

وعرف عن النحاة العرب القدامى اعتنائهم الكبير باللفظ، أحواله وما يختص به، وهذا لم يمنعهم من الاهتمام بالمعنى وما يطرأ عليه من تغيرات أثناء الاستعمال، ومن هذا المنطلق كانوا الأوائل الذين فرّقوا بين اللغة واستعمالها بداية من «الخليل» وتلميذه «سيبويه»، ويقول «الحاج صالح» في هذا الصدد:« ... لم يقتصر على استنباط الأصول الخاصة باللفظ وحده بل يتجاوز ذلك إلى النظر في دلالة اللفظ على معناه إفرادا وتركيبا، وعلى هذا الأساس يميز سيبويه دائما بين ما يسميه كلاما وما هو الأصل في الكلام»[2].

ويعدّ «سيبويه» أول نحوي وردت في مؤلفاته لفظة "وضع" فقد « استعمل مادة /و ض ع/ كثيرا جدا وذلك بصيغتي الفعل والمصدر الميمي المشتقين من هذه المادة "وضع/ يضع/ الموضع"، ويكون لهذا الأخير غالبا معنى المكان، ومن ذلك قوله: "الشعر وضع للغناء

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.8.

[2]- المرجع نفسه، ص.12.

والترنم"، و"الكلام الذي لم يوضع للغناء والترنم"، وعليه فمعنى وضع عند سيبويه هو إثبات شيء لشيء أو نفي هذا الإثبات»[1].

إنّ «سيبويه» استخدم لفظة "وضع"، إلاّ أنّ مدلولها يختلف عن الوضع اللغوي بمفهومه الحديث، الذي يعنى اصطلاح الجماعة اللغوية على وضع تسميات لأشياء معينة.

ولقد اعتمد النحاة على جملة من الأفعال التي تتقارب دلالتها من دلالة الفعل "وضع" ومنها: "جعل"، "خلق"، "عمل"، "صيرّ له"، فقد أسقط «سيبويه» المعنى الأصلي لـ"وضع" الذي هو: "تخصيص الشيء بالشيء" على اللفظ والمعنى حيث أصبح يعني: "تخصيص اللفظ لمعنى"، ولم يقتصر النحاة على هذا المعنى وإنما جعلوا الفعل "وضع" يدّل على معنى آخر وهو: "جعل الكلام على صورة معينة وترتيب معين"، وهو لا يعنى الوضع اللغوي بل الوضع النحوي التركيبي الذي يعني المنهاج والطريقة التي يتبعها المتكلم أثناء ترتيب كلماته في مقام معين ولتأدية غرض معين، وما يتصل بهذا المعنى مفهوم الموضع الذي يعدّ الأساس الذي بني عليه النحو العربي[2].

ويرى «الحاج صالح» أنّ العرب القدامى لاحظوا «وجود كلام وهو المسموع من فم المتكلم كما ورد، ووجود ما يسميه سيبويه الأصل في الكلام»[3]، فهذا القول يبيّن أنّ «سيبويه» يستخدم للدلالة على مفهوم الوضع مصطلحا آخر، لكن بالمعنى ذاته وهو "الأصل في الكلام" مقابل "الكلام"، فالأصل في الكلام هو الوضع، أما الكلام فهو الاستعمال.

إنّ هذا التمييز الذي بدأه «سيبويه» وأستاذه «الخليل» كان في محله من حيث المفهوم إلاّ أنّه لم يحظ بالمصطلح المناسب إلاّ في نهاية القرن الثالث الهجري على يد «ابن السراج» وتلاميذه، الذي يعدّ أول نحوي استعمل مصدر الفعل "وضع" أي "الوضع"، واعتمدوا على

---

[1]- المرجع السابق، ص.21.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص. ص.22، 23.

[3]- المرجع نفسه، ص8.

مجموعة من المصطلحات التي رادفوا بها مصطلح "الأصل في الكلام" الذي اقترحه «سيبويه» ونذكر منها: "أصل اللغة"، و"وضع اللغة"، و"حقيقة اللغة"، وأكثر من هذا فقد وسّع تلامذة «ابن السراج» مجال الوضع حينما استخرجوا من الصيغة المصدرية صيغة الجمع فقالوا: "أوضاع اللغة" في مقابل "أوضاع النحو"، فقصدوا بالأول الدلائل اللغوية، أما الثاني الألفاظ الخاصة التي يستعملها النحاة، كما أفاضوا في حديثهم هذا حيث سموا الكود (Code) بالاصطلاح الغربيين أو المصطلح بمعناه العام: "مواضعة" واتفاق الجماعة اللغوية أثناء وضع اللغة "تواضعا"[1].

أما أول نحوي عرّف الوضع اللغوي وحددّه فهو «الرضي الاسترابادي» في قوله:« المقصود بوضع اللفظ جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطأ عليه بين قوم»[2]، فالرضي يقصد بالوضع اللغوي وضع التسميات للمسميات أي جعل للفظ ما لما يحتمله من معنى معين في ظل اتفاق القوم والجماعة اللغوية عليه، فالوضع على هذا الأساس ليس وليد الفرد الواحد.

لقد استعمل النحاة للدلالة على الوضع والاستعمال مصطلحات عدّة إلاّ أنّها تحمل المفهوم ذاته، فالبداية كانت مع «سيبويه» الذي قال "أصل الكلام" الذي قابله بـ"الكلام"، ثم استعمل «ابن السراج» وتلامذته ومن جاء بعده "وضع اللغة" في مقابل "استعمال اللغة"، في حين نجد «المبرد» الذي جاء قبلهم استخدم "في حقيقة اللغة" في "مقابل الاتساع"، واستعملها أيضا «الزجاجي»، ثم جاءت بعد ذلك تسميات منها: "أصل اللغة"، وفي "أصل وضع اللغة"، و"في حقيقة اللغة" وهذا بمعنى الوضع الذي قابلوه بالاتساع والمجاز الذي يعنى الاستعمال[3].

---

[1]– ينظر المرجع السابق، من ص.26 إلى ص.28.

[2]– محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (د.ت)، ص.4.

[3]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.26.

أما «الجاحظ» فقد ابتعد عن لفظة "وضع" وما يتعلق بها من المشتقات والجموع إلى استخدامه للفظة "اصطلح"، فلم ترد أبدا لفظة "وضع" في جلّ ما عرف من مؤلفاته، وما تجدر الإشارة إليه أنّه استخدم لفظة "اصطلح" بالمفهوم ذاته لـ "تواضع"[1].

هذا فيما يخص النحاة، أما المتكلمين والأصوليين والفلاسفة فإنّ الألفاظ مثل: "الوضع" أو "وضع اللغة" أو "المواضعة" لم يعرفوها في أيامهم وعند علمائهم الأوائل إلاّ بعد القرن الثالث الهجري حيث انتشرت وتفشت مصطلحات «ابن السراج» عندهم، وشأن اللغويين والمتكلمين في هذه الدراسة أخذ منحى مغايرا تماما حيث « اصطبغ [الوضع] بصبغة فلسفية تكاد تتغلب على معناه اللغوي، وهو الوضع كنتيجة لاتفاق اجتماعي ويقابله في اللغات الأجنبية الـ Convention والـ Social Institution، كالزواج والطلاق وباقي التقاليد البشرية والقوانين المدنية، وسائر المؤسسات التي هي من وضع المجتمع ومهنا اللغات البشرية»[2].

من الأمر الطبيعي أن يتشبع عملهم هذا بمفاهيم فلسفية وتطغى عليه الروح المنطقية باعتبار توجهه الفكري، فالوضع عندهم لا يقتصر على اللغة فحسب بل خصوا به أيضا النظم الاجتماعية باعتبار أنّ كل التقاليد والأعراف والقوانين ليست من وضع الفرد الواحد بل هي اتفاق و تواضع الجماعة ككل.

إنّ أول من اهتم بالوضع وكيفية استعماله من الفلاسفة «أبو نصر الفارابي» في قوله:«... الألفاظ قد استعملت دالة على معانيها للدلالة عليها وضعت منذ أول ما وضعت وتستعمل دالة على معان أخرى على اتساع ومجاز واستعارة واستعمالها مجازا واستعارة هو بعد أن تستعمل دالة على معانيها التي وضعت من أول ما وضعت»[3].

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.31.

[2]- المرجع نفسه، ص.23.

[3]- المرجع نفسه، ص.31.

يستشف من هذا القول تركيز واهتمام «الفارابي» بالظواهر اللغوية كالاتساع والمجاز، «فالوضع عنده قد يكون أولا وثانيا، ويعنى بهذا أنّ مصطلحات العلوم والصنائع وضع ثان بالنسبة للغة المشتركة التي هي وضع أول»[1]، بمعنى أنّ اللغة التي يتداولها الناس بينهم والتي يشترك فيها العامة والمثقفين، الصغار والكبار هي ما وضع بالأول وفي البداية، أما المصطلحات العلمية والأدبية التي ولدّتها الاختراعات والاكتشافات الحديثة فهي وضع ثان يجيء في المرتبة الثانية.

كما نجد «ابن سينا» الذي كان له اهتمام بهذا الشأن، حيث اعتمد على ما قاله «الفارابي» فيما يخص مفهوم الوضع، إلاّ أنّه زاد على ذلك بإقحامه مفاهيم من المنطق اليوناني الأرسطي وربطها بالمفهوم العربي[2].

وممن اشتهر من المتكلمين المكثرين من إيراد مصطلحات تتعلق بالوضع وخاصة "المواضعة" و"التواضع" «القاضي عبد الجبار» في كتابه "المغني"، الذي أفاض وتعمّق في دراسته لها فـ«عبد الجبار» يرى أنّ المواضعة كأصل يقابله الاستعمال الحقيقي في الواقع لما تواضعوا عليه ومن ذلك قوله:«وهو يقابل دائما بين اللغة كمواضعة وبين الخطاب كاستعمال فعلي للغة، وهو ما يمكن التعبير عليه بالمعادلة الآتية: لغة / خطاب = مواضعة / استعمال»[3].

انتبه اللغويون والمتكلمون العرب القدامى إلى قضية مهمة ألا وهي أنّ اللغة بألفاظها ومعانيها، بمصطلحاتها ومفاهيمها كان يمكن أن تكون ليست نفسها المتعارف عليها الآن ذلك أنّ الواضعين للغة كان باستطاعتهم وضع أي اسم لأي مسمى فهم لا يتقيدون بمعنى معين للفظ معين، لأنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى غير مفسرة أو قائمة على معايير مضبوطة بل

[1]- المرجع السابق، ص.32.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.31.

[3]- المرجع نفسه، ص.33.

اتفاق وتواضع أفراد الجماعة اللغوية على وضع لفظ ما لمعنى ما هو الأساس، وهذا لا يعني أنّ الفرد في أي وقت أو أي مكان يمكن أن يغير شيء من لغته، لأنّ أي تغيير سيؤدي إلى الخطأ أو عدم تحقيق التواصل بين الأفراد[1].

كما أحيوا الجدال القديم الذي يعود إلى عهد «أفلاطون» المتعلق بأصل اللغة وهي: هل نشأت اللغة بالطبع أم بالوضع بين الناس؟ فجعلها النحاة وعلى رأسهم «الأخفش» تلميذ «سيبويه»: هل اللغة إلهام وتوقيف من الله أم تواضع؟[2].

وفي الأخير لا يسعنا إلاّ أنّ نقول أنّ العرب القدامى باختلاف توجهاتهم الفكرية، وتخصصاتهم العلمية من نحاة، ولغويين، وبلاغيين، متكلمين، وأصوليين وحتى فلاسفة شغلوا بهذه الثنائية وهذا التمييز بين ما يخص اللغة كوضع مشترك بين جميع أفراد المجتمع وبين ما يتعلق باستعمال هذه اللغة وهذا الوضع في أحوال خطابية مختلفة، ورغم أنّ هذه الثنائية عرفت بعدة مصطلحات إلاّ أنّ المفهوم يبقي واحدا. وقد وحدّت هذه المصطلحات فيما يعرف حديثا بالوضع والاستعمال.

1- الوضع:

تعدّ اللغة نظام من القواعد والقوانين الصوتية، الصرفية، النحوية، والدلالية المعجمية، وهذا النظام مجرد متواجد في الذهن، ليس الواحد الخاص بالفرد إنمّا الذهن الجماعي الذي يشترك فيه عدد من الأفراد، فهي ليست ملكا للفرد الواحد بل من تواضع واتفاق الجماعات اللغوية.

إنّ سبب الوضع كما يحدّده «الإمام فخر الدين الرازي» يكمن في حاجة الفرد إلى التواصل والتفاهم مع غيره، ذلك أنّ الإنسان لا يستطيع أن يلبي كل حاجاته لوحده، وإما يجب

[1]- ينظر المرجع السابق، ص. ص.35، 36.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.40.

أن تتضافر جهود الجماعة لتحقيق ذلك، وعليه فلا بد من التعاون، ومنه فهذا التعاون والتوصل لا يتحقق إلاّ بنظام من الألفاظ التي تكون مشتركة بينهم، أي لابد من وجود لغة[1].

عرّف «الشريف الجرجاني» الوضع في "التعريفات" بأنه عبارة عن« تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق،أو أحسن الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، و المراد بالإطلاق: استعمال اللفظ و إرادة المعنى»[2]، ومعنى هذا أنّ الأشياء والمسميات تخصص بأسماء معينة للدلالة عليها، حيث إذا ذكر الاسم يفهم منه ذلك الشيء، فعند حديثنا مثلا عن "الشجرة" فإننا نكتفي بذكر المادة الصوتية /ش ج ر ة/ فهذا يغنينا عن الذهاب أو الإتيان الشجرة في الواقع.

وهو حسب «الحاج صالح» «نظام من الأدلة الموضوعة لغرض التبليغ»[3]، فهو يركز على وظيفة اللغة الأساسية ألا وهي التبليغ والتواصل، فهي نسق من الأدلة اللغوية أي دال ومدلول باصطلاح الغربيين المحدثين، ولفظ ومعنى بتعبير العرب القدامى، «فاللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية تتدرج فيها وهذا هو الوضع (...) أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي من الأصول إلى الفروع»[4].

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.50.

[2]- علي السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1983م، ص.253.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.175.

[4]- عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص.38.

2- الاستعمال:

يحدّد «الحاج صالح» الاستعمال بأنّه:«كيفية إجراء الناطقين للوضع في واقع الخطاب»[1]، معنى هذا استثمار الفرد الواحد وتأديته للقواعد والقوانين اللغوية المشتركة بين الأفراد المنتمين إلى اللغة ذاتها في أرض الواقع.

إنّ اللغة حسب ما ذهب إليه العلماء العرب الأوائل كـ«الخليل» و«سيبويه» و«ابن جني» وغيرهم، لا تدل على نسق من الوحدات الصوتية والعلامات اللغوية، والقواعد والقوانين المجردة، ولا معاني ولا ألفاظ معزولة عن بعضها البعض، بل هي في الأصل استعمال، ثم استعمال الأفراد الناطقين بهذه اللغة في واقع الخطاب، وهذا قصد إيصال معلومة ما إلى الآخر، أو تحقيق أغراض معينة وكل هذا بالنظر إلى الظروف المحيطة بالخطاب ومقاماته[2].

ويقرّ «الحاج صالح» بأنّ «الجانب الاستعمالي للغة هو الجانب المحسوس المشاهد المسموع، وهو بالتالي ما يوجد من اللغة في الواقع، أما الوضع فلا وجود له في هذا الواقع إلا مندمجا مع ما يُسمع ويُلفظ، فوجوده صوري لأنّه نظام للغة»[3]، إنّ الأستاذ هنا يجعل الوضع كيانا صوريا مجردا متموضعا في ذهن الفرد، في حين أنّ الاستعمال يخرج إلى الواقع الحقيقي المعيش، وعليه فالاستعمال يحيل إلى كل ما يُلفظ ويُسمع ويُشاهد؛ حيث يمثل تأديات الفرد واستعماله الخاص للغة في أحوال خطابية معينة.

إنّ اللغة بهذا المفهوم تضع بين أيدي مستخدميها نظاما من الدوال أي جملة من الوحدات الصوتية، والأسماء والأفعال، وكذا التراكيب التي يأخذ منها المتكلم ما يحتاجه ويخدم

---

[1]- المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.175.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.73.

المقام الذي هو بصدده، وعليه يميّز بين ما يخص الوضع والقياس، وما هو راجع إلى الاستعمال، باعتبار أنّ لكل منهما قوانين خاصة به[1].

❖ قوانين الوضع غير قوانين الاستعمال:

إنّ العرب القدامى اهتموا بالوضع والاستعمال شارحين ومحللين ومقنين لهما فهم «لم يعتنوا بأحد هذين الجانبين دون الآخر، كما أنهم امتنعوا امتناعا باتا من التخليط بينهما أي بين الوصف للبنى اللغوية وبين الوصف لاستعمالها وقوانين هذا الاستعمال»[2]، ويتضح من خلال هذا القول إلزامية التفريق بين ما يرجع إلى وضع اللغة وبنيتها، وبين ما يخص كيفية استعمال هذا الوضع، فللوضع قوانينه الخاصة به وللاستعمال أيضا قوانينه الخاصة به، فالتخليط بينهما خطأ فادح يؤدي إلى مأزق، فلكل منهما مجاله الخاص.

إنّ اللغة – كما قيل سابقا – مجموعة من الأدلة المتواضع عليها، ومنه فالعلاقة التي تجمع الدال والمدلول في كل من الوضع والاستعمال ليست نفسها، ذلك أنّ مفاد هذه العلاقة في الوضع هو مبدأ الاعتباطية، أي أنّه لا توجد علاقة مفسرة معللة بين الدال والمدلول، بل تجمعهما علاقة اصطلاحية تواضعية، فهي لا تحاكي العقل والمنطق، أما في الكلام والتأدية، أي حين الاستعمال، فالعلاقة تؤخذ شكلا مغايرا كونها علاقة عقلية مفسرة، وهنا نستأنس بقول «الخنساء» "طويل النجاد"، فالنجاد لغة أي معناه الأصلي الذي وضع إزائه هو غمد السيف، إلاّ أنّ الخنساء لم ترد به ذلك المعنى إنما أرادت به "طويل القامة"، فهنا خرج اللفظ إلى غير معناه وعليه فالعلاقة الكائنة بين "طويل النجاد" و"طويل القامة" علاقة معللة ليست اعتباطية، فالمتكلم هو الذي يحدد المعنى المراد منه[3].

ويتضح من خلال هذا وجوب النظر إلى النحو والبلاغة معا، وهو الذي قال عنه «صالح بلعيد» أنه المقام الذي «تستدعى العناية بالنحو والبلاغة في عملية الخطاب الطبيعي،

---

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «النظرية الخليلية الحديثة»، ص. ص.90، 91.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.45.

[3]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «النظرية الخليلية الحديثة»، ص.92.

لأنّ اكتساب اللغة يقتضي اكتساب الملكة اللغوية النحوية، والملكة التبليغية في آن واحد»[1]، بمعنى الاهتمام بالجوانب اللغوية النحوية التركيبية، مضافا إليه الجانب الإفادي التبليغي.

إذن فالاستعمال عند «الحاج صالح» له قوانين خاصة وهي «التي تنبني عليه أحوال التبليغ (...) أما الوضع وإن كان هو الرابط الذي يرتبط به المتكلم بالمخاطب إلاّ أنّه قد تصيبه عوارض الاستعمال»[2]، وعليه فإنّ قوانين الوضع هي قوانين بنوية بحتة، في حين أنّ قوانين الاستعمال تعود إلى أحوال الإفادة والتبليغ، وقد ذكر «الحاج صالح» بعضا مما يتعلق بهذه القوانين«كالحذف والإضمار، والبدل والتقديم والتأخير»[3].

إنّ الاستعمال يتجاذبه قانونان اثنان يعدّان عماد قوانينه أثناء العملية التواصلية، وهما «الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل، والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه»[4]، فالمتكلم أثناء تأديته للوضع واستثماره إياه يسعى إلى الاختصار والاقتصار، فهو يحاول إيصال فكرته إلى الطرف الآخر بأقل جهد، سواء كان عضليا فيزيولوجيا أم ذهنيا لفظيا من جهة، والعمل على تحقيق الإفهام والوضوح للمخاطب من جهة أخرى.

ومن نتاج ذلك أنّ اللفظ والمعنى في الوضع ليسا نفسهما في الاستعمال.

❖ اللفظ والمعنى في الوضع والاستعمال:

إنّ اللفظ والمعنى في كل من الوضع والاستعمال مختلف «فللفظ في الوضع صيغة معينة وتصرف منها إلى صيغ أخرى فرعية، وله حدود في ذلك وفي اندماجه في التراكيب، وأما المعنى الموضوع له فلا يكون إلا مبهما كالأجناس ومعاني الحروف والمبهمات الأخرى فهذا حكمها في وضع اللغة (...) فإذا استعمل اللفظ وما يدل عليه من المعاني دخلا بذلك في عالم

[1]- صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، ص.107.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص.38.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]- المرجع نفسه، ص.39.

آخر، فلابد حينئذ من أن يتحولا ولو للتكيّف فقط بما يقتضيه الاستعمال نطقا ودلالة»[1]، فاللفظ حسب هذا القول لفظان: لفظ في الوضع ولفظ في الاستعمال، وكذلك المعنى: معنى في الوضع ومعنى في الاستعمال، فاللفظ والمعنى في الوضع هما الصيغة الأصلية التي وضعت أولا لهما، أما اللفظ والمعنى في الاستعمال فهما جملة التغيرات التي تصيب اللفظ والمعنى في الوضع، وذلك حين تأدية المتكلم لهما في واقع الخطاب.

وأمر آخر لابد من التنبيه إليه وهو أنّ اللفظة حال وضعها تخص بمدلول ومعنى أصلي أو أكثر من مدلول وضعي، أما عند الاستعمال، أي تأدية الفرد الواحد لها، تحصر دلالتها في مفهوم ومعنى واحد لا غير، ذلك حسب ما تقتضيه حال المخاطب وقصد المتكلم[2].

❖ الاستقامة في اللفظ والمعنى:

يصيب اللفظ والمعنى في الاستعمال شيء من التغيير حسب مقامات التلفظ بهما، وعليه يمكن أن يؤدي هذا التغيير إلى خلل وخطأ بهما، وعلى هذا الأساس «ميّز سيبويه – ولأول مرة في التاريخ – أنّ اللفظ والمعنى ينفرد كل واحد منهما عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة تخصه هو دون الآخر، فقد يكون اللفظ سليما ليس فيه خطأ من حيث هو لغة أو صيغة أو تركيب أو أصوات أي من حيث النحو والصرف والمعجم والأداء، ويكون المعنى مع ذلك غير سليم، غير معقول أو غير صحيح أو العكس»[3].

يعدّ «سيبويه» أول لغوي عربي وغربي بيّن أنّ اللفظ والمعنى على حدّ سواء يستقيم أو لا يستقيم، فسلامة اللفظ تكون بسلامته من الخطأ والزلل على المستويات الأربعة: الصوتية،

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.111.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، التحليل العلمي للنصوص بين علم الأسلوب وعلم الدلالة والبلاغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.340.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.113.

الصرفية، النحوية، والمعجمية ويضاف إليها سلامة الأداء، أما سلامة المعنى فتكون بصدقه وإمكانية حصوله وعدم مناقضته للواقع.

ويضيف ويقول «أنّ سلامة اللفظ لا تلزم منه سلامة المعنى وبالعكس»[1]، ومعناه أنّ اللفظ يمكن أن يكون سليما في حين يكون المعنى غير سليم، وكما يمكن أن يجيء المعنى سليم واللفظ غير سليم.

إنّ الاستعمال في ظل السلامة اللفظية والنحوية تحكمه وتأطره مجموعة من الأطر اللغوية التي تدخل في مجالات مختلفة، حيث أنّ استقامة اللفظ تدخل في إطار علم النحو واللغة، أي الملكة اللغوية للمتكلم، أما السلامة المعنوية في حدّ ذاتها دون اللفظ فهي من مجال المنطق الطبيعي، وكل ما يتعلق به من النظم الاجتماعية التي تتجسد في العادات والتقاليد والأعراف والقوانين وما يلحق بها من المسلمات، في حين أنّ البلاغة تتجسد في جمالية الخطاب وفن التأثير والإقناع وكل ما لهصلة بالعملية الخطابية والمشاركين فيها[2].

❖ أسبقية المنطوق على المكتوب:

ومما لم يغفله العرب القدامى هو أنّ «استعمال اللغة هو مشافهة قبل أن يكون كتابة وتحريرا، ومعنى ذلك أنّ الكلام المنطوق هو الأصل، أما لغة التحرير ففرع عليه»[3]، أي أنّ الاستعمال هو أولا جانب مسموع، لأنّه المرحلة الأولى في الكلام، والتي تتجسد بخروج الأصوات من أفواه المتكلمين، ثم تأتي في مرحلة لاحقة الكتابة، التي ما هي إلاّ تجسيد وتمثيل لهذه الأصوات بالحروف.

إنّ الأساس في تعليمية اللغات هو الجانب المنطوق من اللغة، لأنّ المسموع هو الذي يحتاجه المتكلم أثناء تواصله، إذ أنه لا يتواصل بنصوص محررة مكتوبة، لذا كان لزاما أن

---

[1]– المرجع السابق، ص.114.

[2]– ينظر المرجع نفسه، ص.115.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.176.

تحتل المشافهة الصدارة، فالمشافهة تجعل اللغة عفوية فضفاضة مرنة قادرة على التعبير عن كافة الأغراض والأحوال الخطابية، في حين تدخل الكتابة اللغة في انغلاق وانحباس في إطار اللغة الأدبية[1].

❖ وجود أكثر من مستوى في الاستعمال:

يرى «الحاج صالح» أنّ الاستعمال الطبيعي للغة يراعى مستويين اثنين هم: التعبير الترتيلي والتعبير الاسترستالي.

أ- التعبير الترتيلي: أو الإجلالي وهو المستوى التعبيري الذي تظهر فيه العناية والاهتمام الكبيرين الذي يوليه المتكلم لعملية التواصل وخاصة فيما يتعلق بما يصدر منه، فهو شديد الحرص على نطقه للحروف، وانتقائه للألفاظ، واختياره للتراكيب المناسبة لمقام تلفظه، وذلك من خلال إظهار الحركات الإعرابية ومدّها في مواضع الوقف، وفكّ الإدغام، وهذه الكثرة والتفريط يؤدي به إلى الوقوع في الخطأ، ويدخل في هذا المستوى ما سماه العرب القدامى بمواقف الحرمة، وهي كما حددها «الحاج صالح» تتمثل في خطاب الخطيب، وخطاب المذيع، ومحاضرات الأساتذة[2].

ب- التعبير الاسترسالي: أي الفصيح لا العامي، ويتمثل في التعبير العفوي غير المتكلف الذي يحدث في بعيدا عن السياقات الرسمية ويشمل الخطابات التي تدور بين الأقارب، والأصدقاء، والأهل في إطار مواقف الأنس، ويتميز هذا التعبير بكثرة الاختزال والاقتصاد اللغوي في استخدام المواد اللغوية من حروف وألفاظ وتراكيب من حذف، وتقديم وتأخير وغيرها، وهذا المستوى من التعبير قد عرفه الفصحاء العرب قديما واعتمدوه في

[1]- ينظر المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.177.

مخاطباتهم، غير أنّه اندثر بعدهم، فلا أثر له في الوقت الحالي، وهذا لانتشار العاميات مكانه. ومن كل هذا فإنّ أي لغة مهما كانت وأينما كانت نجد فيها هذين المستويين من التعبير[1].

وحاصل الأمر هو أنّ الوضع أي اللغة ظاهرة اجتماعية من اصطلاح وتواضع الجماعة اللغوية لا الفرد، متوارثة عبر الأجيال ثابتة ومجردة، أما الاستعمال أي الكلام فهو ظاهرة فردية متعلقة بالفرد الواحد، والتي تكون خاصة به في مكان وزمان ومقام معين، فهو متغير ومتجدد[2].

ويمكن صياغته على النحو الآتي[3]:

$$\frac{\text{اللسان}}{\text{الكلام}} = \frac{\text{الوضع}}{\text{الاستعمال}} = \frac{\text{الحدّ}}{\text{الأداء}}$$

إنّ كل ما يوجد فوق السطر أي البسط هو من المترادفات، فهيمن صنع ووضع الجماعة اللغوية، أما ما يوجد تحت أي المقام فهو متعلق بالفرد وتأديته واستخدامه الخاص للغة.

2- مستويات التحليل اللغوي في النظرية الخليلية الحديثة:

إنّ المفاهيم العربية التي تطرقنا إليها تعبر عن إبداعية النحاة العرب الأوائل وأصالتهم وأصالة نظريتهم، فإلى جانب هذه المفاهيم فقد اعتمدوا على مناهج تحليل قد لا تماثلها ولا تضاهيها ما توصلت إليها اللسانيات الغربية الحديثة في ذروة تطورها، فقد سلكوا طرقا علمية

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.177، 178.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص. ص.31، 32.

[3]- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص.91.

موضوعية في تحليلهم للكلام، معتمدين في ذلك على هذه المفاهيم، فمن خلالها اكتشفوا الكيانات اللغوية وبالأحرى البنى اللغوية التي قامت عليها تحليلاتهم[1].

يتم تحليل الكلام عند النحاة الأولين وفق مراتب ومستويات، تسمى مستويات أو مستوى التحليل للنصوص، وتتمثل – كما حددها الحاج – في: مستوى النظام الحرفي الصوتي، مستوى الدوال الأربع، مستوى الكلم وأبنيتها، مستوى الأسماء والأفعال كعناصر لأبنية الكلام ويقصد به مستوى اللفظة، ومستوى أبنية الكلام[2].

وتتوضح من خلال الجدول الآتي[3]:

المستوى (6)	⇑	الحديث أو الخطاب
المستوى (5)	⇑	أبنية الكلام أو البنى التركيبية
المستوى (4)	⇕	اللفظات (ج: لفظة)
المستوى (3)	⇑	الكلم أو الكلمات
المستوى (2)	⇑	الدوال
المستوى (1)	⇑	الحروف
المستوى (0)	⇑	الصفات المميزة

يلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ «الحاج صالح» جعل اللغة نظاما ذو مستويات، والمقصود بالمستوى مجموعة من الوحدات إذا ركبت في بعضها عن طريق الإضافة تعطيها

[1]– ينظر بودلعة حبيبة لعماري، النظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية – التركيب الاسمي نموذجا –، ص.80.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، ص.36.

[3]– ينظر بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، ص.7.

وحدات من المستوى الأعلى، وعليه فكل مستوى يتكون من وحدات، وهذه الوحدات بدورها تتكون من وحدات أخرى تنتمي إلى المستوى الأسفل، أما العلامة (⇑) فهي تشير إلى أنّ كل هذه المستويات تتركب على بعض ويسقط المستوى الأدنى على المستوى الأعلى[1]، وفيما يلي عرض لهذه المستويات بشيء من التفصيل:

2-1- مستوى اللفظة: "الحدّ الإجرائي للاسم والفعل":

إنّ البدء بمستوى اللفظة وجعله المستوى الأول للتحليل اللغوي، رغم أنه في الجدول يتوسط المستويات في الترتيب، لا يعدّ تناقضًا وجهلاً، إنما القضية هو أننا اقتفينا نهج ومسلك النحاة القدامى ورواد المدرسة الخليلية الحديثة، إذ لم ينطلقوا من مستوى الوحدة الصوتية ولا مستوى الكلمة ولا مستوى الجملة بل من مستوى اللفظة، هذا المستوى الذي لم يتفطن إليه الناس إلى يومنا هذا[2].

يُستنتج من خلال الجدول أنّ مستوى اللفظة ينحصر بين مستوى الكلم، وبين مستوى التراكيب، وإذا نزلنا درجة دخلنا في مستوى الكلمة، فاللفظة عبارة عن اتحاد الكلم فيما بينها، ويرى «الحاج صالح» أنّ:«... مجموعات من الكلم قد تكون فيها كلم مفردةفما يسميه سيبويه المبتدأ والخبر والفعل والمفعول وغير ذلك وهي المكونات اللفظية للجملة لا تحتوي بالضرورة على كلم مفردة»[3].

فاللفظة عنده يمكن أن تكون اسما، أو فعلا، أو اسما مع اسم، أو اسما مع فعل، اسما مع حرف أو فعلا مع حرف، إلاّ أنّها تعدّ بمنزلة الاسم المفرد الواحد.

---

[1]- ينظر بودلعة حبيبة لعماري، النظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية – التركيب الاسمي نموذجا-، ص.80.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.324.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.49.

وفي هذا يقول:«الاسم هو النواة الاسمية مثل "كتاب" وكذلك ما يدخل عليها من الزوائد كأداة التعريف وحرف الجرّ من اليمين، والإعراب والتنوين والمضاف إليه والصفة من اليسار، فكل هذه المجموعة تكوّن الاسم لأنّ الاسم المفرد والاسم مع "ال" أو مع حرف الجرّ وغير ذلك هي وحدات متكافئة (...) وكذلك الفعل لا يأتي إلاّ ومعه الزوائد»[1].

وعليه فإنّ الوحدات في هذا المستوى ليست هي الكلمات معزولة ومجردة من لوازمها، بل هي وحدات يرتبط فيها الاسم والفعل مع مجموعة من الأدوات التي تخصصه، والتي تدخل عليه إما من جهة اليمين أو من جهة اليسار.

تمتاز اللفظة بامتناع الوقف على جزء منها أي عدم إمكانية الفصل في داخلها مع بقاء الكلام مفيدا وذلك مثل "كتاب" بالوقف عليه أو "مصباح" أو "حيوان" مما يصح أن يكون جوابا لسؤال: ما هذا؟، وكذلك الأمر بالنسبة إلى "زيد" و"عمرو" و"أنا" و"أنت" في سؤال: من فعل هذا؟، و"جلست" و"خرجوا" في سؤال: ماذا فعلت؟ أو ماذا فعلوا؟، فهذه القطع لا يمكن لها أن تنحل إلى أكثر من هذا بعملية الوقف، وأيضا مهما طالت هذه القطعة فهي وحدة مكافئة لأصل وكل ما تفرع منه، حيث تكون هذه الوحدات منطلقا للحدّ الإجرائي الذي سيحدد به الاسم والفعل وما يدخل عليهما بكيفية صورية محضة، أي دون اللجوء إلى المعنى أو إلى أي جانب آخر غير اللفظ الدال، ويكون ذلك بعمليات خاصة هي هنا الزيادة اللفظية المتدرجة على يمين القطعة الصغرى وعلى يسارها، أي زيادة كل الأجناس في الألفاظ التي تحتملها القطعة الأصلية يمينا وشمالا، وعملية الزيادة هذه تحدد المواضع التي يمكن أن تظهر فيها زائدة من الزوائد، ومن ثمّ تحدد الأجناس من العناصر اللغوية التي يمكن أن تدخل على النواة[2].

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.50.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص.324، 325.

إنّ اللفظة نوعان فمنها "اللفظة الاسمية"، ومنها "اللفظة الفعلية"[1]، وتختلف هذه الأخيرة عن الأولى في أنّ لها ثلاثة حدود إجرائية بحسب دلالتها وهي: الماضي، والمضارع، والأمر[2]، وهي كالآتي:

2-1-1- اللفظة الاسمية:

يتحدّد الاسم لفظيا من خلال ما تدخل عليه من العناصر، حيث يدخل عليه من اليمين كل من: "ال" التعريف، و"حروف الجرّ"، أما من جهة اليسار فيحتمل دخول كل من: "علامة الإعراب"، "التنوين"، "الإضافة"، و"الصفة"، كما في الشكل التالي[3]:

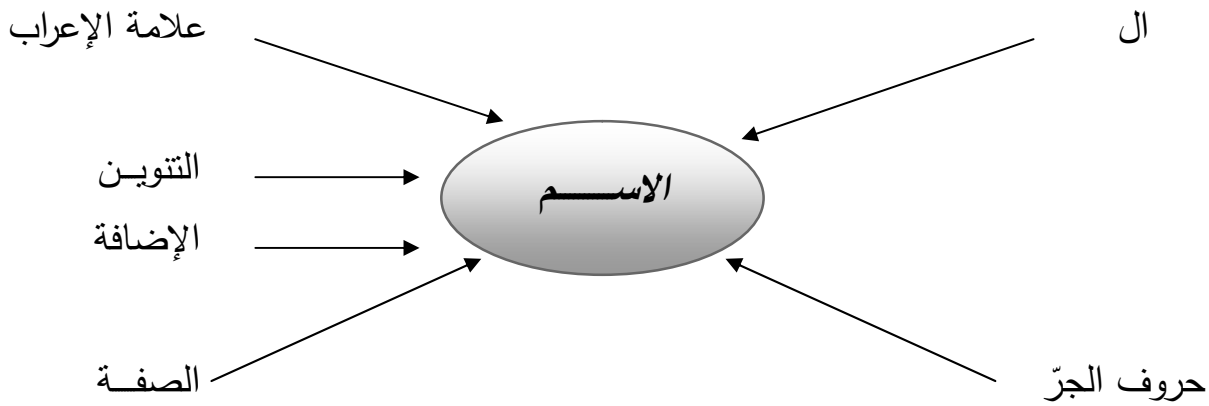

حدّ الاسم من الجانب اللفظي (الشكلي الصوري)

2-1-2- اللفظة الفعلية:

يعدّ الفعل في النظرية الخليلية الحديثة نوعا من أنواع الكلم الثلاثة، والفعل له دلالتان: دلالة من حيث المعنى على الحدث، ودلالة من حيث اللفظ، أي قبول الفعل للزوائد والتي تتمثل

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية العربية مبادئ وأفكار صادرة عن التجربة في الميدان، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.89.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات،بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.325.

[3]- ينظر محمد صاري، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، ص.21.

في: "السين"، "سوف"، و"أدوات النفي"، "الضمائر المتصلة"، "تاء" التأنيث، "حركة الإعراب"، وهو ما يوضحه الشكل الآتي[1]:

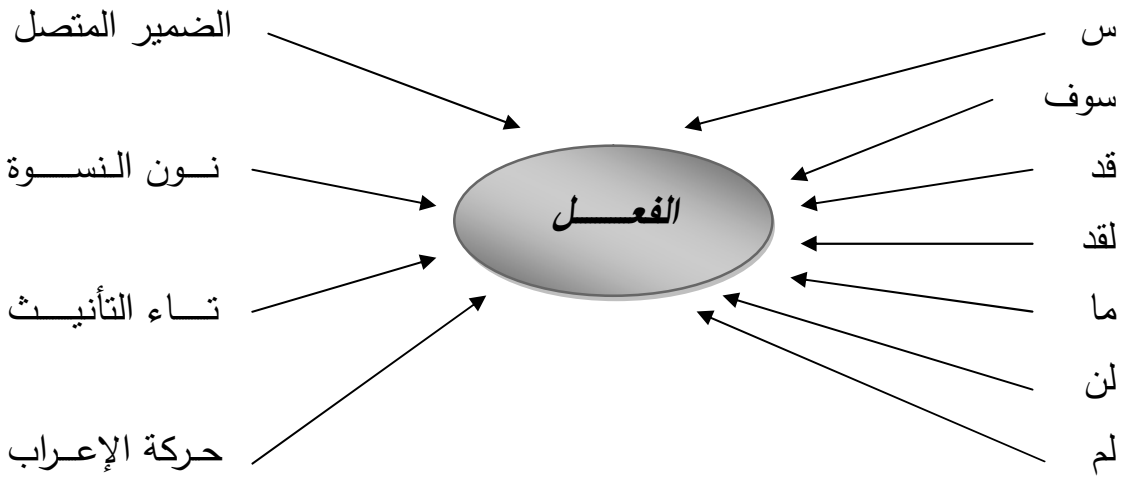

حدّ الفعل من الجانب اللفظي

والفعل كما يقول الأستاذ «الحاج صالح» لفظ يحلل عموما إلى مادة هي علامة الحدث، وصيغة هي علامة أحوال الحدث، الذي يحدد زمانه بفضل الزوائد التي تختص بالدخول عليه، أي أنّ الفعل يشتمل على وحدات دنيا دالة هي المادة الأصلية، والصورة أي الوزن والصيغة، فكلمة "مفتاح" مثلا[2]:

تتكون من
- مادة (ف، ت،ح) التي تدل على الحدث (المعنى الوضعي).
- صيغة (مفعال) التي تدل على اسم الآلة.

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.22.

[2]- ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2-2- مستوى الكلم: أو الكلمات:

يقع هذا المستوى بين مستوى الدوال ومستوى اللفظة، ويشمل الأسماء والأفعال والحروف على حدّ قول «سيبويه»:«الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل»[1]، فهو يرى أنّ الكلم أو الكلمات تكون إما اسما، أو فعلا، أو حرفا.

ويرى «الحاج صالح» في قوله:«وبما أنّ الحركات هي أبعاض لحروف المدّ، فإنّ الحركات الإعرابية عنده كلمات، وكل ما يمكن أن يقطع درج الكلام مما يدل على معنى فهو كلمة»[2] إنّ «سيبويه» يجعل الحركات نوعا من أنواع الكلم، وأيضا كل ما يدل على معنى هو كلمة.

أما الأستاذ «الحاج صالح» فهو يرى أنّ الكلم هي:«العناصر التي تتكون منها اللفظة فالأصل مثل "كتاب" يحتوى على عنصر واحد، أما "الكتاب" فهو مساوٍ تماما "لكتاب" من حيث أنّه يقوم أحدهما مقام الآخر في بنية الكلام، أي لهما موضع واحد في مستوى الكلام، إلاّ أنّ "لكتاب" يتكون من عنصرين أي كلمتين»[3].

إنّ الكلم نوعان: **متمكن:** وهو الذي لا يحتاج إلى غيرها في الدلالة على معناها وتتمثل في الأسماء والأفعال المتصرفة.

غير متمكن: وهو عكس الأول فهو يحتاج إلى غيره من الكلم وهو حروف المعاني، والأفعال الناقصة وغير المتصرفة، والأسماء المبنية، وعليه فإنّ الكلم المتمكنة يبتدأ بها ويوقف

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج.1، ص.12.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص.27.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.326.

عليها، لأنّها تنفرد بنفسها في مدرج الكلام وتتركب من أصل وصيغة، وأما غير المتمكنة فتحتاج على غيرها من الكلم وينعدم فيها الأصل والصيغة[1].

إنّ الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة في العربية – وكما ذكر آنفا– تنحل إلى مادة أصلية ومثال أو وزن[2]، وذلك على النحو الآتي:

الكلمة = المادة الأصلية + الصيغة (الوزن)

والمادة الأصلية والصيغة ليس لهما وجود محسوس، بل هي كيانات اعتبارية يجردها المحلل بالمقابلة بين الكلم، وبالتالي فهي ليست مورفيما، أي أقل ما ينطق به مما يدل على معنى، لأنّ هذا المفهوم ينطبق على اللفظة[3].

فقد عمد النحاة إلى جعل كل حرف من الحروف الأصول الأول والثاني والثالث ورمزوا إليها بحرف: الفاء، العين، واللام، بالنسبة للثلاثي، وعلى هذا الأساس تجرى العمليات التحويلية، وهي التصاريف التي تجرى على المادة الواحدة بشتى الأوزان والمثل[4].

ويتم الحصول على المثل في هذا المستوى كما يقول «الحاج صالح» :«بكيفية رياضية لا تعرفها اللسانيات الحديثة والمتمثلة في حمل الكلم بعضها على بعض إذا كانت تنتمي إلى

[1]– ينظر بشير إبرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، ص.8.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، "أقائم أخوك" وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.15.

[3]– ينظر بودلعة حبيبة لعماري، النظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية – التركيب الاسمي نموذجا –، ص.86.

[4]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص251، 252.

جنس واحد، وهذا عمل رياضي يسمى الآن تطبيق النظير على النظير وبذلك تبرز البنية التي تجمع كل هذه الكلمات المحمولة بعضها على بعض»[1].

وعليه فالكلمة في المفهوم العربي الأصيل على حدّ قول «الحاج صالح» ممّا فهمه من «الخليل» وتلميذه «سيبويه» هي:«الحرف (= العنصر) المنفصل: إما بالتمام أي تبتدأ وتوقف عليها، أو جزئيا كالحروف إذا اقترنت بكلمة أخرى ولم تُبْنَ عليها هذه الأخيرة»[2].

ومنه فالحدّ الإجرائي للكلم هو عمل بناء يسلط على الحروف الثوابت ببنائها على هيئة خاصة هي الوزن، ويوجد أكثر من ثلاثمائة (300) وزن في العربية، على حين للفظة حدا واحدًا للاسم وثلاثة للفعل[3]، وهناك قسمة تركيبية بين المادة الأصلية للكلمة وبين وزنها أو بنائها أو مثالها، وهذا التركيب ناتج عما يسمى الآن في الرياضيات بالجداء الديكارتي[4].

2-3- مستوى الدوال:

يتحصل مستوى الدوال ويتركب من خلال انتظام الوحدات الصوتية بعضها ببعض انتظامات كما يقول الأستاذ «الحاج صالح» مختلفة، إلاّ أنّها محدودة ومحصورة وتخضع لمقاييس عامة معينة، وعليه فينتج من هذه الانتظامات والتسلسلات أربع دوال[5]:

---

[1]- بودلعة حبيبة لعماري، النظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية – التركيب الاسمي نموذجا –، ص.87.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.243.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.327.

[4]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.48.

[5]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص. ص.35، 36.

أ- المادة الأصلية: أو الأصل وهي المواد المكونة من حروف المعجم مثل: "ض، ر، ب" في كلمة "ضرب".

ب- الوزن والصيغة: وتتمثل في القوالب التي تفرغ فيها المواد الأصلية، ويقول «الحاج صالح» عن هذين الشكلين أنّهما مجردان لا يحدثان في الكلام إلاّ مندمجين، ويتكون منهما الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.

جـ- حروف المعاني: وهي جملة من الأدوات التي تدخل على الاسم والفعل فتعطيها معنى إضافيا غير المعنى الأصلي لهما، حيث تكمن ووظيفتها في تقييد وتخصيص دلالة الأسماء والأفعال، ومن هنا جاءت تسميتها بالأدوات، وكذا تحت محل الأسماء وذلك في حالات نادرة كالأدوات الأخرى وذلك مثل: الضمير واسم الإشارة واسم الموصول وغيرها، أين تأخذ حكمها وبنائها.

د- العلامة العدمية: أو ترك العلامة وهي كل ما يدل على معنى موجود لكن اللفظ الدال عليه منعدم، وتتجسد أو تتحقق عند مقابلة الوحدة اللغوية بغيرها من الوحدات وذلك مثل: علامة التذكير (العدمية) في مقابل تاء أو ألف التأنيث، وكحذف نون الرفع مقابل ثبوتها وغير ذلك.

2-4- مستوى الحروف:

وهو أدنى المستويات ويتمثل في النظام الحرفي الصوتي، فالأستاذ «الحاج صالح» يرى أنّ الحروف لها نظام خاص بها، فهي أصغر أجزاء الكلام وبها تتركب الكلم، ووظيفة هذا النظام هو التمييز بينها، أي التمييز بين الكلم ومن ثم بين المعاني الإفرادية، وله إحداثيات تتمثل في: مخارج الحروف وصفاتها اللازمة لا العارضة، باعتبار أنّ تركب الصفة مع المخرج يعطينا حرفا من حروف العربية على هذه الشاكلة:

الحرف = المخرج + الصفة

وهذا الذي ذهب إليه العرب القدامى يعرف حديثا بعلم الأصوات العام، الذي ينقسم إلى قسمين: الصوتيات المادية أو الصورية، والصوتيات الوظيفية أي الفونولوجية[1].

وللوحدات الصوتية أيضا حدّ إجرائي تتحدد به، فقد تصور العلماء الأولون النظام الصوتي كمصفوفة (Matrice) متكونة من محورين: المخارج والصفات، وترتيب المخارج عندهم هو ترتيب لأجناس من الأصوات على المحور الأفقي، وكل جنس في داخل عمود يتفرع عن الآخر بزيادة: صوت الحركة ثم حرف المدّ (+ مدّ)، ثم اللين (+ شيء من الجمود)، ثم الرخو (+ جمود أكثر)، ثم بين بين (رخاوة + شدة)، ثم التشديد (جمود مطلق)[2].

2-5- مستوى أبنية الكلام:

وهو مستوى أعلى من مستوى اللفظة، فهذا المستوى ليس المستوى الذي تتركب فيه الألفاظ ولا الكلم أو المورفيمات، بل وحتى الألفاظ عند النحاة الأولين خاصة «سيبويه»فهذا المنطلق يجهله علماء اللسانيات الغربية، وكذا النحاة العرب المتأخرين الذين يخلطون بين ما هو تركيب ينتمي إلى اللفظة، أي في موضع من مواضعها وليس بناءً محضا، وبين ما هو تركيب لا ينتمي إلى اللفظة بل هو بناء محض، فهم يعتبرون كل ماهو أكثر أو أعلى من المورفيم تركيبا (Syntagme)، فلا يميزون بين التركيب الذي بمعنى البناء الذي في مستوى اللفظة، وبين التركيب الذي يحدث في مستوى أعلى من اللفظة[3].

---

[1]- ينظر المرجع السابق، ص. ص.34، 36.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.226.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص. 327، 328.

إنّ الوحدات اللغوية في المستوى التركيبي – ما فوق اللفظة – ليست ناتجة عن تركيب اللفظة بلفظة أخرى، أي ليس هذا المستوى الذي تظهر فيه الجملة عبارة عن تركيب للوحدات من المستوى الأدنى، فلهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر خاصة به، وهي أكثر تجريدا وهي: العامل، والمعمول الأول، والمعمول الثاني، وتكون هذه العناصر المجردة النواة التركيبية ويضاف إليها عناصر مخصصة[1].

وهنا أيضا ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية، بمعنى أنّ هذا المستوى اكتشفه النحاة الأوائل عن طريق حمل الشيء على الشيء، فهم هنا أيضا ينطلقون من أقل ما يمكن أن يرد من الكلام مما يدل على معنى، لأنّ الغاية والهدف هو اكتشاف البناء أو الوصل في مستوى أعلى من اللفظة، وذلك باعتماد أبسط وأصغر وحدة وتحويلها بالزيادة مع إبقاء النواة، فلاحظوا أنّ الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى، وبل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب وذلك كالتأثير في أواخر الكلم أي الإعراب، دون أن تخرجه عن كونه كلاما واحدًا[2].

وكان من نتاج ذلك أن تحصلوا على مثال تحويلي يتكون أيضا من أعمدة وسطور وذلك مثل[3]:

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.87.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.328.

[3]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، دور النظرية الخليلية الحديثة في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، ص.88.

Ø	زيدٌ	قائم	
إنّ	زيدًا	قائم	هنا
كان	زيدٌ	قائما	أمس
حسبتُ	زيدًا	قائمًا	غلطا
أعلمت عمرا	زيدًا	عمرًا	حالا
أكرم	زيد	عمرًا	إكرامًا
أكرم	تُ	عمرًا	كثيرًا
العامل	**المعمول الأول**	**المعمول الثاني**	**مخصص**

نواة التركيب الزوائد على النواة

يلاحظ من خلال هذه الجدول ما يلي[1]:

– إنّ الأصل يتحدد بعدم الزيادة عليه عامة، وعلى اليمين فقط في المستوى التركيبي فموضع الزيادة على الأصل فارغ، ويشير «الحاج صالح» إلى ذلك بالعلامة الرياضية التي هي (Ø).

– إنّ العامل هو العنصر الذي يتحكم في التركيب الكلامي ويؤثر فيه بل هو المحور الذي يبني عليه، وقد يكون مساويا للصفر، وهو الذي يسميه القدامى بالابتداء.

– يعمل العامل في المعمول الأول والمعمول الثاني لفظا ومعنى، إذ يكون سببا في إعرابهما وسببا في تغيير المعنى، ولكن الأهم هو أنّه سبب بناء الكلام، فلا كلام مفيد دون بنية يكون أساسها العامل.

– إنّ العامل والمعمولان والمخصص هي الوحدات المجردة التي تبنى عليه أبينة الكلام (التراكيب)، وليست اللفظة وحدها أو تركيبها مع ألفاظ أخرى، فالعامل – مثلا – هو كيان

[1]– ينظر المرجع السابق، ص. ص.88، 89.

اعتباري، فهو موضع في داخل بنية وليس موقعا في تسلسل الكلام، والدليل على ذلك أنّ محتواه قد يكون كلمة واحدة "إنّ"، وقد يكون لفظة "حسبتُ"، وقد يكون تركيبا بأكمله "أعلمت عمرًا"، والأهم من كل هذا أنّه قد يكون "لا شيء" بالمعنى الرياضي أي صفرًا، وهو عند النحاة الخُلُوُّ، لأنّ هذا الموضع قد يخلو ويتجرد من العامل الملفوظ.

– لكل تحويل أو تفريع عملية تعتبر نظيرة له، مثل اللفظة التي يمكن أن تُرَدَّ كل وحدة إلى ما كانت عليه فيما سبق.

– المخصّص هو زيادة على المجموعة النووية: عامل، معمول أول، معمول ثاني، وليست زيادة على الأصل الذي هو "زيد قائم".

وفي الأخير يمكن القول أنّ العامل هو مفهوم قد نفر منه المحدثون، لأنّه لا يوجد ما يقابله في اللسانيات البنوية الحديثة، واعتقدوا أنّه مفهوم ميتافيزيقي، وهذا لعدم فهمهم لمقصود النحاة الأولين[1].

2-6- مستوى التصدير أو ما فوق العامل:

يحدد الأستاذ «الحاج صالح» عناصر هذا المستوى بأنّها العناصر التي يجب لها الصدارة، أي يجب ألاّ يتقدم عليها عنصر من العناصر التي تؤثر فيها بعد هذه الأشياء، فهي تحتل موضع الابتداء المطلق، فقد لاحظ النحاة الأوائل أنّ هناك أدوات تدخل على (ع، م، خ)، ويعنى هذا أنّ هناك موضعا آخر يتجاوز هذه المواضع، وهما موضعان: موضع الاستفهام وموضع الشرط، ويرمز لهما بـ (س)، و(ش) ويكونان موضعا واحدا أكثر تجريدا ويمكن أن يرمز له بـ (عـ)، ويكون لهذا العامل المطلق معمولان مثل ما هو الحال في الصيغة التركيبية التي تحتها، ويرمز لهما بـ (مـ1) و(مـ2).

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.21.

إنّ العلاقة القائمة بين العامل المطلق وبين معموله هي أيضا علاقة بناء بمنزلة بناء الاسم على المبتدأ كما لاحظه «الخليل»، وهذه العلاقة تسمى "تعليقا"[1].

2-7- مستوى الحديث أو الخطاب:

هو أعلى ما يمكن أن يصل إليه التحليل، فقد كان «للخليل» و«سيبويه» والعلماء الذين جاؤوا بعدهما نظرية لغوية متميزة فرقوا فيها بين النظرة إلى الكلام باعتباره خطابا والنظرة إليه باعتباره بنية، ولقد تمّ التفصيل في هذا المستوى سابقا.

خلاصـــة الفصل:

- النظرية الخليلية الحديثة جاءت أو ولدت من رحم هذا الصراع الفكري بين القديم والحديث، بين التراث والجديد، لتفرض نفسها في المجال اللغوي كنظرية لسانية عربية حديثة تتبنى أساسا على إعادة إحياء الفكر العربي التراثي وإخضاعه أو تطويره حتى يتوافق ومتطلبات العصر.
- تكمن أصالة النظرية الخليلية الحديثة في اختلافها وتميّزها عن نظرية النحاة العرب المتأخرين من جهة، والنظريات الغربية القديمة والحديثة على حدّ سواء من جهة أخرى.
- تسعى هذه النظرية إلى إحياء وبعث التراث وصوغه في قالب حديث بمواصفات علمية عالمية، ومن ثمة استثمار مبادئها ومناهجها التحليلية في معالجة مشاكل تربوية، بيداغوجية، وغيرها، ففضلها على اللسانيات العربية لكبير.
- تعتمد النظرية في تحليلها للغة على المنهج الرياضي الوصفي مستندة في ذلك إلى ما خلفه العرب القدامى.

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص. ص. 332، 333.

– تستقى اللسانيات الخليلية الحديثة مبادئها من التراث العربي، فهي تقوم على مجموعة أسس ومرتكزات متعددة ومختلفة منها الفردية: الاستقامة، القياس، المثال، الباب... وغيرها، ومنها المركبة: الوضع والاستعمال، الأصل والفرع، الانفصال والابتداء، الموضع والعلامة العدمية ... وما إلى ذلك.

– تدرس اللغة في النظرية الخليلية الحديثة وفق سبعة مستويات: الصفات المميّزة، الحروف، الدوال، الكلمات، اللفظة، أبنية الكلام، الحديث وكل مستوى يتشكل من وحدات المستوى الذي يليه وبالتالي تجمع هذه المستويات علاقات ترابط وتكامل.

الفصل الثاني:
الوضع والاستعمال في
اللسانيات البنوية

الفصل الثاني:

الوضع والاستعمال في اللسانيات البنوية

المبحث الأول: اللسانيات البنوية المفهوم والنشأة

1- مفهوم البنوية

أ/- الدلالة اللغوية لكلمة بنية

ب/- الدلالة الاصطلاحية

2- الإطار النظري لظهور اللسانيات البنوية

3- المدارس البنوية

3-1- البنوية الأوروبية

3-1-1- مدرسة جنيف

3-1-2- مدرسة براغ

3-1-3- مدرسة كوبنهاجن

3-1-4- المدرسة الإنجليزية

3-2- البنوية الروسية

3-2-1- حلقة قازان

3-2-2- حلقة موسكو

3-3- البنوية الأمريكية

المبحث الثاني: الجهاز المصطلاحاتي للسانيات البنوية وإجراءاتها التحليلية

1- مبادئ اللسانيات البنوية

1-1- الدال والمدلول

1-2- الآنية والزمانية

1-3- العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية

1-4- المنطوق والمكتوب

1-5- الشكل والمادة

1-6- اللغة والكلام

2- مستويات التحليل اللساني البنوي

2-1- المستوى الصوتي

2-2- المستوى الصرفي

2-3- المستوى التركيبي

2-4- المستوى الدلالي

خلاصة الفصل

المبحث الأول: اللسانيات البنوية المفهوم والنشأة

1- مفهوم البنوية: "Structuralisme"

يعدّ مصطلح البنية من أهم المبادئ التي وضعها «سوسير»، إذ اهتمت به المدارس اللسانية على اختلاف اتجاهاتها، وكانت المادة الخام التي قامت عليها العديد من هذه المدارس، ومما لا شك فيه أنّ الحديث عن البنوية لا يتحقق له وزن، إلاّ بتحديد مفهوم البنية من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

أ/- الدلالـة اللغوية لكلمة بنية:

ورد في "لسان العرب" لـ «ابن منظور»أنّ « البِنْيَة والبُنْيَة ما بَنَيْتَهُ البِنَى والبُنَى يقال: بِنْيَةٌ، وهي مِثْلُ رِشْوةٍ ورَشًا، كأنّ البِنْيَة الهَيْئَة التي بُنِيَ عليها، مِثْل المِشْيَةُ والرِّكْبَة. (...) والبُنَى بالضم مقصور، مثل البِنَى، يقال بُنْيَةٌ وبُنَىً، وبِنْيَة وبِنًى بكسر الباء مقصور، مثل جِزْيَة وجِزًى، وفلان صحيح البِنْيَة أي: الفطرة، وأبْنَيْتُ الرَّجُل، أعطَيتُه بِنَاءً أو ما يَبْتَنِي به دارهُ»[1].

أما في "المعجم الوسيط" فقد جاءت البنية بمفهومها الواسع على أنها«ما بُنَى، (ج) بنًى، وهيئة البناء، ومنه بنية الكلمة أي صيغتها، وفلان صحيح البنية»[2].

إنّ مصطلح البنوية (Structuralisme) مأخوذ من الأصل اللاتيني (Struere)، والتي تعنى البناء، أما في اللغة الفرنسية فتحمل كلمة (Structure) عدة معان، فهي تعنى النظام (Ordre)، والتركيب (Constitution)، والهيكلة (Organisation)، والشكل (Forme)[3].

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج.1، دار صادر، بيروت، (د. ط)، (د. ت)، ص.365.

[2]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط.4، 2004م، ص.72.

[3]- ينظر نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، (د. ط)، 2003م، ص.75.

تلتقي كل هذه التعاريف في مصبّ واحد، إذ يحيل مفهوم البنية على البناء والتشييد والطريقة التي يقوم عليها ذلك البناء.

ب/- الدلالة الاصطلاحية:

تحمل البنوية كمصطلح مفاهيم عدّة، تنوّعت بتنوّع قائليها وتنوّع مشاربهم ومصادرهم العلمية، فقد عرفها «إميل بنفنيست Emile Benveniste» (1902م – 1975م) بقوله:« البنية هي ذلك النظام المنسّق الذي تتحدّد كل أجزائه بمقتضى رابطة تماسك وتوقف، تجعل من اللغة مجموعة منتظمة من الوحدات أو العلامات المنطوقة التي تتفاعل ويحدّد بعضها بعضا على سبيل التبادل»[1].

فالبنية عند «بنفنيست» تتجسّد في النظام والنسق، أي نظام من الوحدات والعناصر اللغوية، التي تربط بينها مجموعة من العلاقات، وعليه فكل عنصر لغوي يتوقف في ظلّ هذا النظام على بقية العناصر الأخرى، وهو ما يحقّق تماسك البنية.

وهذه العلاقات التي تجمع بين عناصر ومكونات البنية جعلت « أيّ تغيّر يطرأ على أيّ واحد من هذه المكونات، لابد أن يؤثّر في سائر المكوّنات والعناصر الأخرى»[2]، أي أنّ الأساس الذي تقوم عليه البنية هو هذا التكامل والترابط بين أجزائها.

أما «جان بياجيه Jean Piaget» (1896م – 1980م) فيرى أنّ البنية «مجموعة تحويلات تحتوى على قوانين كمجموعة تقابل خصائص العناصر تبقي أو تغتني بلعبة التحويلات نفسها، دون أن تتعدى حدودها أو تستعين بعناصر خارجية، وبكلمة موجزة، تتألف

[1]- مصطفى السعدني، المدخل اللغوي في نقد الشعر، قراءة بنيوية، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 1987م، ص.11.

[2]- سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط.2، 2008م، ص.161.

البنية من ميزات ثلاث: الجُملّة، والتحويلات، والضبط الذاتي»[1]، بمعنى أنّ البنية شبكة من التحويلات التي تتمّ وفق مجموعة من القوانين التي تضبط وتتحكم فيها، والتي تستمر وتبقي بفضل تلك القوانين ذاتها دون تدخل أية عناصر خارجية، فالبنية على هذا تكتفي بعناصرها وبذاتها، ولا تتطلب عناصر غريبة عنها، وهذا ما يمنحها صفة الانغلاق والكلية (Totalité)، أما ميزة التحويل (Transformation) فهي تتأتّى من التغيّرات الداخلية التي تطرأ على البنية، ومما تتميّز به البنية أيضا هو الضبط الذاتي (L'autoréglage)، الذي يعنى قدرتها على ضبط عناصرها وتحويلاتها بنفسها، دون الاستعانة بعناصر خارجية.

ومنه فالبنوية «مصطلح تتصف به المدارس الحديثة (في اللسانيات والعلوم الأخرى) التي تتّفق في عدد من المفاهيم الأساسية ومن أساليب البحث التي لا تتناقض مع مفهوم "بنية" بل تهدف إلى الكشف عن قواعد نظام هذه الأخيرة في اللغة»[2].

فالبنوية كنظرية تدل على تلك النزعة اللسانية، التي ظهرت في القرن العشرين عند الغرب، ومختلف الاتجاهات التي انبثقت عنها، والتي اعتمدت على "البنية" كمنطلق لها.

2- الإطار النظري لظهور اللسانيات البنوية:

إنّ أيّ علم أو أيّة نظرية – كما هو معروف- لا تُخلق من العدم، فوراء كل شيء جديد يُبتدع مجموعة من الأسباب والعوامل التي تضطلع ببنائه، وهذا هو حال اللسانيات البنوية فهي لم تولد من الصفر، وإنّما هناك دراسات وبحوث موغلة في القدم نهلت من ينابيعها، وساهمت في بناء صرح الفكر اللساني الحديث.

[1]- جان بياجيه، البنيوية، تر. عارف منيمنه، وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط.4، 1985م، ص.8.

[2]- عبد العزيز حليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية تعاريف – أصوات، منشورات دراسات سال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.1، 1991م، ص.10.

لقد جاءت اللسانيات لتتمايز عن مختلف الدراسات اللغوية القديمة، التي لا تمثّل سوى جهودا بسيطة مجسّدة في مجموعة من الملاحظات والمحاولات الفردية، ولبناء علم خاص باللغة يدرسها في ذاتها ولذاتها دراسة علمية موضوعية، ومن الحضارات التي اهتمت بدراسة اللغة الحضارة الهندية، اليونانية، الرومانية ... وغيرها[1].

إنّ المتأمل في الركام المعرفي **للحضارة الهندية**، يجد أنّ الدراسات اللغوية عندهم تعود إلى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، حيث ظهرت ونمت بفضل جهود ثلة من الباحثين الهنود، وأقدم من نجد عنده طلائع الدرس الهندي القديم اللغوي المشهور «بانيني Panini»، الذي تجسدت جهوده في كتابه "Ashtadhayayi" أي الفصول الثمانية[2]، الذي قدّم فيه الصياغة المتكاملة للنحو الهندي فيما يقارب 4000 قاعدة نحوية، وأصّل فيه للسان الهندي القديم "Sanskrit"، ملمّا بكل جوانبه الصوتية والصرفية والنحوية، والتي جعلت منه الرائد في هذا المجال[3].

وقام الدرس اللغوي الهندي أساسا «للمحافظة على النصوص المتمثلة في كتب الفيدا "Vida" المقدّسة وحماية اللغة السنسكريتية من التحريف»[4]، فترعرع ونما في أحضان هذه اللغة وهذا الكتاب، حماية لهما من اللحن والخطأ، وعليه فإنّ هذا الدرس قام بدافع ديني محض.

أمّا عند **اليونان** فقد كانت الدراسات اللغوية عندهم وليدة ولعهم بالدراسات الفكرية الفلسفية، «ولما كان اليونان فلاسفة أكثر من كونهم علماء دين فقد كانت نظرتهم ميتافيزيقية

---

[1]- ينظر محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكاتب الجديد المتحدة، بيروت، ط.1، 2004م، ص.9.

[2]- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط.2، 2013م، ص. ص.9، 10.

[3]- ينظر محمد محمود غالي، أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، جدة، ط.1، 1976م، ص.93.

[4]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 2005م، ص.12.

شيئا ما»[1]، فاليونانيون وخلافا للهنود لم تقم الدراسات اللغوية عندهم على أساس ديني، ولا حفاظا على لغتهم، وإنّما اهتمامهم الكبير بالفلسفة وقضاياه الجدلية كان الركيزة والأساس وراء قيام هذه الدراسات.

إنّ أهم ما خاض فيه اليونان وقام عليه الجدال في أوساط الفلاسفة هو نشأة اللغة: أهي طبيعية النشأة؟ أم هي صادرة عن تواطؤ الناس؟، وقد خلص إلى انقسامهم إلى ثلاثة أطروحات، الطرح الأول: يقول بوجود علاقة بين الاسم والمسمى بالطبع (Physei)، أما الثاني: فيقرّ بعدم وجود مطابقة بين الاسم والمسمى إلاّ بالوضع (Thesei)، أما الطرح الثالث: فهو توفيقي يأخذ من الطرح الأول والثاني مع إضافة وتصحيح[2].

وأخذت قضية نشأة اللغة وأصلها حيّزا كبيرا من الدراسات اللغوية اليونانية، فمنهم من ذهب إلى أنّ اللغة أصلها محاكاة للطبيعة، وآخرون إلى أنّها اصطلاحية تواضعية، وهذا ما أدّى إلى النظر في العلاقة بين الدال والمدلول و« البحث عن العلاقة بين أشكال الكلمات ومعانيها»[3].

وهذا الجدال استمر على حاله إلى أن «تحوّل في القرن الثاني قبل الميلاد إلى جدال حول مدى انتظام اللغة، فمن تمسّك بفكرة القياس في اللغة سُمِيُوا بالقياسيين (Analogists)، ومن ناهض هذه الفكرة كانوا يُدعون بالشذوذيين (Anomalists)»[4]، بمعنى أنّ اللغة تخضع لمجموعة من القواعد والقوانين الثابتة التي تضبطها وتحددها، وهذا حسب قول القياسيين، أما الشذوذيين فيرون أنّ في اللغة بعض الظواهر الشاذة التي لا تنطبق عليها قواعد اللغة.

---

[1]– محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د. ط)، (د. ت)، ص.319.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م، ص.71.

[3]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص.16.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أما في **العصور الوسطى**، والتي يؤرخ لها بداية من القرن السادس قبل الميلاد حتى مشارف عصر النهضة، فلم تعرف أيّ تطور للدراسات اللغوية، حيث اقتصرت الأبحاث آنذاك على وضع الشروح والتفاسير للكتب اليونانية القديمة، إلاّ أنّه بزغت فيها البحوث الدينية المسيحية، حيث اصطبغت الدراسات اللغوية والعلمية فيها بصبغة دينية، والتي كان وراءها رجال الدين والكنسية، والأمر الهام الذي أتت به هذه النزعة الكنائسية هو الاتجاه نحو الترجمة، ترجمة كتابهم المقدس إلى لغات أخرى، ومن ثمة ترجمة علوم الحضارات الأخرى إلى اللاتينية[1].

أما شأن الدراسات اللغوية في **عصر النهضة**، فقد أخذت منحنى موسّعا بداية من القرن السادس عشر، حيث لمّ شمل البلدان الأوروبية، وتحرّرت من حكم الكنيسة ورجال الدين والإقطاعيين، وازدهرت حركة التجارة والكشوفات الجغرافية، التي ربطت الأوروبيين فيما بينهم، واكتشفوا لغات بعضهم البعض، كما توجّهوا نحو نشر ديانتهم في البلاد الأجنبية من خلال ترجمة كتابهم المقدس، ما أدّى إلى التعرّف على لغات غير أوروبية ووضع المعجمات الشارحة لها[2].

أما في **القرن الثامن عشر** فإنّ أكثر ما يميّز الدراسات اللغوية «اكتشاف السنسكريتية على يد «السير وليام جونز Sir William Jones» (ت 1794م)، وذلك عام 1786م، حين أعلن أمام الجمعية الأسيوية في البنغال عن أهمية هذه اللغة للبحوث اللغوية الأوروبية»[3]، حيث يعدّ «جونز» أوّل من اكتشف صلة القرابة التي تجمع اللغة الهندية السنسكريتية باللغات الأوروبية.

---

[1]– ينظر نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص. ص. ص.49، 51.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. ص. ص.97، 99.

[3]– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط.3، 2008م، ص.17.

وأقرّ «جونز» بأنّ هذه الصلة ليست من باب الصدفة ولا الافتراض، حيث يقول:« ... لا يمكننا أن نعزو هذه القرابة إلى مجرد المصادفة ولا يسع أيّ لغوي بعد تفحّصه هذه اللغات الثلاث [الإغريقية واللاتينية والسنسكريتية] إلاّ أن يعترف بأنها تتفرع من أصل مشترك زال من الوجود»[1].

ثم توالت بعد ذلك البحوث والدراسات حول اللغة السنسكريتية، ومدى وجود صلة القرابة بينهما وبين مختلف اللغات الأوروبية، وهو الذي ذهب إليه كل من «فون سانت برتيليمي Barthelemy» بين عامي 1790م و1800م، ثم «ويلكنيس Wilkins» حوالي سنة 1808م، وفي السنة نفسها أصدر «فريدريك فون شليجل Friedrich Von Schlegel» (1772م – 1829م) في كتابه "في لغة الهنود وحكمتهم"[2]، ثم أخذ العلماء يتكلمون عن مجموعة اللغات التي سموها عائلة اللغات الهندوأوروبية[3].

إنّ اكتشاف هذه القرابة والبحوث التي دارت حولها أدّى الباحثين إلى الاتجاه نحو نمط آخر من الدراسات ألا وهي الدراسة المقارنة، ويعدّ «فرانز بوب Franz Bopp» (1791م – 1867م) «مؤسس القواعد المقارنة الذي لا يُنازَع، لقد ظلّ يبحث في مجال المقارنة نصف قرن من الزمن، بعد أن درس مجموعة من اللغات؛ كالفارسية، والعربية والعبرية والسنسكريتية، وعددا آخر من اللغات الأوروبية، وكان الهدف الأساسي من القواعد المقارنة إثبات القرابة بين اللغات»[4]، إذ أنّ «بوب» سُبق بكثير من الدراسات لعدد من الباحثين، غير أنه يعدّ المؤسس باعتبار شمولية دراسته؛ والتي شملت العديد من اللغات المختلفة، وطولها بحكم الزمن الذي استغرقه في البحث في هذه الدراسة.

---

[1]– المرجع السابق، ص.18.

[2]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص.115.

[3]– ينظر محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص.332.

[4]– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص. ص.19، 20.

ومن أشهر العلماء الذين أرسوا دعائم المنهج المقارن وطبّقوه في الدراسات اللغوية «راسموس راسك Rasmus Rask» (1782م – 1832م) بكتابه "النحو الإسلندي القديم"، و«جاكوب غريم Jacob Grimm» (1785م – 1863م)، وله كتاب بعنوان "النحو الألماني" الذي كانت له دراسة مقارنة للغة الألمانية في نظامها الصوتي مع اللغات الهندوأوروبية، و«فريديرك شليجل»، حيث كان اهتمامه منصبّا حول تصنيف اللغات، وبيان الأسر اللغوية التي تنتمي إليها، وممّن ذهب مذهبه «أوغست شلايشر August Schleicher» (1821م – 1867م)، الذي عُني باللغات الحيّة وتصنيفها فيما عرف لديه بشجرة اللغات، أما «فليلهم فون همبلدت Wilhelm Von Humboldt » (1767م– 1835م)، فاتّجه إلى دراسة اللغة الأندونيسية[1].

وبحلول **القرن التاسع عشر** ظهرت الدراسات التاريخية التي «لم تعد تهتم بإثبات القرابة بين اللغات، بل تهتم بمعرفة جميع التطورات اللفظية في لغة ما من خلال مجموع تاريخها»[2]، وعليه فإنّ الدراسات السابقة التي كانت تهتم بإثبات القرابة بين اللغات، خاصة السنسكريتية والأوروبية، ما لبثت وأن تحوّلت من هدفها هذا إلى مسعى آخر، وهو بيان جملة التغيّرات التي تطرأ على بنية لغة ما عبر مراحل مختلفة من الزمان.

ومما يتّصف به المنهج التاريخي هو «دراسة اللغة دراسة طولية، بمعنى أنّه يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة وأماكن متعدّدة، ليرى ما أصابها من التطور، محاولا الوقوف على سرّ هذا التطور، وقوانينه المختلفة»[3]، فأساس الدراسة التاريخية هو النظر في

[1]– ينظر نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، من ص.59 إلى ص.62.

[2]– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص.20.

[3]– رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1997م، ص.196.

مراحل مختلفة من حياة اللغة، واكتشاف ما لحق بها من تغيير وتطور، وبيان أسبابه وعلله، ومن أبرز أعلام هذا الاتجاه: «غريم» و«شلايشر» و«دييز Diez»[1].

أمّا ما ميّز **القرن العشرين** فهو بروز «الأسلوب الوصفي الذي دعا إليه بداية «أنطوان مارتي A. Marty»، ثم «فرديناند دي سوسير»، وقوام هذا الأسلوب المنهجي هو دراسة الظواهر اللغوية في فترة زمنية محددة، وبالوصف العلمي البعيد عن الأحكام المسبقة ومعايير الخطأ والصواب»[2]، فالمنهج الوصفي – إن صحّ التعبير– هو نقيض المنهج التاريخي، إذ يكتفي بدراسة اللغة في مرحلة واحدة من الزمن، واكتشاف خصائصها كما هي موجودة وليس كما يجب أن تكون، دون إخضاعها لمعيار الصحة والخطأ، وبهذا فهو يناهض النظرة التي كانت سائدة قبله وهي النظرة المعيارية، التي تعتمد على إصدار أحكام قيمية مسبقة بالخطأ والصواب.

وقد عرف هذا المنهج رواجًا وانتشارا في أوساط الباحثين، كونه أحدث تغييرا جذريا في مسار الدراسة اللغوية، بما حقّقه من تغيّرات وتطوّرات فيه، ما انجر عنه قيام عدّة مدارس لسانية وصفية أهمها: المدرسة البنوية التي حمل مشعل الريادة فيها اللساني السويسري «فرديناند دي سوسير»[3].

ظهرت حقبة «اللسانيات البنوية قبل عام 1930م في أوروبا والولايات المتحدة معًا (...) فقد ظهر رواد هذه الحقبة الجديدة بأماكن متفرقة في الماضي؛ في تاريخ مبكّر يعود إلى القرن التاسع عشر، غير أنّ هذه المحاولات المنعزلة لم تحظ من معاصريها بالاهتمام وكان الصوت

[1]– ينظر أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص.20.

[2]– المرجع نفسه، ص. ص.20، 21.

[3]– ينظر رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص. ص.182، 183.

الوحيد الذي جعل من نفسه بحق صوتا مسموعا إلى درجة لا تزال أصداؤها تترد إلى اليوم هو صوت فرديناند دي سوسير»[1].

يُعرف «فرديناند دي سوسير» بأنّه مؤسس اللسانيات البنوية، ولكن هذا لا يعنى أنّه أول من دعا إلى هذا الجانب من الدراسة، إذ ترجع بوادرها إلى القرن التاسع عشر، إلاّ أنّ طابعها الفردي جعلها مكبوتة مهملة.

إنّ ما جعل اللسانيات البنوية ترتبط بـ«سوسير» هو «كونه أول من دعا إلى دراسة المنهج الوصفي في اللسانيات، من حيث هو بديل منهجي عن المنهج المقارن في رصد الظاهرة اللسانية وبالكشف عن أنظامها ووظيفتها»[2]، فنسبة هذا التيار إليه ليست صدفة، بل لفضله الكبير عليه، باعتباره أوّل من أرسى دعائم المنهج الوصفي، وطبّقه على اللغة من خلال دراسة بنيتها والوظيفة التي تؤدّيها.

يقول «جون بياجيه» في هذا الشأن «نشأت البنيوية اللغوية حين بيّن فرديناند دي سوسير بأنّ سياق اللغة لا يقتصر على التطورية ...»[3]، فـ«سوسير» أقرّ المنهج الوصفي في مقابل المنهج التاريخي، الذي دعا إلى التخلي عنه.

وتجسّدت بنوية «سوسير» وأفكاره اللغوية في كتابه "محاضرات في اللسانيات العامة" (Cours de Linguistique Générale)، الذي صدر عام 1916م بعد وفاته، هذا لأنّه ليس مؤلفا للكتاب، فقد جمعه تلميذاه: «شارل بالي Charles Bally» (1865م – 1947م)، و«ألبرت سيشهاي Albert Sechhaye» (1870م – 1964م)، والمادة اللغوية كانت

[1]– ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر. سعيد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط.2، 2000م، ص.93.

[2]– نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص.75.

[3]– جان بياجيه، البنيوية، ص.64.

مذكرات تلامذة «سوسير» التي كتبوها انطلاقا من المحاضرات التي كان يلقيها عليهم، وبهذا يعدّ «سوسير» أب اللسانيات الحديثة[1].

وعليه يمكن أن نوجز تاريخ الدراسات اللغوية التي عرفها اللسان البشري على اختلافه في ثلاث محطات كبرى وهي على النحو الآتي:

أ- النحو التقليدي: "Grammaire Traditionnelle"

تمثّل بداية هذه المرحلة جلّ الدراسات النحوية الأولى، التي قامت في العصور القديمة من جهود الهنود، واليونان، الرومان، والعرب، ثم البحوث التي نشأت في القرون الوسطى، وكذا ما برز في عصر النهضة إلى نهاية القرن الثامن عشر.

ب- الفيلولوجيا: "Philologie"

وتدخل في هذه المرحلة كلّ الدراسات المقارنة والتاريخية، التي برزت بصفة أكثر في القرن التاسع عشر في أوروبا، وتقوم على دراسة اللغة باعتبار أنظمتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية في مراحل زمنية مختلفة من حياة اللغة، ومن ثمة إجراء مقارنة بين مجموع اللغات التي تنحدر من أصل واحد.

جـ- اللسانيات: "Linguistique"

وتعني الدراسة العلمية للسان البشري، والتي ظهرت في بداية القرن العشرين على يدّ العالم السويسري «فرديناند دي سوسير»، وتعنى بدراسة اللغة كما هي مستعملة في مكان وزمان معينين، وذلك بوصف مستوياتها الصوتية، الصرفية، النحوية، الدلالية بطريقة علمية؛ أي وفق المنهج الوصفي الآني[2].

---

[1]- جفري سامسون، مدراس اللسانيات التسابق والتطور، تر. محمد زيادة كبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (د. ط)، 1994م، ص.27.

[2]- ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص.281.

3- المدارس البنوية:

انكبّ اهتمام الدارسين، على اختلاف اتجاهاتهم الفلسفية ومنطلقاتهم الفكرية في القرن العشرين، حول محاضرات «سوسير»، إذ تناولوه تنظيرا وتطبيقا، وهو ما عُرف بالمدارس اللسانية، التي اتّخذت من بعض مبادئ «سوسير» منطلقا لها وهي كالآتي:

3-1- البنوية الأوروبية:

3-1-1- مدرسة جنيف:

هي مدرسة لسانية أوروبية تأسّست في جنيف عاصمة سويسرا، وهي مسقط رأس «سوسير»، وفيها نبغت ونمت أفكاره، ومن هذا المنطلق جاءت تسمية المدرسة[1]، فقد «انبثقت من تعاليم دي سوسير ولكنها اكتسبت صورتها الأخيرة من العمل الذي قام به تلامذته»[2]، وعليه فمدرسة "جنيف" جاءت نتيجة جهود ثلّة من الباحثين السويسريين (تلامذة سوسير)، فاقتفت خطاه وتبنّت أسسه، غير أنّ هذا لا ينكر الجهد الذي بذله تلامذته في مواصلة ما أتي به أستاذهم.

ومن أشهر وراد هذه المدرسة الذين تتلمذوا على يدّ «سوسير» بطريقة مباشرة: «شارل بالي»، و«ألبرت سيشهاي»، و«هنري فراي Henri Frei»، و«روبرت كوديل Robert Godel»[3].

---

[1]- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص.45.

[2]- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص.223.

[3]- ينظر الطيب دبه، اللسانيات البنوية، دراسة تحليلية ابستمولوجية، دار القصبة، الجزائر، ط.1، 2001م، ص.95.

أمّا عن منهجها فقد طغت عليها «نزعة قوية إلى الدراسات التي تعالج العنصر الانفعالي التأثيري في اللغة، عن طريق الانصراف الدائب إلى اللسانيات الآنية، وعن طريق الإيمان بأنّ اللغة تتجلى وصفها كُلاًّ منظّما أي نظاما ذا وظيفة اجتماعية مهمة»[1].

إنّ الأساس الذي تقوم عليه هذه المدرسة هو التمسك باللسانيات الآنية التزامنية، أي الوصفية التي أقرها «سوسير»، من منطلق أنّ اللغة عبارة عن نسق ونظام موحّد متكامل يسعى لتحقيق التواصل والتبليغ.

كما تبنّى «بالي» مبدأ أستاذه «سوسير» في التفرقة بين اللغة والكلام، غير أنّ «بالي» أعاد الاعتبار للكلام الذي أقصاه أستاذه من دراسته، في إطار ما سمّاه بنظرية الإنجاز (Actualisation)، وهو بهذا أخرج الدراسة اللسانية من طابعها الصوري، باعتبارها مجموعة قواعد وقوانين ذهنية مجرّدة؛ أي "التحويل الافتراضي" (Virtuel)، إلى أرض الواقع، وتجسيد قوانينها تجسيدا فعليا، وهو ما أسماه "المنجز"(Actualisé)، هذا وقد كان من نتاج اهتمامه بالكلام أيضا تأسيسه لعلم الأسلوبية، التي تمثّل جزءًا لا يتجزأ من لسانيات الكلام[2].

3-1-2- مدرسة براغ أو المدرسة الوظيفية:

وهي المدرسة اللغوية التي استمدت شرعيتها البنوية وبنيت على المبادئ السوسيرية، وتأسست على يدّ اللساني التشيكي «فلم ماتيسيوس Vilém Mathesius» (1882م – 1945م) عام 1926م، مع مجموعة من الباحثين أمثال « ب. ترنكا B. Trnka» (1895م – 1984م)، و«جوزيف فاشك Josef Vachek » وغيرهم.

وعرفت هذه المدرسة الشهرة والتفوق سنة 1928م، بانضمام اللسانيين الروس الثلاثة، النازحين من روسيا، وذلك هروبا من الثروة البلشفية، «سيرج كارسفسكيSerge Karcevski»

[1]- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص.223.

[2]- ينظر الطيب دبه، اللسانيات البنوية، ص. ص.95، 96.

(1884م – 1955م)، و«نيكولاي تروبتسكوي N. Trobetezkoy» (1890م – 1938م)، و«رومان جاكبسون R. Jackobson» (1893م – 1982م)[1].

انصرف رواد هذه المدرسة إلى دراسة اللغة في بعدها الوظيفي، وذلك من خلال الاهتمام بما تؤديه اللغة من وظيفة تواصلية إبلاغية بين أفراد المجتمع، وعليه أخرجت اللغة من طابعها الشكلي إلى طابعها الوظيفي، فقيمة الوحدة اللغوية داخل التركيب تتجسّد في الوظيفة التي تؤدّيها، وفي الموضع الذي تشغله في سلسلة الوحدات المضطلعة في بناء الجملة[2].

ويتحدد منهج "مدرسة براغ" في « دراسة نظام اللغة الكلي بمستوياته المختلفة النحوية، والصرفية، والصوتية، والدلالية دراسة وظيفية محضة (...) باعتبار أنّ اللغة نظام من الوظائف وكل نظام من العلامات»[3]، فرواد هذه المدرسة يعتبرون اللغة مجموعة من الوظائف المختلفة التي تؤدّيها أثناء التواصل، وكل وظيفة من هذه الوظائف تشكّل مجموعة من الأدلة اللسانية، ومن هذا المنطلق فهي تربط مستويات اللغة الأربعة: الصوتية، الصرفية، التركيبية، والدلالية بالوظيفة.

وتتمحور دراسات مدرسة براغ في المجالات الآتية[4]:

- الصوتيات الوظيفية الآنية.
- الصوتيات الوظيفية التاريخية.
- التحليل الوظيفي والعروضي.
- تصنيف التضاد الفونولوجي.

---

[1]– ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص. ص.52، 53.

[2]– ينظر المرجع نفسه، ص.57.

[3]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص.136.

[4]– ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- الأسلوبية اللسانية الوظيفية.
- دراسة الوظيفة الجمالية للغة.

يُستنتج من خلال هذه المجالات أنّ حلقة براغ كثّفت نشاطاتها حول دراسة الأصوات، وخاصة من الناحية الوظيفية أي الفونولوجية، كما يُلاحظ أنّ هذه المدرسة لم تكتف بالمنهج الوصفي الآني، إنّما تجاوزته بالأخذ بعين الاعتبار التغيّرات التي تطرأ على الأصوات في حقب زمانية متعاقبة ضمن ما يعرف بالمنهج التاريخي.

إنّ الأساس الذي قامت عليه هذه المدرسة هو «ميدان الفونولوجيا "Phonologie"(...) والحقيقة أنّ الميلاد الرسمي للفونولوجيا يتمثل في الاقتراح الـ 22 المشهور الذي قدّمه كلّ من ياكبسون، وتروباتسكوي، وكرسفسكي في المؤتمر العالمي الأول للسانيين بـ" لاهاي" في أفريل من سنة 1928م»[1]، فالانطلاقة الأولى لهذه المدرسة كانت عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس التي صاغها هؤلاء اللسانيون، والتي اقترحوها في مؤتمر "لاهاي"، ومجال هذه المبادئ الدراسة الصوتية الفونولوجيا، أي دراسة الأصوات من ناحية وظيفتها.

ولم تعمّر "مدرسة براغ" طويلا، حيث زالت معالمها الكبرى في مسقط رأسها، إلاّ نخبة من اللسانيين الذين استمروا على خطى هذه المدرسة، في كلّ من أمريكا من خلال أعمال «جاكبسون»، وفرنسا مع « أندري مارتني André Martinet» (1909م – 1999م)[2].

3-1-3- مدرسة كوبنهاجن:

وهي من أهم المدارس اللسانية الحديثة التي انبثقت عن بنوية «سوسير»، وتبنّت أطروحاته، والتي برزت معالمها خلال الربع الثاني من القرن العشرين، على يد مجموعة من اللسانيين الدانماركيين كـ : «فيجو بروندا Viggo Brondal» (1887م – 1942م)، و«لويس

[1]- الطيب دبه، اللسانيات البنوية، ص.104.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص. ص.104، 105.

يلمسليف Louis Hjelmslev» (1899م – 1965)، و«أولدال H. Uldall (1907م – 1957م)[1].

ويمكن تلخيص جهود هذه المدرسة في نزعتين وهما:

أ- النزعة المنطقية:

يعدّ «فيجو بروندال» الركيزة الأولى للمدرسة وأهم روادها وتجلت أعماله فيما يلي:

- إسقاطه لنظرية التقابلات،التي ظهرت أوّل ما ظهرت في المستوى الصوتي على التحليل الصرفي والدلالي للظواهر اللسانية.

- اتجاهه نحو بيان وتحديد المفاهيم المنطقية الفلسفية في ظلّ المقاربة اللغوية، بمعنى تحليل الظواهر اللغوية باعتبارها ظواهر فلسفية، واعتبار المفاهيم المنطقية بمثابة كليات لغوية، أي إمكانية تطبيقها على أكبر عدد من اللغات.

- مزج تأثره اللغوي اللساني بتأثره المنطقي الفلسفي، حيث ربط بين المبادئ السوسيرية من ناحية، وبين المفاهيم الفلسفية القديمة، أفكار أرسطو، والحديثة على حدّ سواء.

ومن هنا كانت بنوية «بروندال» ذات صبغة منطقية فلسفية، لكن نشاطه لم يدم طويلاً، وبعد وفاته حمل مشعل مدرسة "كوبنهاجن" اللساني «يلمسليف»[2].

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص.168.

[2]- ينظر ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص. ص.318، 319.

ب- النظرية الجلوسيماتية كردّ فعل على المقاربة المنطقية:

بعدما تربّع «يلمسليف» على عرش المدرسة البنوية، انصبت دراساته حول مجموعة من المبادئ والمفاهيم، التي أطلق عليها مصطلح "النظرية الجلوسيماتية Glossématique"، والتي ظهرت ملامحها الأولى في العمل الذي جمعه بـ«أولدال»، وذلك عام 1933م[1].

ومفاد هذه النظرية هو «التخلي عن الدراسات اللغوية المتأثرة بالفلسفة، والأنثروبولوجيا، واللسانيات المقارنة، وتقيم لسانيات علمية مبنية على أسس رياضية ومنطقية وكلية، تعنى بوصف الظواهر اللغوية، وتحليلها، وتفسيرها بطريقة موضوعية، وتتميز هذه النظرية عن باقي النظريات اللسانية الأخرى بدرجة لا مثيل لها من التجريد النظري وبخاصة في مجال التعريف والتنظيم والتصنيف»[2].

فقد اتّجه «يلمسليف» بالمدرسة نحو أفق أوسع ومغاير تماما، حينما وضع نظريته الجلوسيماتية التي ناهض بها النزعة المنطقية، التي اتسمت بها الدراسات اللغوية، والنزعة المقارنة التاريخية، وكذا الدراسات التي كانت تخصّ الإنسان وسلوكياته من الماضي حتى الحاضر، أي ما يطلق عليه بعلم الإنسان، وفي المقابل أرسى دعائم نظريته، التي أخذت اللسانيات إلى منحى جديد، ليطبّق المناهج الرياضية في تحليل اللغة تحليلا دقيقا شاملاً، يصلح لأن يطبّق على جميع اللغات، ما جعلتها تتّسم عن غيرها بطابعها التجريدي الصوري.

والجلوسيماتية كمصطلح «اشتق من الكلمة الإغريقية "glossa" التي تعنى اللغة، وتهتم الجلوسيماتيك بدراسة الجلوسيمات، أي الوحدات النحوية الصغرى التي لا تقبل التجزئة، وتنقسم بدورها إلى قسمين: وحدات التعبير، ووحدات المعنى»[3]، وعليه فـ«يلمسليف» أخذ مصطلحه هذا من الأصل اليوناني، الذي يعنى اللغة، فهو أراد أن يخلق لنظريته مصطلحات مغايرة

[1]- ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص.158.

[2]- المرجع نفسه، ص.159.

[3]- المرجع نفسه، ص.160.

للمدارس اللسانية الأخرى ينفرد بها، فمدار اهتمام الجلوسيماتية ينصبّ حول دراسة الوحدات اللغوية الصغرى الصوتية، الصرفية، النحوية، والدلالية، التي لا يمكن لها أن تنحلّ إلى أكثر من ذلك، وهي على هذا نوعين: وحدات التعبير (Cénèmes)، ووحدات المعنى (Plérèmes).

تعدّ النظرية الجلوسيماتية أو مدرسة "كوبنهاجن" الوريث الشرعي لبنوية «سوسير»، فقد اعتمدت على المبادئ التي أقرّها «سوسير»، ومن أهم ما ارتكزت عليه هو أنّ:

- **اللغة شكل (Substance) وليست مادة (Forme):** الشكل بمعنى الإطار والقالب الثابت الذي تكون عليه لغة ما، أي الوظائف الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، أما المادة فهي المحتوى والمضمون الذي يتكون منه ذلك الشكل، وهي متغيّرة خاصة بالفرد الواحد.

وعلى هذا فاللغة مجموعة من العلامات اللغوية، وكلّ علامة تتحدّد بمجموع العلاقات التي تربط بين الدال والمدلول، وذلك لتحقيق غرض التفاهم والتواصل بين الأفراد[1].

كما اقتبس «يلمسليف» عدة ثنائيات سوسيرية، لكنّه عمد إلى إعطائها صيغة ومصطلحا مغايرا، ومن ذلك[2]:

ثنائيات سوسير	ثنائيات يلمسليف
اللسان / الكلام	النسق / النص أو الاستعمال
الدال / المدلول	مستوى التعبير / مستوى المضمون
المحور الاستبدالي / المحور التركيبي	العلاقات مع الغائب / العلاقات مع الحاضر

ولقد كان لهذه المدرسة عدد من التابعين والمريدين منهم:«ديدريشيس P. Diderichsen»، و«هانسينA. Hansen»، و«إيكوEge Nels»، و«سبانج هانسين H.

[1]- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص. ص.83، 84 .

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.84.

Spang – Hanssen»، و«كنيد توجبي Knud Togeby»، والباحثة «فيشر يوركانسن Eli Fischer – Jorgensen»[1].

يسعى المنهج الجلوسيماتي إلى تحقيق العلمية في الدراسة اللغوية؛ أي خلق لغة علمية دقيقة تكون الموضوع الوحيد للسانيات على نهج العلوم الدقيقة، وذلك بتطبيق مبدأين أساسيين هما:

– **مبدأ التجريبية** (Empirical Principale): الذي يقوم على الملاحظة والتجريب أو الاختبار، ويجمع بين أسس ثلاثة وهي: اللاتناقض (Non – Contradiction)، الشمولية (Exhaustivité)، التبسيط (Simplicité).

– **مبدأ الإحكام** (Arbitrariness) **والملاءمة** (Appropriateness): فـ«يلمسليف» يرى أنّ نجاعة النظرية تقتضي أساسا الاتّساق التّام أو الإحكام، بمعنى أن توافق نتائجها مقدماتها المنطقية، وتعتمد أيضا على الملاءمة، وذلك عندما تكون مقدماتها قابلة للتطبيق على أكبر عدد من المعطيات التجريبية[2].

ويهتم المنهج الجلوسيماتي باللغة المنطوقة والمكتوبة على حدّ سواء، من خلال تحليلها تدريجيا، انطلاقا من الوحدات الكبرى كالنصوص والفقرات والجمل، ثم الصغرى من المفردات والكلمات، وصولا إلى وحدات لا يمكن تجزئتها مثل الجلوسيمات والحروف والأصوات، وعليه فالهدف المنشود الذي تسعى إلى تحقيقه نظرية الجلوسيمات، من خلال ما نصت عليه من مبادئ ومعايير، هو وضع قواعد هي بمثابة الكليات اللغوية التي تنطبق على جميع اللغات في آن واحد[3].

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص.168.

[2]– ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص. ص.163، 164.

[3]– ينظر المرجع نفسه، ص.167.

3-1-4- المدرسة الإنجليزية:

تستمد مدرسة لندن أو المدرسة الإنجليزية وجودها وشرعيتها – وعلى غرار المدارس اللسانية الأخرى – من نزعتين لسانيتين:

1- نزعة فونولوجيا: تقوم على مجموعة من المبادئ الصوتية الفونولوجيا، التي أرسى دعائمها اللساني الإنجليزي «دانيال جونس Daniel Jones» (1881م – 1967م).

2- نزعة دلالية: رائدها وواضعها اللساني الإنجليزي «جون فرث John Firth» (1890م – 1960م)[1].

أولا: الدراسات الصوتية:

عرفت الإنجليزية منذ القدم اهتماما بالغا بدراسة الأصوات اللغوية، وبلغت أشدّها في القرن التاسع عشر الميلادي، فكانت عائلة "بال" أشهر من خاض فيها من خلال أعمال كلّ من: «ألكسندر مالفيل بال Alexandar Malville Bell» (1819م – 1905م) وابنه «ألكسندر غراهام بال Alexandar Graham Bell» (1847م – 1922م).

وممن كان له باع طويل في الدراسات الصوتية اللسانية «هنري سويت Henry Sweet» (1845م – 1912م)، الذي تأثّر بعائلة "بال"، غير أنّ دراسته الصوتية كانت في ظلّ اللسانيات التاريخية المقارنة، باعتبار أنّه ربط الدراسات التاريخية بالأعضاء الصوتية، وانصبّ عمله هذا نحو تعديل نظام الكتابة الصوتية، وما يتعلق بها من مشكلات تعليم اللغات وإصلاح التهجئة.

واحتذى حذوه «دانيال جونز Daniel Jones» في مجال الصوتيات، ويتجلّى ذلك في تأسيسه لأول معهد للدراسات الصوتية بإنجلترا، وابتكاره لنظام الصوائت الرئيسية في أوائل القرن

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص.170.

العشرين، كما أكّد على أنّ التمرّس والتدريب المتواصل في المهارات العلمية، من إدراك ونطق وكتابة الأصوات بشكل صحيح لدى المتعلمين، له أهمية كبرى في تدريس اللغة[1].

ثانيا: الدراسات الدلالية السياقية:

يعتبر جهد «فيرث» نقطة تحوّل في اللسانيات، ويتجلّى ذلك في إنكاره لخاصية الثنائيات (Dichotomies)، التي وضعها «سوسير»، وإقراره في مقابل ذلك لمنطق الأحادية (Monisme) في وضع المبادئ وبناء الفكر اللغوي، وحجّته في ذلك هي صعوبة تحقيق الثنائيات من الناحية العملية والتطبيقية[2].

انصبّت أعمال «فيرث» في محورين مهمين هما:

– **الصوتيات الوظيفية:** كان لـ«فيرث» اهتماما بالغا بالفونولوجيا، حيث عمد في دراسته هذه إلى التمييز بين مستويين: مستوى الوحدات الصوتية الوظيفية (Unités Phonématique) وهي الصوامت، الصوائت، والمقاطع الصوتية، ومستوى الوحدات الصوتية فوق مقطعية (Phonologie Prosodique) والتي تتمثل في النبر (Stress) والتنغيم (Intonation)، وهي وحدات خارجية تختلف من مخاطب لآخر ومن مقام لآخر[3].

– **علم الدلالة – النظرية السياقية–:** وجوهر النظرية السياقية الفيرثية (La Théorie de Contexte) يكمن في إعادة الاعتبار للسياق، وإدخال المكون الاجتماعي في دراسة اللغة، أي أنّ اللغة ليست فقط نظاما من العلامات، التي تربطها علاقات اعتباطية، إنّما هي ظاهرة

[1]– ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص. ص. ص.170، 172.

[2]– ينظر المرجع نفسه، ص.173.

[3]– ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص.96.

اجتماعية، ومن ثمة لفهمها وتحليلها لابد من ربطها بالسياق والمقام والظروف الاجتماعية، الثقافية، السياسية المحيطة بها[1].

لقد وجّه «فيرث» اللسانيات عامة واللسانيات الإنجليزية خاصة نحو منحى جديد، ولمّا كان عمله هذا يتّسم بالجدّة والدّقة سار على خطاه مجموعة من الباحثين أمثال: «بَالْمَار L. R. Palmer»، و«بازيل C. E. Bazell»، و«هاز W. Hass»، و«ألين W. S. Allen»، و«أولمان S. Ulmann»[2].

3-2- البنوية الروسية:

تعدّ المدرسة الروسية من المدارس اللسانية التي لم تنبثق من البنوية السوسيرية فهي لم تستمد مبادئها من تعاليم «سوسير»، حتى وإن تأثّرت به لاحقا، وتفرّعت عن هذه المدرسة حلقتين[3] هما:

3-2-1- حلقة قازان:

وظهر هذا التيار في السبعينات من القرن الماضي على يدّ كل من: «جان بودوان دي كورتيني Jan Baudouin de Courtenay» (1845م – 1929م)، و«ميكولاي كروزتسيفسكي Mikolaj Kruszewski» (1851م – 1887م)، وتحيل هذه المدرسة على الجهود اللغوية التي أقرّها هذان الباحثان، أما عن التسمية فهي تعود إلى جامعة "قازان" في روسيا والتي كان «بودوان دي كورتيني» مدرّسا فيها.

---

[1]- ينظر شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر، لبنان، ط.1، 2004م، ص. ص.20، 21.

[2]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص.170.

[3]- ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ورغم أنّ نشاط هذه الحلقة لم يدم طويلا، ولم ترتق إلى مستوى إقامة نظرية كاملة، إلاّ أنّها أقرّت بعض المبادئ والأفكار التقدمية التي اتّخذتها اللسانيات الحديثة كمنطلق لها، ومن ذلك ثنائية اللغة والكلام التي وضعها «سوسير»، حيث أكدّ رائدا هذه الحلقة على ضرورة التمييز بين اللغة، التي تخصّ جماعة لغوية معيّنة ويشترك فيها كل أفراد هذه الجماعة، وبين ما يرجع إلى الكلام، الذي يكون خاصا بالفرد الواحد، واستقراء مجمل التغيّرات التي تطرأ على اللغة في فترة زمانية معينة[1].

كان لـ«بودوان دي كورتيني» مجموعة من الطلاب المتفوقين الذين أخذوا بآرائه اللغوية، كما عمد عدد من الباحثين إلى تأسيس مدرسة انطلاقا من تأثّرهم بمبادئه وتبنّيهم لمذهبه، وهي مدرسة "بطرسبرج"، ومن هؤلاء: «ل. ف. شيربا L. V. Ščerba»، و«ل. ب. ياكوبنسكي L. P. Jakubinskij»، و«إ. د. بوليفانوف E. D. Palivanov» ... وغيرهم[2].

3-2-2- حلقة موسكو:

يعدّ «فيليب فيدوروقيتش فورتوناتوف Filip Fedorovič Fortunatov» (1848م – 1914م) مؤسس حلقة "موسكو"، وقد تقيّد منصب أستاذ النحو المقارن بجامعة "موسكو"، ومن هنا جاءت تسمية هذه الحلقة.

كان «لفورتوناتوف» أيضا مجموعة الآراء التقدمية السابقة لأوانها، ومن ذلك ما لاحظه من وجوب التفريق والتمييز بين ما ينتمي إلى الدراسات الزمانية (Diachronie)، وما يكون خاصا بالدراسة الآنية (Synchronie).

[1]- ينظر ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص.160.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.162.

ورغم قلّة نشاط «فورتوناتوف» إلاّ أنّه أقام نظرية لغوية هامة، كانت بمثابة المرجع الذي انطلقت منها طائفة من الباحثين في وضع أعمالهم ومنهم: «بشكوفسكي Peškovskij»، و«شاخماتوف Šaxmatov »، و«بيليتش Belic»[1].

وتأسّست انطلاقا من هذه المدرسة اللسانية عام 1917م مدرسة نقدية سميت بـ"الشكلانية" (Formalisme).

لقد اتجه الشكلانيون الروس إلى الاهتمام بالنتاج الأدبي، وذلك بإعادة الاعتبار للجانب الشكلي المقصي في الدراسات النقدية الروسية القديمة، التي كانت تهتم بالظروف الخارجية المحيطة بالنص الأدبي.

ومن أهم روادها «فلادمير بروب Vladimir Propp» (1895م – 1970م)، و«تودوروف Todorov» (1939م)، الذي كان له الفضل الأكبر في نشر مبادئ هذه النظرية، وذلك من خلال ترجمة أعمالهم إلى اللغة الفرنسية[2].

3-3- البنوية الأمريكية:

لقد عرفت البنوية رواجا وانتشارا كبيرا منذ ظهورها في سوسيرا، لتنتشر بعد ذلك في ربوع أوروبا بل وحتى في أمريكا، والبنوية الأمريكية لم تنبثق «من نظرية سابقة بل من المجهودات التي بذلها اللغويون في وصف اللغات الأمريكية الأصلية (لغات الهنود الحمر) وصفا موضوعيا علميا»[3]، فالمدرسة الأمريكية ليست امتدادا لنظرية موجودة سابقا، ولم تقم على أيّة نظرية وضعت قبلها، مثلما هو الحال مع المدارس الأوروبية التي قامت على الدراسات اللغوية القديمة، بدءا من الإغريق حتى القرن التاسع عشر، وعليه فاللسانيات الأمريكية انبثقت من

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.167.

[2]- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص. ص.48، 49.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص.170.

جهود اللغويين الأمريكيين المنصبّة حول دراسة ووصف اللغات الهندية الأمريكية الأم، خشية انقراضها واندثارها.

استنبط اللسانيون الأمريكيون عملهم هذا من جملة من المبادئ والقوانين والأسس، التي شكّلوا بها نظرية عامة، وذلك بناءً على جهود وأفكار «ويليام داويت ويتني William Dwight Whitney» (1827م – 1890م)، ومن الذين حملوا مشعل هذه المدرسة وأرسوا دعائم اللسانيات الأمريكية: «فرانتسبواس Franz Boas» (1858م – 1942م)، ثم «إدوارد سابير Edward Sapir» (1884م – 1939م)، ثم «ليونارد بلومفيلد Leonard Bloomfield» (1887م – 1949م)[1].

وهذا ذكر لأهم ما أتي به كل واحد منهم:

أ– «فرانتسبواس»: يعتبر جهد «بواس» بداية حقيقية لمدرسة أمريكية لسانية وصفية، وذلك لما قدمه في مجال الوصف اللغوي ويمكن أن إيجاز أهم ما توصل إليه فيما يلي:

– عدّ اللغة ظاهرة اجتماعية، إذ فهم المجتمع لا يتأتّى إلاّ بفهم اللغة وبيانها.

– لمّا كانت اللغات الهندية الأمريكية تفتقر إلى تراث مكتوب، عمد إلى دراسة اللغات في بعدها المنطوق، وخلافا لـ«دي سوسير» الذي اهتم باللغة وأقصى الكلام من دراسته، فإنّ «بواس» اتّجه نحو دراسة الكلام.

– اهتم بجمع وتصنيف ووصف اللغات الأمريكية، الأمر الذي جعله يتخصص في أنثروبولوجيا أمريكا الشمالية، حيث تجلّى عمله هذا في وضعه لكتاب: "اللغات الهندية الأمريكية" عام 1911م، الذي يحمل في طيّاته مدونة تعود إلى تسعة عشر لغة من اللغات الهندية في شمال أمريكا، إضافة إلى ذلك يعدّ كتابه هذا مقدمة للمنهج الوصفي[2].

[1]– ينظر المرجع السابق، ص.171.

[2]– ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص. ص.188، 189.

ب- «إدوارد سابير»: يعدّ «سابير»: «رائد البنوية في أمريكا والمعلم لأجيال كثيرة من الباحثين فقد كان تلميذ بورس، كان سابير رجلا ذا ثقافة عامة واهتمامات علمية واسعة على نحو تجاوز كل حدّ»[1]، فقد كانت اهتماماته متشعّبة شملت عدّة ميادين بدءا من اللسانيات، والأنثروبولوجيا، والأدب إلى الموسيقى، الأمر الذي جعل الباحثين ينكبون عليه لينهلوا ولو القليل من علمه.

ولم تكن أفكار «سابير» تنصبّ في المجرى البنوي السوسيري، إلاّ إذا استثنيت بعض الآراء، ومن ذلك فكرة النماذج اللسانية، التي تقترب إلى حدّ كبير من مبدأ «سوسير»، الذي يقضي بالتمييز بين اللغة والكلام، ومفاد هذه الفكرة – النماذج اللغوية – أنّ داخل كل فرد تقبع مجموعة من الملامح والخصائص الأساسية التي تضبط نظام لغته، بحيث تضمن هذه اللغة جملة من الأساليب الفعلية، التي تؤطّر وتحقّق العملية التواصلية، والتي تسم الأساليب بالثبات والشمولية، فهي مشتركة بين أفراد الجماعة اللغوية وثابتة في أذهانهم، وفي المقابل هناك الاستعمال الفعلي للغة، أي الكلام الخاص بالفرد الواحد، وهو الذي يتجسّد في اللغة المنطوقة.

كما ربط «سابير» اللغة بالثقافة، التي يعدّها أداة للتعبير عن الحياة الاجتماعية والثقافية للأفراد، فهي رمز من رموز الثقافة ومكوّن من مكوّناتها الأساسية، وهذه النظرة كان لها الأثر الكبير في تطور الدراسات الأنثروبولوجيا في اللسانيات الأمريكية.

واللغة عنده نظام من الوحدات الصوتية غير الفطرية فيه، أي أنّه اكتسبها أثناء تعلّمه للمهارات اللغوية في ظلّ مجتمعه وبيئته[2].

---

[1]- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص.275.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.276.

جـ- «ليونارد بلومفيلد»: يعدّ اللساني «بلومفيلد»، وعلى الرغم من جهود زميليه، الممثّل الحقيقيّ للسانيات الأمريكية؛ حيث اصطبغت معه بصبغة جديدة.

لقد تأثر «بلومفيلد» أيما تأثر بـ«واطسون Watson» مبتدع علم النفس السلوكي، حيث أسقط مفاهيم هذا العلم على الدراسة اللغوية، لتصبح اللغة عنده عبارة عن استجابة (Réponse) لمثير ما (Stimulus)، وعليه فاللغة بهذا المفهوم ما هي إلاّ ردّ فعل عن أحداث معينة، فالإنسان مثلا عندما يسمع أو يرى أو يشعر بشيء ما، فإنّه يستجيب لها استجابة بعيدة عن أيّ تفسير ذهني أو عقلي، ما يجعل الإنسان مجرد آلة، وهو المنهج الذي نادى به "المنهج الآلي Mécaniste"، كما نظر إلى اللغة على أنّها مادة قابلة للملاحظة والتجريب وهو "المنهج المادي، الذي ناهض بهما "المنهج الذهني Mentalisme"، باعتباره لا يقوم على الملاحظة المباشرة والتجربة[1].

وعلى هذا الأساس انصرف «بلومفيلد» نحو «إبعاد دراسة المعنى من الوحدات اللغوية بسبب صعوبة البحث فيه بحثا موضوعيا»[2]، واستبعده باعتبار أنه جانب يصعب حصره وضبطه والإلمام به، فحصر دراسته في الجانب الشكلي البنوي، لأنّه غير قابل للمشاهدة والتجريب.

وعليه فقد اختص «بلومفيلد» بـــ«منهج له في التحليل انفرد به، وأصبح يسمى بمدرسة بلومفيلد أو الاتجاه التوزيعي، والتوزيع من ثم يعدّ منهجا لتحليل الجانب اللغوي (...) بمعنى توزيع الوحدات اللغوية وفق طريقة استبدال وحدة لغوية بوحدة أخرى من أجل تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الحدث الكلامي»[3].

وأطلق على جهود «بلومفيلد» اللغوية مصطلح المدرسة التوزيعية، التي يقوم منهجها على إحلال عنصر لغوي معين مكان عنصر آخر، ثم حصر جميع السياقات الممكنة التي ترد

---

[1]- ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص. ص.193، 194.

[2]- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص.69.

[3]- حنفي بناصر، مختار زعتر، اللسانيات منطلقاتها النظرية تعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م، ص. ص.59، 60.

عليها العنصر الواحد، لفظيا لا معنويا، بمعنى حصر الصيغ اللفظية التي يمكن أن تحملها الوحدة اللغوية، وليس المعاني المختلفة التي تكتنفها، لأنه أقصى المعنى من دراسته اللغوية.

ولقد سار اللساني الأمريكي «زليغ هاريس Zellig Harris»، على خطى «بلومفيلد»، وذلك من خلال كتابه "مناهج اللسانيات البنيوية" عام 1951م، والذي حاول فيه وضع مجموعة من المناهج البنيوية لوصف اللغة في إطار ما أسماه "منطق العلاقات التوزيعية"، لكنه سرعان ما حاد عن التحليل التوزيعي، بعدما تأكّد من نقائصه، فاستعمل مقياس المعنى ومقياس التوزيع لتحديد البنى الفونولوجية والتركيبية، ولجأ إلى مفهوم "التحويل"، وطوّر مفهومي الجملة النواة والتركيب المحوّل، اللذين تبنّاهما «تشومسكي»، ومعه ظهرت القواعد التوليدية التحويلية، والتي أحدثت ثورة في حقل اللسانيات[1].

[1]– ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص. ص.200، 201.

المبحث الثاني: الجهاز المصطلاحاتي للسانيات البنوية وإجراءاتها التحليلية.

1- مبادئ اللسانيات البنوية:

كانت للمبادئ اللسانية التي جاء بها «سوسير» أثرا بالغا في معاصيره ومن أتى بعده، حيث أنّ كل باحث تبنّى أحد هذه المبادئ في وضعه لنظريته، وما يزيد من تأثير هذه المبادئ هو طابعها الثنائي، «فاللغة في الواقع مؤسسة على التعارضات Oppositions»[1]، وهذا هو الأساس الذي اعتمده «سوسير» في وضع مبادئه على شكل ثنائيات، وأهمها ما يلي:

1-1- الدال والمدلول:

إنّ اللغة عند «سوسير» «عبارة عن مستودع من العلامات، والعلامة وحدة أساسية في عملية التواصل بين أفراد مجتمع معين»[2]، فهي تتكون من مجموعة من العلامات أو الأدلة اللغوية (Signes) التي يستعملها الأفراد أثناء التواصل.

و« العلامة اللغوية ذات طبيعة مركّبة، وهي توليفة من الشكل الصوتي الذي يشار به إلى المعنى وهو الدال (Signifiant)، والمعنى نفسه وهو المدلول (Signifié)»[3]، أي أنّ العلامة اللغوية كيان ذو وجهين؛ الدال وهو متتالية من الأصوات، والمدلول الذي هو الصورة الذهنية لتلك المتتالية الصوتية.

و«سوسير» – حين الحديث عن علاقة الدال بالمدلول – يخالف أو بالأحرى ينتقد التوجّه القديم الذي يرى أنّ اللغة ليست سوى قائمة أسماء وضعت لمسمّيات معيّنة، فكلّ شيء في الواقع لديه لفظ يحيل عليه، فالعلامة اللغوية عنده لا تربط بين اسم ومسمى،بل بين مفهوم

---

[1]- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص.218.

[2]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص.127.

[3]- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص. ص.218، 219.

(Concept) أو صورة ذهنية، وصورة صوتية أو سمعية (Image Acoustique)، التي لا تمثّل الصوت بطابعه الفيزيائي، إنّما انطباع الصوت في الذهن، وما تتركه في النّفس من أثر[1].

ومن الخصائص التي تتميّز بها العلامة اللغوية:

1-1-1- صفة الاعتباطية: "Arbitraire"

يقول «سوسير»:«... العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية، ولمّا كنت أعني بإشارة النتيجة الإجمالية للارتباط بين الدال والمدلول، تهيأ لي أن أقول بأسلوب أبسط: إنّ الإشارة اللغوية اعتباطية، ففكرة ‹‹الأخت›› "Sister" لا ترتبط بأية علاقة داخلية بتعاقب الأصوات "s- o- r" التي تقوم بوظيفة الدال (...) فهذه الفكرة يمكن التعبير عنها باستخدام أيّ تعاقب صوتي آخر، وخير دليل على ذلك اللغات المختلفة»[2].

يعتبر «سوسير» أنّ العلاقة التي تجمع الدال والمدلول علاقة اعتباطية، وبما أنّ اجتماعهما هو الذي ينتج العلامة اللغوية، وعليه فهي أيضا تتّصف بالاعتباطية، التي تعنى أنّ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة تواضعية من اصطلاح الفرد، فهي ليست مبرّرة ولا مفسّرة، إذ لا توجد علاقة بين تسلسل أصوات الكلمة، أي الدال بالمعنى الذي يحيل عليه أي المدلول، وعليه فكلمة "أخت"، كدليل لغوي، لا يرتبط فيها الدال "أ- خ- ت" أو "s- o- r" بمدلولها، وحجّته في هذا هو اختلاف اللغات، بحيث أنّ الفكرة الواحدة يمكن التعبير عنها بعدّة تعاقبات صوتية – دال- وذلك مثل: "ماء" كمدلول أي مفهوم له عدّة دوال تختلف باختلاف اللغة نحو: "Eau" و"Water"... وغير ذلك.

---

[1]- فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، تر. يوئيل يوسف عزيز، مر. مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، ط.3، 1985م، ص. ص.84، 85.

[2]- المرجع نفسه، ص.87.

1-1-2- صفة الخطية: "Linéarité"

ومفاد هذه الميزة هو أنّ الدال له بعد زمني واحد، أي أنّ الدال الذي هو متتالية صوتية لا يستطيع أن يلفظ به إلاّ على التوالي، كون أنّه يستحيل على الفرد تأدية عنصرين لغويين في الآن نفسه، فكلّ عنصر لغوي أو أيّ صوت له بعد وحيّز زمني يستغرقه في خط واحد.

وهذه الصفة تظهر بشكل جليّ عند الكتابة، أي تمثيل الدال الصوتي برموز كتابية، أين يكون الخط المكاني لرموز الكتابة بديلا عن الخط والتعاقب الزمني[1].

1-1-3- صفة الثبات والتغيّر:

يرى «سوسير» أنّ الدليل اللغوي تتجاذبه قوتين: الثبات والتغيير.

❖ **الثبات:** إنّ ما أقرّه «سوسير» من ثبات وتغيّر الدليل اللغوي ليس تناقضا وقع فيه، إنّما تأكيد منه على أنّ الأدلة اللسانية، رغم كونها من تواضع واصطلاح الفرد، إلاّ أنّه لا يستطيع أن يغيّر فيها، هذا لأنّ اللغة كما يقول «سوسير» ملك الجميع لا الفرد الواحد، فبعد تقبّل المجتمع لهذا التواضع يصبح كالقانون الذي لا يمكن مخالفته أو تغييره، فاللغة تراث موغل في القدم متوارث عن السالفين، ما يستلزم قبوله كما هو.

وعليه فاللغة من هذه الحيثية نتاج لمجموعة من القوى التاريخية، وهذه القوى هي التي تحول دون أن يطرأ أيّ تغيير على اعتباطية العلامة اللغوية[2].

❖ **التغيير:** بالإضافة إلى طابع الثبات الذي يميز اللغة، فإنّها تقبل التغيير أيضا، وهذا التغيير التدريجي الذي يحدث عبر الزمن يمسّ العلامة اللغوية بشقّيها: الدال وما يطرأ

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.89.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.90.

عليه من تغيّرات صوتية، وما يصيب المعنى من تغيّرات أي المدلول، فاللغة – على حدّ قول «سوسير»– لا تستطيع الدفاع عن نفسها أمام المؤثّرات والقوى التي تغيّر تلك العلاقة[1].

3-1-4- القيمة اللغوية للدليل اللساني:

اللغة عند «سوسير» نظام من القيّم الصورية المجرّدة، فقيمة العنصر اللغوي تكمن في علاقته بغيره من العناصر داخل تركيب معين، وهذا المفهوم استقاه «سوسير» من علم الاقتصاد[2].

فالدليل اللغوي هو «كيان تفاضلي سلبي تجرى مجاريه بوجوده أو بعدم وجوده، فهو يدل على مدلوله عند مقابلته مع دليل آخر، وهو ينتمي إلى نظام، نظام اللغة المعنية، ولا يكتسب قيمته إلاّ عند مقارنته مع أدلة أخرى تنتمي إلى نفس النظام»[3]، أي أنّ العلامة اللغوية تقوم على الصفات التمييزية، إذ أنّ كل عنصر لغوي لديه مجموعة من الصفات الخاصة بهن، والتي تميّزه عن غيره من العناصر التي يجمعهما نظام واحد، ومثال ذلك فيما يتعلق بالأصوات حرف "الباء" و"الميم"، فما يجمعهما هو المخرج نفسه وهو المخرج الشفوي، غير أنّ لكل منهما صفات يتمايز بها عن الآخر، فالباء مجهور، أما الميم فهو أغن، وعليه فتقابل هذين العنصرين هو الذي يحدّد قيمة كل منهما.

1-2- الآنية والزمانية:

إنّ اللغة حسب «سوسير» يمكن دراستها وفق منهجين:

[1]- ينظر المرجع السابق، ص. ص.93، 94.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.99.

[3]- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، ط.2، 2006م، ص.22.

1-2-1- المنهج الوصفي: أو ما يسمى بالآنية أو التزامنية.

وتُدرس اللغة في ظلّ اللسانيات الآنية (Linguistique Synchronique) دراسة وصفية، وذلك في فترة زمانية محدّدة وحالة معيّنة، بغضّ النّظر عن كون اللغة قديمة أو حديثة، فالدراسة وفق هذا المنهج تعني عدم النظر في مراحل اللغة السالفة واللاحقة، بل تهتم بدراسة اللغة في فترة معيّنة، وذلك كبنية مغلقة ومستقلة[1].

1-2-2- المنهج التاريخي: أو ما يطلق عليه بالزماني أو التعاقبي.

تكون الدراسة اللغوية في ظلّ اللسانيات الزمانية (Linguistique Diachronique) شاملة، بحيث تدرس التغيّرات والتطورات التي تطرأ على اللغة في مراحل زمانية متعاقبة[2].

ويرى «سوسير» أنّ اللسانيات التاريخية « لا تدرس العلاقات بين العناصر الموجودة في حالة لغوية، بل العلاقات بين عناصر متعاقبة يحلّ كلّ عنصر منها محلّ الآخر بمرور الزمن»[3]، حيث أنّ اللسانيات الوصفية تهتم بدراسة مجموع العلاقات الداخلية الموجودة بين الوحدات اللغوية المنتمية إلى حالة لغوية معيّنة فهي ثابتة، أما اللسانيات التاريخية فهي تعمد إلى دراسة العلاقات التي تربط بين مجموعة من الوحدات اللسانية المتتالية عبر حقب زمنية متعاقبة، فهي دراسة متغيّرة.

1-3- العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية:

ركّز «سوسير» كثيرا على مبدأ العلاقات التي تربط عناصر اللغة فيما بينها، وهذه العلاقات حصرها في: العلاقات الاستبدالية والتركيبية.

---

[1]- ينظر عبد العزيز حليلي، "اللسانيات العامة واللسانيات العربية تعاريف – أصوات، ص.24.

[2]- ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص.163.

1-3-1- العلاقات الاستبدالية: (Relations Paradigmatiques)

وهي علاقات خارجية بمعنى علاقات تجمع بين وحدات لغوية، لكن ليس في سلسلة كلامية واحدة، بل تربط بين وحدة لغوية موجودة في جملة بوحدة لغوية أخرى موجودة في الذهن، فلكلّ إنسان رصيد لغوي مخزون في ذهنه، يستقي منه ما يريد من الوحدات اللغوية، وقد أطلق «سوسير» عليها اسم العلاقات الإيحائية (Associative)[1].

تتّخذ العلاقات الاستبدالية عند «سوسير» عدّة أشكال منها:

- **نفس الأصل والجذر:** حيث تشترك مجموعة من الوحدات اللغوية في أصل واحد اشتقت منه، ومثال ذلك: تعليم، يعلم، نعلم، عالم، معلم... .
- **نفس المدلول والمعنى:** إذ تشترك الكلمات في المعنى العام نحو: تعليم، تثقيف، اكتساب، تربية... .
- **نفس الدال أو الأصوات:** وذلك مثل: قال، مال، نال، طال... الخ، فهي تشترك في أغلب أصواتها إلاّ الصوت الأول.
- **نفس اللاحقة:** بحيث تشترك مجموعة من الكلمات المختلفة في عنصر مشترك وهو اللاحقة، نحو: يكتبون، يعملون، يجتهدون...[2] .

1-3-2- العلاقات التركيبية: (Relations Syntagmatiques)

وهي علاقات خطية أفقية تجمع بين الوحدات اللغوية المنتمية إلى سلسلة كلامية واحدة، وهي علاقات داخلية، فهي خطية بمعنى استحالة النطق بعنصرين لغويين في الوقت نفسه، وأفقية بمعنى أنها وحدات متعاقبة ومتتابعة على خط واحد، أي على مستوى أفقي.

---

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.142.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص. ص.144، 145.

وتكون الوحدات اللغوية في هذا المستوى في تقابل مع غيرها من الوحدات، والتي لا تكتسب قيمتها إلاّ بتقابلها مع الوحدات التي تسبقها أو تليها أو كليهما معًا[1].

وهذا المثال يوضح ذلك:

كان الجوّ مشمسا ⟵ فالعلاقات التركيبية هنا تكون بعلاقة "كان" مع "الجوّ"، وعلاقة "الجو" مع "مشمسا"، فهي علاقات على مستوى أفقي، نحو علاقة الإسناد، الفاعلية، المفعولية ... وغير ذلك، وهي داخلية تتمحور داخل تركيب واحد.

يرى «سوسير» أنّ العلاقات التركيبية ذات طابع حضوري حقيقي في سلسلة كلامية، تتكون من عنصرين فأكثر، أما العلاقات الاستبدالية فهي ذات طابع غيابي صوري، تحدث في ذهن المتكلم فقط[2].

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الآتي:

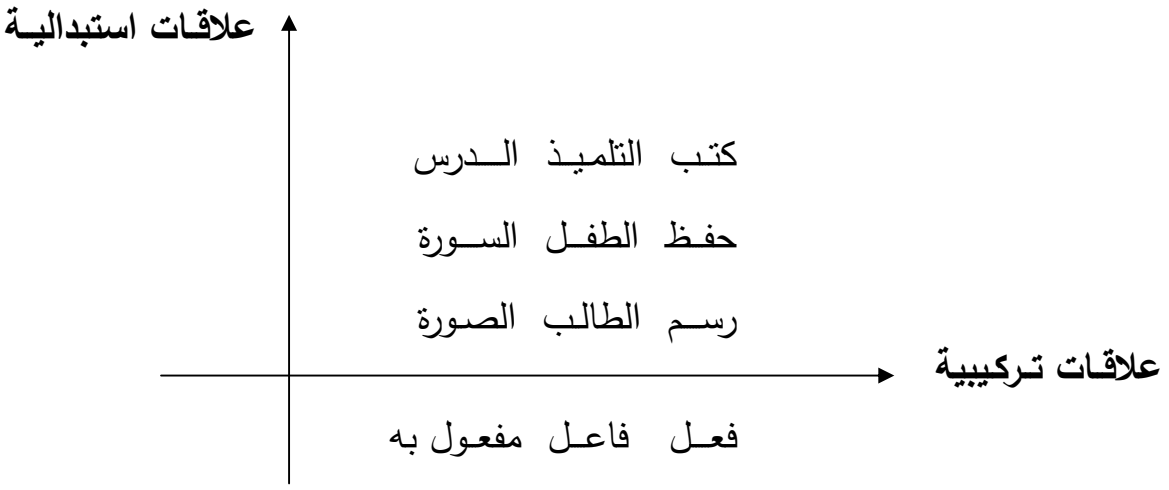

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.142.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.143.

1-4- المنطوق والمكتوب:

أحدثت نظرية «سوسير» قطيعة مع الدراسات اللغوية القديمة، وإن كانت في عمقها استمرارية لها،خاصة مع مرحلة الدراسات الفيلولوجيا التي تعاملت مع النصوص القديمة من خلال شرحها وتفسيرها، وعليه فهي تتّسم بالقدم، إذ أنّ بداياتها ارتبطت بدراسة النصوص اليونانية واللاتينية المكتوبة من منطلق أنّ اللغة وسيلة وليست غاية في حدّ ذاتها، فهي على هذا أولت اهتماما بالغا بالنصوص المكتوبة وأقصت النصوص المنطوقة من مجال دراستها[1].

وعلى هذا الاعتبار ذهب «سوسير» إلى تغيير هذه الرؤية، حيث عدّ « اللسان ظاهرة منطوقة أصلا ومظهره الصوتي هو الأول»[2]، بمعنى أنّ أصل اللغة هو أن تكون نطقا ومشافهة، ويمثّل مستوى الأصوات هذا المجال المنطوق من اللغة.

وقد صرّح بهذا مرات عدّة في كتابه، ومن ذلك قوله: «اللغة لها تقليد شفهي ثابت محدّد مستقل عن الكتابة»[3]، فهي الجانب المنطوق الذي عدّه كيان ثابت مستقل له خصائصه وقوانينه التي تختلف عن الجانب الكتابي.

ومما يدعّم رأيه هذا قوله:«دراسة الأصوات هي الخطوة الأولى نحو معرفة الحقيقة، لأنّ مثل هذه الدراسة تقدّم الدعامة المطلوبة، وقد أدرك اللغويون الآن هذه الحقيقة (...) وقدّموا لعلماء اللغة علما مساعدا حرّر علم اللغة من الكلمة المكتوبة»[4].

يركّز «سوسير» في قوله هذا على أولوية الدراسة الصوتية مقارنة بالصورة الكتابية، لأنّ نتائجها تنزح إلى الحقيقة أكثر من غيرها، كما بيّن أنّ الاهتمام بهذا الجانب من اللغة لم يعرف قديما، بل ظهر في الآونة الأخيرة، حيث استعان علماء اللغة بالدراسات التي وضعها علماء

---

[1]- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص.30.

[2]- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص.11.

[3]- فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص.43.

[4]- المرجع نفسه، ص.51.

الأصوات في تحرير علم اللغة من الطابع المكتوب، الذي طغى عليها، وذلك في وضعهم لعلم قائم بذاته خاص بالأصوات.

وبما أنّ اللغة هي موضوع اللسانيات، فإنّها تتميز بكونها «تقوم على ربط مضمونات الفكر الإنساني بأصوات ينتجها النطق، إنّها اللغة التي تقوم على إصدار واستقبال أصوات تحدثها عملية الكلام، فالأصل في اللغة أن تكون كلاما، أن تكون مشافهة، أما الكتابة أو لغة الكتابة فهي لغة أخرى تقصد إلى تمثيل الكلام المنطوق بطريقة منظورة، فالكتابة اختراع إنساني»[1].

إنّ موضوع اللسانيات هو اللغة، وهي ليست أي لغة بل اللغة التي تكون همزة وصل بين الفكر والصوت، التي تعمل على إنتاج واستقبال مجموع الأصوات اللغوية أثناء العلمية الكلامية، فاللغة في جوهرها وأصلها صورة صوتية ذات طبيعة منطوقة ومسموعة، أما الكتابة فهي تمثيل لهذا الواقع اللغوي المنطوق، باستعمال رموز وأشكال كتابية، فهي تنقل اللغة من طابعها المنطوق المسموع إلى طابع كتابي مرئي، والحجة المقدّمة هنا عن أولوية المنطوق على المكتوب هي أنّ الإنسان في عصوره الأولى لم يكن يعرف الكتابة، فقد كان يعتمد على المشافهة، في حين أنّ الكتابة هي اختراع من اختراعاته، ظهر في عصور لاحقة، فهي حاجة مكتسبة، أما الكلام فهو فطري وغريزي يولد مع الإنسان.

وما يضاف إلى هذا كدليل على وجوب إعطاء الأولوية للجانب المنطوق على حساب الجانب الكتابي هو «قصور الكتابة عن تمثيل اللغة تمثيلا دقيقا (...) ومهما بلغت الكتابة في تمثيلها للنطق فإنّها لا تستطيع نقل حركات الجسم وتغيّرات الوجه ونغمات الأصوات وسائر الملامح السيميائية للكلام»[2].

[1]– محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص.55.

[2]– أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص. ص.66، 67.

حيث توجد ظواهر صوتية لا يمكن إدراكها على مستوى الكتابة، ومن ذلك صفات الحروف ومخارجها، ظاهرتي النبر والتنغيم، وكذا مجموع الحركات الإيماءات، التي تواكب الحدث الكلامي فتغيّرات الوجه من الاحمرار والاصفرار، أو إشارات الأيدي كلها ظواهر لا تظهر في الكتابة.

وما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ «سوسير» لم يهمل الجانب الكتابي من دراسته، إنّما نادى بأولوية المنطوق عليه «فالكتابة تستخدم كثيرا لتمثيل اللغة أو التعبير عنها، إذن لا يمكن إهمال الكتابة بل يجب أن نلم بفوائدها وعيوبها ومخاطرها»[1]، فـ«سوسير» لم يقص الكتابة من مجال اللسانيات، إنما دعا إلى أسبقية المنطوق عليها، لأنّ أصل اللغة النطق.

1-5- الشكـل والمـادة:

تتحقق وظيفة اللغة على حدّ قول «سوسير» باجتماع عنصرين: الأفكار والأصوات، وعلى هذا شبّه اللغة بالورقة حيث تكون الفكرة وجه والصوت ظهر، وبما أنّ الورقة لا يمكن فصل وجهها عن ظهرها، فكذلك اللغة لا يمكن الفصل فيها بين الصوت والفكر، فهما مترابطان ومتلازمان وهذا الترابط ينتج شكلا لا مادة، فاللسان عنده شكل وليس مادة[2].

وعليه فإنّ «ما يهم المحلّل البنيوي، ليس المادة التي تتكون منها الوحدات، سواء تعلق الأمر بالمادة الصوتية أو المادة الصرفية أو غيرهما، ما يهمّ هو الصورة أو الشكل، والمقصود بالصورة في أدبيات اللسانيات البنيوية هي العلاقات التي تجمع العناصر»[3]، فالتحليل اللساني البنوي لا يهتم بالمادة، إنّما بالشكل الذي يعنى القالب الذي تصاغ فيه اللغة، فهو مجموع

[1]- فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص.42.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.132.

[3]- مصطفى غلفان، في اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط.1، 2010م، ص.260.

العلاقات التي تربط بين الوحدات اللغوية، أما المادة فهي محتوى اللغة من أصوات وكلمات، فالجملة التالية: أكـل عمـر تفاحـــة ⟵ يمثل المادة.

فعـل فاعـل مفعول به ⟵ يمثل الشكل.

فالشكل هنا مجموع العلاقات التي تربط الوحدات اللغوية – الكلمات– بعضها ببعض، مثل العلاقة الفاعلية بين "أكل" و"عمر"، والعلاقة المفعولية بين "عمر" و"التفاحة" وغير ذلك من العلاقات، أمّا المادة فهي تلك الوحدات اللغوية في حد ذاتها، أي محتوى الشكل.

ومن خلال هذا فإنّ: الشكل ثابت مشترك بين الجماعات، أما المادة فهي متغيّرة وخاصة بكل فرد، إذ يمكن القول: كتب الولد الدرس، فالشكل بقي كما هو، أما المادة فقد تغيّرت، لذا «سوسير» لم يهتم بالمتغير "المادة"، بل اهتم بالثابت الشكل".

1-6- اللغــة والكــلام:

كان من أولويات «سوسير» أثناء وضعه لعام اللغة هو تحيد موضوعه المتمثل في اللغة في ذاتها ولذاتها، غير أنّه «اصطدم (...) يوم راح يضع الأرضية المعرفية والموضوعية للظاهرة اللغوية فيما يخص مفهوم كل من اللسان / الكلام / واللغة؛ إذ كل واحد منهم يتداخل في المفهوم والإجراء التطبيقي»[1]، فالظاهرة اللغوية عند «سوسير» تشتمل على ثلاثة أسس: اللغة، اللسان، الكلام، حيث أنّ كلّ واحد من هذه العناصر له علاقة بغيره إما من حيث الإجراء النظري أم التطبيقي.

اللسان (Langue) يدل «على النظام العام للغة، ويضم كل ما يتعلق بكلام البشر، وهو بكل بساطة لسان أي قوم من الأقوام، ويتكون من ظاهرتين مختلفتين: اللغة والكلام»[2]، فهو مجموعة قواعد وقوانين ذات طابع مجرد مشترك بين جماعة معينة في مكان معين، حيث نقول

[1]– حنفي بناصر، مختار زعتر، اللسانيات منطلقاتها النظرية تعميقاتها المنهجية، ص.45.

[2]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص.123.

لسان عربي، ولسان إنجليزي ... الخ، وهو كما يقول «سوسير» «له جانب فردي وجانب اجتماعي ولا يمك أن نتصور أحدهما بغير الآخر»[1]، فالجانب الاجتماعي هو اللغة، أما الجانب الفردي فهو كل ما يخص الكلام.

اللغة (Langage) عند «سوسير» هي «نتاج اجتماعي لملكة اللسان، ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفراده على ممارسة هذه الملكة»[2]، إذ يعدّ اللغة ظاهرة اجتماعية تنتج من الملكة اللسانية، فهي ملك المجتمع ككل، هذا المجتمع الذي تواضع على تلك الملكة وعلى مجموعة القوانين التي تضبطها وتساعد على تحقيقها.

هي« موجودة على هيئة ذخيرة من الانطباعات مخزونة في دماغ كل فرد من أفراد مجتمع معين، ويكاد ذلك يشبه المعجم الذي توزع منه نسخ على كل فرد في المجتمع، فاللغة لها وجود في كل فرد، ومع ذلك فهي موجودة عن المجموع، وهي لا تتأثر برغبة الأفراد الذين تخزن عندهم»[3]، فاللغة هي الرصيد المفرداتي المجرد المتواجد في الذهن، فهي كالقاموس أو المعجم الذي يحمل كل مفردات اللغة والتي تتجاوز نطاق الفرد إلى المجتمع، كونها متواجدة في ذهن الفرد الواحد غير أنّ هذا لا يعنى أنه يستطيع أن يغير فيها بحكم أنّها مشتركة بين جميع أفراد المجتمع.

أما الكلام (Parole) فهو «فعل كلامي ملموس، ونشاط شخصي مراقب، يمكن ملاحظته من خلال كلام الأفراد وكتاباتهم»[4] فهو التأدية والممارسة الفعلية للغة من طرف الفرد الواحد، فهو لا يخص الجماعة إنّما الفرد، الذي يظهر في مخاطباته وكتاباته.

---

[1]- فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص.26.

[2]- المرجع نفسه، ص.27.

[3]- المرجع نفسه، ص.38.

[4]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص.124.

والكلام كحدث خاص بالفرد لا يعنى أنه مفصول عن اللغة، إذ أنّ تحقق الكلام لا يكون إلاّ باللغة، فوجود الكلام مرهون بوجود اللغة، كما أنّ الكلام هو السبيل الوحيد لدراسة اللغة واستنباط نظامها[1].

وعليه فالكلام هو نشاط إنساني يكتسبه الأفراد خلال فترات مختلفة من حياتهم فهو لا يولد معهم، ولهذا يختلف من فرد لآخر، من مجتمع لآخر باعتباره نتاج التجسيد والاستخدام الفعلي للغة في الواقع[2].

يرى «سوسير» أنّ الحدث الكلامي الفردي – الكلام– يتطلب وجود شخصين على الأقل فيما سماه بدورة التخاطب التي تعقد فيها علاقة بين الأفكار المتموضعة في الذهن وبين ما تحيل عليه من المواد الصوتية المستخدمة للتعبير عن تلك الأفكار، وهي عملية ذهنية سايكولوجية حيث تتبعها عملية صوتية فيزيولوجية أين يبعث الدماغ رسائل وإشارات إلى جهاز النطق تحفيزا له على إنتاج الأصوات، التي تنتقل على شكل ذبذبات صوتية من فم المتكلم إلى أذن السامع فهي عملية فيزيائية بحتة، واستمرار هذه الدورة يكون بتبادل الأدوار بين طرفي المحادثة حيث يتحول السامع إلى متكلم والمتكلم إلى سامع[3].

والكلام يمثل مجموع ما يتلفظ به الأفراد حيث يحتوى على:

أ– نشاطات فردية تأطرها رغبة وإرادة المتكلم.

ب– أحداث صوتية خاضعة هي بدورها لرغبة المتكلم، وهي أساس تنفيذ هذه النشاطات.

[1]– ينظر حنفي بناصر، مختار زعتر، اللسانيات منطلقاتها النظرية تعميقاتها المنهجية، ص.110.

[2]– ينظر محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص.57.

[3]– ينظر فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص.30.

وعليه فالكلام يبتعد أيما بعد عن كونه ظاهرة جماعية باعتباره ظاهرة فردية موجزة تتحقق بواسطة عدد محدود من الأفعال الكلامية[1].

تفارق اللغة الكلام في مجموعة من الخصائص والسمات وهي كالآتي:

- الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل.
- الكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك.
- الكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط.
- الكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة.
- الكلام يحصل بالسمع نطقا والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام.
- الكلام هو المنطوق والمكتوب واللغة ما يتموضع في الكتب اللغوية[2].
- اللغة ذات طابع اجتماعي والكلام يصطبغ بصبغة فردية.
- اللغة هي الأساس والجوهر أما الكلام فهو ثانوي فرعي.
- اللغة ظاهرة إنسانية متوارثة عبر الأجيال فطرية والكلام ظاهرة بشرية ليست غريزية بل مكتسبة[3].

2- مستويات التحليل اللساني البنوي:

تعدّ اللغة «نظام من الإشارات التي تعبّر عن الأفكار»[4]، فهي تلك المنظومة اللسانية؛ المتكوّنة من الأدلة اللغوية التي تمثّل مجموع العلاقات، التي تربط المواد الصوتية بالأفكار والمفاهيم الموضوعة للتخاطب والتواصل، فاللغة من هذه الحيثية نظام تضبطه مجموعة من الأسس والقواعد الصوتية، الصرفية، التركيبية والدلالية.

---

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.38.

[2]- ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، (د. ط)، 1994م، ص.32.

[3]- ينظر فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص. ص.32، 33.

[4]- المرجع نفسه، ص.34.

ومن هنا فإنّ التحليل العلمي للسان يتمظهر في أربعة مستويات هي كالآتي:

2-1- المستوى الصوتي:

تعدّ الأصوات أصغر الوحدات اللغوية التي تتكون منها اللغة، فمجموع هذه الأصوات يشكّل الكلمة، ومجموع الكلمات يعطى جملة أو تركيبا، وعليه فهي فالمادة الأولية لإنتاج الكلام، والصوت اللغوي هو موضوع علم الأصوات[1].

ودراسة الأصوات اللغوية تكون وفق جانبين:

2-1-1- علم الأصوات العام: (Phonétique)

يعدّ علم الأصوات العام أو الفونتيك فرعا من علم اللغة «يبحث في نطق الأصوات اللغوية وانتقالها، وإدراكها»[2]، بمعنى أنه يهتم بكيفية إنتاج الأصوات اللغوية، ثم انتقالها في الهواء من المتكلم إلى السامع، وأخيرا استقبالها لدى السامع.

وحديثا أصبح كل جانب من هذه الجوانب علما قائما بذاته وهي كالآتي:

- **علم الأصوات النطقي: (Phonétique Articulatoire)** ويمثّل مرحلة إنتاج الصوت، ويهتم بدراسة الأصوات اللغوية من حيث تحديد مخارجها وصفاتها، وكيفية نطقها والأعضاء المتدخلة في ذلك، ويعرف بعلم الأصوات الفيزيولوجي.
- **علم الأصوات الفيزيائي: (Phonétique Acoustique)** ويتجسد في مرحلة انتقال الصوت، وهو الفرع الذي يهتم بالصوت اللغوي من حيث خصائصه الفيزيائية والمادية، وذلك أثناء انتقاله من فم المتكلم إلى أذن السامع، بحيث يدرس الذبذبات والموجات الصوتية بقياس شدّتها وترددها وسعتها.

---

[1]- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص.13.

[2]- محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط.1، 1982م، ص.112.

- **علم الأصوات السمعي: (Phonétique Auditive)** ويمثل مرحلة استقبال الصوت، وهو العلم الذي يدرس جهاز السمع لدى الإنسان أثناء عملية الاستماع، حيث يتعرض لكيفية استقبال الأصوات وتشفيرها وإدراكها على مستوى الأذن.
- **علم الأصوات التجريبي (Phonétique Expérimentale)** ولا يختص بجانب دون آخر أو بمرحلة دون أخرى، بل هو العلم الذي يدرس الأصوات اللغوية إنتاجا وانتقالا واستقبالا، وذلك من خلال استخدام الأجهزة والآلات الالكترونية، ويعتمد على التجارب الميدانية والمخبرية[1].

وعليه فعلم الأصوات العام يهتم بدراسة الأصوات اللغوية إنتاجها وانتقالها حتى وصولها إلى أذن السامع.

2-1-2- علم الأصوات الوظيفي: (Phonologie)

وهو العلم الذي يدرس «الأصوات اللغوية من حيث هي متوالية وظيفية في النفس الآتيفي أثناء الأداء الفعلي للكلام؛ أي الخصائص الوظيفية للأصوات في الخطاب المنجز بمعزل عن صيغتها الفيزيولوجية والفيزيائية»[2].

إذا علم الأصوات العام يهتم بدراسة الأصوات اللغوية مفردة معزولة عن أي حدث كلامي من حيث هي مادة، أما الفونولوجيا فتهتم بدراسة الأصوات اللغوية داخل التركيب، أي ضمن سياق معين، ليحدّد الوظائف التي تؤديها أثناء الكلام.

ومادة الفونولوجيا هي "الفونيم Phonème" ويمثل الوحدة الصغرى في التحليل الصوتي

[1]- ينظر أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص. ص.76، 77.

[2]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص.212.

الوظيفي، والذي لا يحمل معنى في ذاته، إنّما معناه يتحقّق عند مقابلته بغيره من الوحدات الصوتية داخل التركيب[1].

2-2- المستوى الصرفي:

يمثّل الدرس الصوتي المستوى الثاني من مستويات التحليل اللساني، وهو فرع من فروع اللسانيات، يهتم بدراسة الوحدات والعناصر الصوتية التي تحمل معان صرفية ونحوية، ويصطلح عليها في الدرس الحديث بـ" المورفولوجيا Morphologie"، التي تتناول الوحدات الصرفية بمعنى الكلمات أو "المورفيمات Morphèmes"[2].

فالمورفيم أو الكلمة هي «القطعة التي تندرج في المستوى الأول من التقطيع المزدوج، حيث أنّها أصغر قطعة يصل إليها التحليل مما يدل على معنى»[3]، فالكلمة هي المادة الأساسية لعلم الصرف، وهي الوحدة الصغرى في التحليل، والتي تحمل معنى في ذاتها (وحدة دالة).

ومدار اهتمام علم الصرف يكمن في «البحث عن طرائق بناء الكلمة، وما يطرأ على هذا البناء من تغيّرات لفظية ...»[4]، فالمورفولوجيا إذن هو العلم الذي يهتم بدراسة الكلمات من حيث بنائها وصيغها الصرفية، ومختلف التغيّرات التي تصيب ذلك البناء زيادة كانت أم حذفا، من خلال دراسة ظواهر صوتية صرفية كالإعلال، والإبدال، والحذف، والقلب... وما إلى ذلك.

---

[1]- ينظر المرجع السابق، الصفحة السابقة.

[2]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص.185.

[3]- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص.85.

[4]- سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، ص.105.

2-3- المستوى التركيبي:

هو المستوى الذي «يدرس كيفية تكوين الجمل من الكلمات المختلفة»[1] فمادته الأساسية هي الجمل، التي تنشأ من ترابط الكلمات فيما بينها، وهذا الترابط يشترط قوانين وقواعد تؤطّره.

ويُنْظر في هذا المستوى إلى «العلاقات الوظيفية للبنية التركيبية الأساس في لسان ما»[2]، فمستوى التراكيب لا يهتم فقط بكيفية تكوين الجمل، إنّما يتطرّق أيضا إلى العلاقات التركيبية بالنظر إلى ما تؤديه من وظائف تبليغية تواصلية، وذلك في لغة معيّنة.

2-4- المستوى الدلالي:

يعدّ علم الدلالة فرعا من فروع علم اللغة «وهو دراسة معنى الألفاظ، والمعنى اللغوي هو العلاقة التي تتحقّق باتّحاد عنصري العلاقة اللغوية الدال والمدلول (...) والموضوع الأساسي لعلم الدلالة هو المعنى»[3].

فعلم الدلالة جانب وفرع من فروع اللسانيات شأنه شأن الأصوات والصرف والتراكيب، غير أنّه يتّجه نحو دراسة المعنى الذي يتأتّي من الربط بين الدال والمدلول، وعليه فمادة علم الدلالة الأساسية هي دراسة المعنى.

أخذت دراسة المعنى في المستوى الدلالي اتّجاهين اثنين: اتّجاه يهتم بدراسة الكلمة المفردة من خلال البحث عن أصلها ودلالاتها، والتغيّرات التي تطرأ على معانيها وتطوّرها، والتي تُجمع على شكل معاجم.

---

[1]- حاتم صالح الضامن، علم اللغة، مطابع التعليم العالي، الموصل، العراق، (د. ط)، 1989م، ص.63.

[2]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص.26.

[3]- حاتم صالح الضامن، علم اللغة، ص.72.

أما الاتّجاه الثاني فيهتم بالطرائق والكيفيات التي تنظّم الدلالات اللغوية في إطار ما يسمّى بالحقول الدلالية، حيث تجمع الكلمات التي تشترك في المدلول العام في مجال وحقل مفهومي واحد[1].

وخلاصة القول أنّ مستوى الأصوات يهتم بالوحدات الصغرى غير الدالة، أي الأصوات اللغوية، أما المستوى الصرفي فهو يدرس الوحدات الصغرى الدالة، أي الكلمات، والتي تتشكّل من وحدات المستوى الصوتي، في حين المستوى النحوي أو التركيبي يختص بالبحث في وحدات أكبر، ألا وهي الجمل، التي بدورها تنشأ من خلال الربط بين وحدات المستوى الصرفي أي الكلمات، وما يجمعها كلّها هو المستوى الدلالي الذي يهتم بالمعاني والدلالات.

فكل مستوى إذا ينطلق في دراسته من المستويات التي تسبقه، لذا فإنّه لا يمكن الفصل بين هذه المستويات نظرا لترابطها، أما هذا التقسيم والتصنيف فهو نظري افتراضي، هدفه التفسير والتوضيح لا غير.

خلاصــة الفصل:

- تعدّ اللسانيات البنوية حصيلة جهود متواصلة لمجموعة من الباحثين على مرّ العصور.

- يجمع العلماء على أنّ «سوسير» أب اللسانيات البنوية كونه أول من أرسى دعائمها وحدد أطرها.

- اتخذ العلماء من مبادئ «سوسير» منطلقا للإقامة نظرياتهم ما نتج عنه ظهور عدة مدارس لسانية امتدت على مختلف دول العالم.

[1]- ينظر خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص. ص.116، 117 وص. 122.

– قامت المبادئ السوسيرية على مبدأ التعارض والتي صاغها على شكل ثنائيات منها: الدال والمدلول، الآنية والتاريخية، العلاقات الاستبدالية والتركيبية، الشكل والمادة، المنطوق والمكتوب، اللغة والكلام... وما إلى ذلك.

– تُدرس الظاهرة اللغوية في اللسانيات البنوية وفق أربعة مستويات: الصوتية، الصرفية، التركيبية، والدلالية، وكل مستوى له علاقة بالمستويات الأخرى.

الفصل الثالث:
دراسة مقارنة لمواطن الائتلاف والاختلاف
بين النظريتين

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة لمواطن الائتلاف والاختلاف بين النظرتين

I /- أوجه التشابه والتلاقي بين النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية

1- موضوع الدراسة
2- منطلق الدراسة
3- شروط التخاطب
4- التمييز بين الوضع والاستعمال

II /- أوجه الاختلاف والمفارقة بين النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية

1- اختلاف النظرة إلى الكلام
2- تباين الموقف من وضع اللغة
3- التمييز بين اللفظ والمعنى في كل من الوضع والاستعمال

خلاصة الفصل

بعد أنّ تمّ الوقوف في الفصلين السابقين عند النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية؛ من خلال بيان المرجعية المعرفية لهما وتحديد منطلقاتهما المنهجية وإجراءاتهما التطبيقية، سيتطرق البحث في هذا الفصل إلى تحديد أهم نقاط الاختلاف والمشابهة بين هاتين النظريتين، وإثبات فضائل ونقائص كل منهما.

II/- أوجه التشابه والتلاقي بين النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية:

من أهم النقاط المشتركة بين النظريتين ما يلي:

1- موضوع الدراسة:

يتمحور الاهتمام في كل من النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية على دراسة الظاهرة اللغوية، فموضوع الدراسة فيهما هو "اللغة" في حدّ ذاتها دون النظر إلى اعتبارات أخرى، كونها أداة للتواصل والتفاهم بين أفراد المجتمع، فاللغة التي تهتم بها النظريتين هي اللغة التي تمكن أفرادها من التعبير والتبليغ عمّا يختلج في نفوسهم وما يدور في أذهانهم.

ودراستهما هذه تندرج وفق المنهج الآني الوصفي، أين يُهتم باللغة كما هي موجودة لا كما يجب أن تكون (المنهج المعياري) ولا كما هي موجودة سابقا (المنهج التاريخي).

تعتمد كل من النظريتين في تحليلهما للغة على مبدأ التقطيع والتجزيء إلى وحدات كبرى وصغرى، والعلاقات التي تربط بينها والطرائق التي تترتب وتتركب بها.

2- منطلق الدراسة:

تعدّ المدونة (Corpus) الأساس الذي ينطلق منه البنويون والخليليون، وتتمثل المدونة العربية في المادة اللغوية التي أخذها اللغويون العرب مشافهة من أفواه فصحاء العربية، أين لجأ العلماء إلى البوادي لجمع اللغة التي أصلوا بها للسان العربي الفصيح، وأقاموا بها علم العربية، والأمر ذاته عند البنويين، أين يعتمدون على المادة اللغوية، مجموعة خطابات ونصوص، التي

ترجع إلى لغة واحدة، وجماعة معينة، وفترة زمنية محددة، ووجود المدونة يعنى عدم النظر إلى أية مادة لغوية غيرها.

3- شروط التخاطب:

إنّ لكل من النظريتين اهتمام كبير بالنظر إلى التخاطب ودورة الكلام بين المتخاطبين، ومن أهم المبادئ والشروط التي تطرقت إليها النظريتين وهما أساس العملية الخطابية الاقتصاد اللغوي والبيان، فالأول هو سعي المتكلم إلى التقليل من الجهد العضلي والفكري أثناء عملية التخاطب، أما الثاني فهو السعي إلى تحقيق الفهم والوضوح.

وفيما يلي مخطط توضيحي لدورة الكلام والتخاطب كما تصورها العلماء العرب[1]:

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.54.

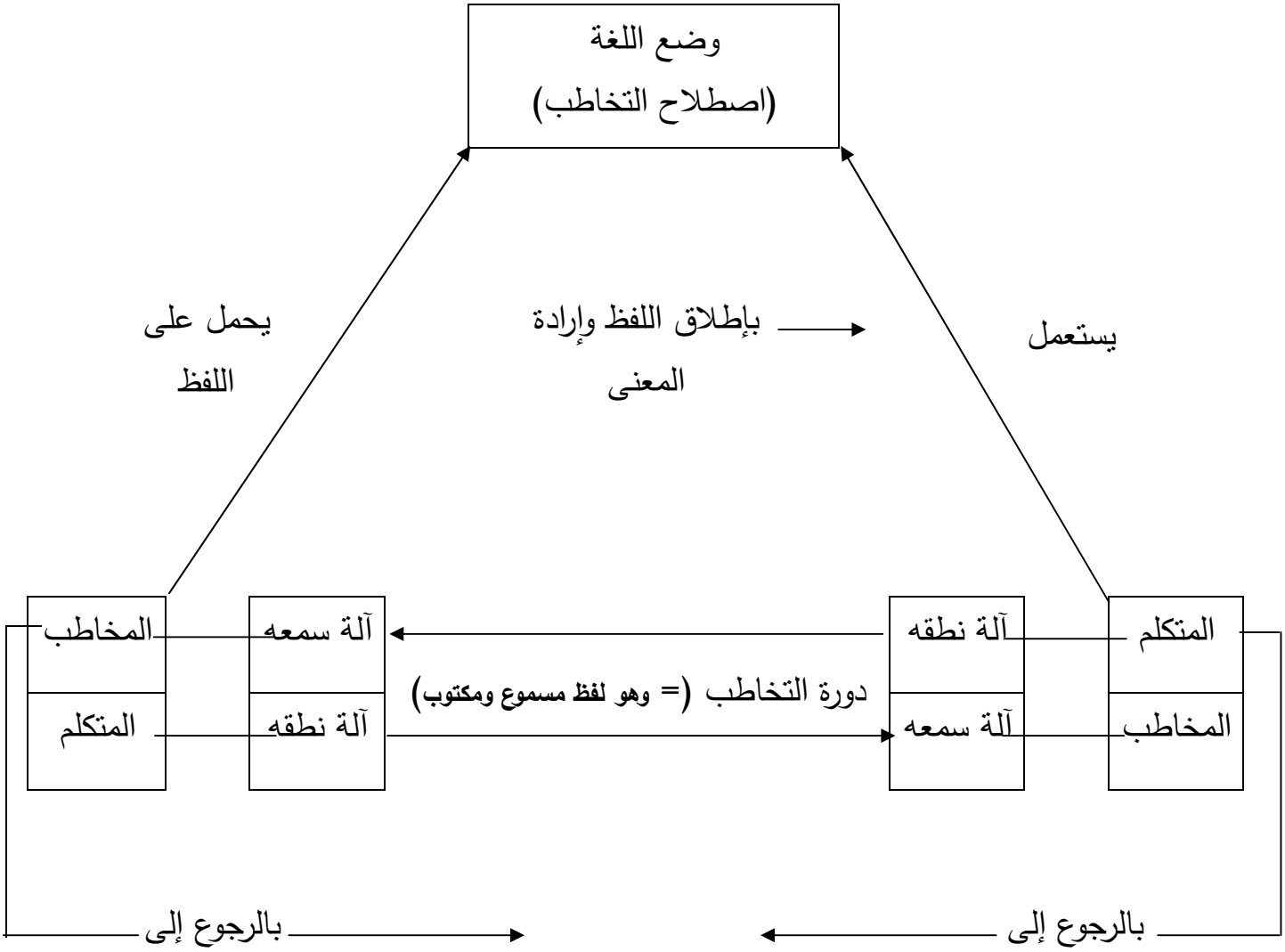

4- التمييز بين الوضع والاستعمال:

تتفق كلا المدرستين في تفريقهما بين الوضع والاستعمال، بين اللغة والكلام، فقد ميّز العرب ولأول مرة في التاريخ بين ما يرجع إلى وضع اللغة،أي الأصل الموضوع، وما يختص بالكلام المستعمل بالفعل، والذي يرجع إلى القرون الأولى لنشأة النحو، إلى عهد «الخليل» وتلميذه «سيبويه»، أما في الدراسات الغربية فإنّ هذا التمييز ليس بقديم النشأة، إذ أول من تطرق إليه، وفصّل بين اللغة كنظام مشترك ثابت، والكلام كاستعمال فردي مغير بين فرد لآخر هو العالم السويسري «فردينان دي سوسير».

يعرّف الخليليون وخاصة «الحاج صالح» الوضع أو اللغة على أنّه:« نظام من الأدلة الموضوعة لغرض التبليغ»[1]، أما حدّها في الاصطلاح الغربي البنوي وخاصة عند «سوسير» فهي:« نظام من الإشارات التي تعبر عن الأفكار»[2].

فالمُلاحظ هنا أنّ كلا من النظريتين تتوافقان في تعريفهما للغة، وذلك من خلال:

– كون اللغة مجموعة من العلامات اللغوية، من حيث هي أدلة لسانية، وهنا التركيز الأكبر هو على فكرة النظام، فاللغة ليست مجرد قائمة من الأسماء لمجموعة من المسميات، بل هناك علاقات تجمع بين عناصرها، ما يجعلها تشكل نظاما خاصا له خصائصه ومقوماته، ذو بنية موحدة، تتحدد دلالة كل علامة وقيمتها من خلال علاقتها وتقابلها بغيرها من العلامات المنتمية للنظام نفسه.

– ربط اللغة بالوظيفة التواصلية التبليغية، باعتبارها وجدت بالتواضع والاصطلاح من طرف الجماعات اللغوية، هدفها الأسمى والوحيد هو تحقيق التواصل والتفاهم بين الأفراد، وفي هذا يقول «الحاج صالح»:« اللسان هو قبل كل شيء أداة للتبليغ والتخاطب، وبعملية التبليغ تتبلور وتتحدد الأفكار والمعاني وبذلك تستطيع الذات أن تبني كيانها، فهذه هي وظيفته الأساسية، ثم تتنوع بعد ذلك الأغراض في الخطاب نفسه ونذكر منها: التعبير عن كلّ ما يختلج في النفس من عواطف وانفعالات ورغبات ومختلف الأحوال النفسية، وإرادة التأثير في مشاعر الغير، أو إثارة أحوال نفسية معينة في الغير، والتحليل للواقع، ثم التفنن والتلاعب بالألفاظ وغير ذلك ...»[3].

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.175.

[2]– فردينان دي سوسير، علم اللغة العام، ص.34.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات بالنهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص.29.

فمن هنا يتبيّن الإلحاح والتركيز الكبيرين على الوظيفة التواصلية التبليغية للغة كوظيفة أساسية جوهرية، غير أنّه يضيف وظائف وأغراضا ثانوية فرعية، كالوظيفة التعبيرية التي يحددها على أنّها تعبير المتكلم عما يكمن في نفسه ويتبادر إلى خاطره، والوظيفة التأثيرية التي تتمثل في رغبة وسعي المتكلم إلى التأثير في غيره، أما الوظيفة الجمالية فهي التفنن وإضفاء الزخرفة على اللغة، والوظيفة المرجعية أين يتم ربط اللغة بالسياق والظروف المحيطة بها، وغيرها من الوظائف.

وفي هذه النقطة بالتحديد هناك أيضا توافق بين هذا الذي ذهب إليه «الحاج صالح» وما أفرده «رومان ياكبسون»، حين حديثه عن وظائف اللغة التي حصرها في ست وظائف مختلفة، حيث ربطها بالوظيفة التواصلية التي لا يمكن أن يستغنى عنها التواصل اللفظي، وتتمثل في **الوظيفة التعبيرية**(Fonction expressive) التي تعكس رأي وموقف المتكلم من موضوع الحديث فهي مرتبطة به، أما **الإفهامية**(Fonction conative) وهي متعلقة بالمتلقي، إذ تصل حدّ الصفاء في أسلوبي النداء والأمر، في حين **المرجعية**(Fonction référentielle) فمدارها هو السياق والمقام الذي يرد فيه الخطاب، ويرى «ياكبسون» أنّ هذه الوظيفة مهيمنة على جلّ الخطابات، حيث لا يكاد يخلوأي خطاب منها، و**الشعرية**(Fonction poétique) التي تتجسد في أدبية الخطاب، أي الأدوات التي تجعل منه خطابا أدبيا، وتتعلق الوظيفة **الانتباهية**(Fonction phatique) بكل من المتكلم والمستمع اللذان يسعيان إلى إقامة التواصل وتمديده، والتأكد من تحقق التخاطب ونجاح دورة الكلام، وعلى حدّ قول «ياكبسون» فهذه الوظيفة الوحيدة التي يشترك فيها الإنسان مع الطيور الناطقة، وهي الوظيفة الأولى التي يكتسبها الأطفال، وأخيرا توجد الوظيفة **الميتاللسانية**(Fonction Métalinguistique) أو ما

وراء اللغة، أين تتمركز حول اللغة في حدّ ذاتها وأثناء الحوار بين المتكلم والمستمع، وذلك من خلال شرح بعض المفاهيم أو التساؤل حول معاني بعض الكلمات الغامضة[1].

ويضيف لذلك التعريف تعريفا آخر مفاده أنّ اللغة هي:« النتاج الاجتماعي المخزون في ذهن كل فرد من أفراد المجتمع»[2]، وفي هذا التعريف أيضا يورد ميزتين للغة:

– اعتبارها ظاهرة ذات طابع اجتماعي من حيث هي ظاهرة مشتركة بين أفراد المجتمع ككل لا ملكا للفرد الواحد، وهو ما يدعم القول بوظيفتها التبليغية، فلما كانت مشتركة ومعروفة بين كل أفراد المجتمع، كانت محققة لوظيفة التواصل والتبليغ، إذ لا يمكن أن يتواصل الأفراد بلغة لا يفقهها غيرهم.

ويقول «الحاج صالح» في هذا الصدد:« اللسان ظاهرة اجتماعية ومعنى ذلك أنّ اللسان غير مرتبط بالفرد كفرد بل هو مجموع من الأدلة يتواضع عليه المستعملون»[3]، فالأستاذ أيضا يركز على اجتماعية اللغة وبعدها عن الطابع الفردي، فهي من اصطلاح الجماعة، فاللغة أو الوضع « يرثه الخلف عن السلف وبه يتمكن الأفراد من التفاهم وبيان أغراضهم بعضهم لبعض، ولا تبيلغ ولا إفادة يمكن أن يحصلا إلاّ بالوضع لأنّه شيء مشترك بين الأفراد في زمان معين ومكان معين وقد يطول هذا الزمان ويتسع هذا المكان حتى يشملا القرون العديدة والأجيال المتعاقبة والأرجاء الواسعة»[4].

[1]– ينظر رومان ياكبسون، قضايا الشعرية، تر.محمد الولي، ومبارك حنون، دار توبقال للنشر، المغرب، ط.1، 1988م، من ص.27، إلى ص.31.

[2]– فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص.42.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات بالنهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص.31.

[4]– المرجع نفسه، ص.32.

ومن هنا فاللغة ظاهرة مشتركة بين مجموعة من الأفراد المنتمين إلى مجتمع واحد، في إطار جغرافي معين وحدّ زماني مخصوص، وهذا ما يعزز شيوعها بين أفراد المجتمع، إذ تتوارثه الأجيال اللاحقة عن السابقة، والتي تبقى لأحقاب طويلة.

– كونها مستودع ورصيد لغوي صوري متموضع في الذهن، فبالإضافة إلى طابعها الاجتماعي تتصف بطابع ذهني مجرد، باعتبارها مجموعة من القواعد والقوانين الراسخة في أذهان الأفراد الناطقين بلغة واحدة.

ومما يتشابه فيه هذان الاتجاهان هو استحالة تدخل الأفراد في اللغة، فـ«سوسير» يرى أنّ « ... اللغة لها وجود في كل فرد، ومع ذلك فهي موجودة عند المجموع، وهي لا تتأثر برغبة الأفراد الذين تخزن عندهم»[1].

أما «الحاج صالح» فهو يعدّ الوضع خارج عن صلاحية الفرد، فهو« لا يخضع لإرادة الفرد ولميوله الخاصة به بل هو متجاوز له سابق عليه باق بعده لا يزول بزواله، ولهذا لا يمكن لأي واحد كفرد أن يتدخل فيه فيغيره أو يستبدل فيه شيئا ...»[2].

ومن هذا يُستنتج أنّه رغم كون اللغة متواجدة في ذهن الفرد، إلاّ أنّه لا يستطيع أن يتصرف فيها لا بالنقصان ولا بالزيادة، لأنّ الوضع أو اللغة ظاهرةٌ قبله وباقية بعده كان أو لم يكن، فهي أقوى منه.

[1]– فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ص.38.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، «أثر اللسانيات بالنهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، ص.33.

II/- أوجه الاختلاف والمفارقة بين النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية:

ما يمكن أن يورد على أنّه من نقاط الاختلاف والافتراق بين النظريتين ما يلي:

1- اختلاف النظرة إلى الكلام:

كما قيل سابقا فإنّ النظريتين تتفقان في تمييزها بين اللغة والكلام، غير أنّ ما تفترق فيه البنوية عن النظرية الخليلية هو اهتمام العرب بالكلام والاستعمال، أين أولوا له عناية كبيرة في حين عمد «سوسير» إلى إقصائه من دراسته.

بعدما فرّق «سوسير» بين اللغة والكلام وبيّن خصائص كل منهما وحدودهما، حصر موضوع دراسته وموضوع اللسانيات في اللغة، حين أبعد وأقصى الكلام من اهتماماته باعتباره لا يصلح للدراسة العلمية، كونه ذو طابع فردي متغير، والحق أنّ هذا الذي ذهب إليه «سوسير» لم يصب فيه، ذلك أنّه لا يمكن الفصل بين الوضع والاستعمال، بين اللغة والكلام، إنّما هذا التمييز افتراضي، هدفه معرفة حدّ كل منهما ومجموع الخصائص التي يتصفان بها، ذلك لتسهيل الدراسة فقط.

وخلافا للبنوية فقد اهتمت النظرية العربية بالكلام والاستعمال اهتماما كبيرا، فكان دافعهم وراء ذلك فهم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وما ورد فيهما من الأحكام والأصول، وما يزيد من أهمية هذا الجانب من اللغة هو أنّ العلماء العرب، باختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم، بذلوا في سبيله جهودا كبيرة بدءا من اللغويين، والبلاغيين والأصوليين والمتكلمين ... وغير ذلك من التخصصات.

رغم إقصاء «سوسير» الكلام من مجال دراسته، فإنّ هناك لسانيين بنويين انتقدوه وساروا في غير مساره، ومنهم «شارل بالي» الذي يرى أنّ أستاذه «سوسير» تمادى في حصر

اللغة في الجانب الصوري المجرد، أي اصطبغت معه بصبغة ذهنية، باعتبارها مخزون لغوي مشترك في ذهن الجماعة اللغوية، في حين أنّه ألغى الكلام باعتباره ذو طابع فردي متغير، إذ لا يمكن حصره ودراسته.

ومن هذا المنطلق ذهب «بالي» إلى إعادة الاعتبار للكلام المقصي من طرف أستاذه، فقد اصطلح على كل من اللغة والكلام بمصطلحات مغايرة: التحويل الافتراضي مقابل اللغة، والمنجز في مقابل الكلام، فالتحويل الافتراضي عنده هو مجموعة قواعد وقوانين ذهنية مجردة، في حين أنّ المنجز هو التجسيد الفعلي قواعد اللغة حقيقيا.

وعليه أخرج «بالي» الدراسة اللغوية من طابعها الصوري المجرد، الذي غالى فيه «سوسير» إلى الانجاز والاستعمال الحقيقي للغة في أرض الواقع، صحيح أنّ العمل الذي قام به مخالف لما جاء به أستاذه، إلاّ أنّه وافق به النظرية الخليلية الحديثة من خلال اهتمامها الكبير بالكلام.

2- تباين الموقف من وضع اللغة:

تختلف نظرة البنويين عن الخليليين إلى الأساس الذي قام عليه وضع اللغة، إذ يلحّ «سوسير» على الخاصية التباينية الاختلافية في اللغة ومما يؤكد هذه النظرة قول «سوسير»:« لا توجد في اللغة إلاّ الاختلافات»، فاللغة عنده مبنية على مبدأ التعارض والتناقض.

كما حصروا اللغة كلها في الأدلة اللغوية التي تتحدد بتقابلها مع غيرها من الوحدات – فكما ذُكر سابقا– فإنّ أهم ما تتميز بها العلامات اللغوية هو صفاتها الذاتية الخاصة بها، والتي تميّزها عن سواها من العلامات، حيث يعمد البنويون في تحليل اللغة إلى تحديد مجموع الصفات التي تتميّز بها كل وحدة لغوية، ومن ثمة تحديد الصفات التمييزية التي تخص وحدة دون أخرى، بشرط أن تكون هذه الوحدات تنتمي إلى جنس وفئة واحدة.

ويعدّ «يلمسليف» ممن سار على خطى «سوسير»، حيث بنى نظريته على المبادئ التي أقرّها «سوسير»، ومن ذلك اعتبار اللغة بنية ونظام من العلاقات المجردة التي تربط الدال بالمدلول، أي أنّ اللغة نظام مغلق ومنعزل عن كل ما هو خارجي عنها من الظروف الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية والأدبية المحيطة بها.كما اعتمد على نظام التقابلات والثنائيات السوسيرية، وعدّ اللغة شكلا وليست مادة.

ومن هنا يُلحظ أنّ «يلمسليف» اهتم باللغة لا بالكلام، غير أنّه أدخل عنصرا ثالثا في ثنائية «سوسير» اللغة / الكلام ألا وهو المعيار، ليصبح بذلك الثالوث كما يلي: معيار (Norme)/ استعمال (Usage) / مثال (Schème)، حيث يمثل المعيار المبني على التقابل الصفات الذاتية للغة عند «سوسير»، ويمثل الاستعمال التغيير الذي يصيب اللغة أثناء الاستخدام، في حين أنّ المثال هو النظام المجرد المتمثل في العلاقات المنطقية.

وإضافة إلى «يلمسليف» نجد اللساني الأمريكي «كوسيريوCoseriu»، الذي أدخل أيضا عنصر المعيار كعنصر ثالث، حيث قسم الكلام إلى معيار واستعمال[1].

يُستنتج من خلال هذا أنّ كلا من «يلمسليف» و«كوسيريو» يختلفان عن النظرية الخليلية الحديثة، من خلال إضافتهما لعنصر المعيار، ذلك أنّ الاستعمال عند الخليليين هو مجموع الظواهر الخاصة باستخدام الأفراد للغة، أي لقواعدها ووضعها في خطاباتهم اليومية الحقيقة، أما المعيار عندهم فهو اصطلاح حديث، يريدون به المطرّد والكثير في الاستعمال مقابل الشاذ والنادر.

أما أصحاب النظرية الخليلية الحديثة فلا يحصرون اللغة في الأدلة، بل يتجاوزونها إلى البنية، فرغم أنّهم عرفوا الوظيفة البيانية، لكنهم لم ينظروا إليها من منظور التمييز بين الصفات، وإنّما التباين والتمييز بالبنية والتركيب، وهو ما أفضى بهم إلى وضع قسمة التراكيب، فالوحدات

[1]– ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.206.

اللغوية عندهم لا تجمع في جنس واحد، باعتبار صفاتها المميزة، إنّما باعتبار وزنها وبنيتها، حيث تجمع فيما أسموه الباب، وفيها تكون الوحدات اللغوية متناظرة، وتشمل هذه القسمة جميع مستويات اللغة إفرادا وتركيبا.

أما عن منهجهم فهو اعتماد مبدأ الحمل، حمل شيء على شيء أو حمل مجموعة على مجموعة أخرى، أين تجمع الوحدات على أساس موقعها وموضعها في التركيب، فيما أطلقوا عليه مصطلح الحدّ أو الباب، وينطلق هنا العرب من أقل ما يمكن أن ينطق به في واقع الخطاب مما يدل على معنى، أما البنويون فإنّهم ينطلقون من أكبر وحدة لديهم وهي الجملة، ثم يعمدون إلى تقطيعها إلى أصغر وحدة مما تحمل معنى في ذاتها وهي "المورفيم"، وما لا يحمل معنى في ذاته وهو "الفونيم".

وعليه يمكن القول أنّ غاية البنويين هي بيان الوحدات التي تتكون منها اللغة، وذلك باعتبار صفاتها الذاتية، ثم تصنيفها تنازليا من الأعلى إلى الأدنى، أي من الوحدات الكبرى إلى ما تحتها، أما هدف الخليليين فهو تحقيق التناظر بين الوحدات من خلال إجراء الشيء على الشيء وحمله عليه، ومنه تكوين مجموعة، وليست أي مجموعة، وإنّما المجموعة التي تسمى باصطلاح الرياضيات "زمرة".

3- التمييز بين اللفظ والمعنى في كل من الوضع والاستعمال:

يعدّ النحاة العرب أول من ميّز بين اللفظ والمعنى، باعتبار أنّ كل منهما يتميّز عن الآخر بصفات خاصة به، وحجتهم في ذلك هو ما أقروه من مبدأ الاستقامة، أين يمكن أن تكون الجملة صحيحة نحويا، حيث يكون اللفظ مستقيما، وهذا من ناحية الوضع، ومقابل ذلك تكون الجملة خاطئة معنويا، أي من حيث المعنى، أي من ناحية الاستعمال، والعكس صحيح.

كما انتبهوا أيضا إلى أنّ اللفظ والمعنى في الوضع غير اللفظ والمعنى في الاستعمال، فاللفظ في الوضع هو صيغة معينة تتصرف منها عدة صيغ فرعية، أما المعنى في الوضع فهو

المدلول الأصلي الموضوع له، في حين أنّ اللفظ والمعنى في الاستعمال غير هذا، إذ تطرأ عليهما مجموعة من التغيرات التي تصيب اللفظ كما تصيب المعنى.

إنّ هذا التمييز أفضى بالعرب إلى التفريق بين الدلالة الوضعية المحضة وبين الدلالة غير الوضعية، حيث تمثل الأولى دلالة اللفظ والمعنى في الوضع، في حين تمثل الثانية دلالة اللفظ والمعنى في الاستعمال.

يعتبر العرب عامة وأصحاب النظرية الخليلية خاصة، أول من تفطن إلى هذه القضية، باعتبار أنّ هذا الذي ذهبوا إليه لا وجود له في اللسانيات البنوية إطلاقا، ولم يتطرق إليه أصحابها البتة، غير أنّ هناك **نظرية غربية قريبة إلى التصور العربي** والتي يمثلها بعض اللسانيان الفرنسيين:

❖ «كيوم G. Guillaume»:

إذ أنّ أقرب مذهب إلى المنحى العربي هو ما توصل إليه هذا الباحث، فهو أول من ميّز من الغربيين بين الدلالة الوضعية والدلالة غير الوضعية، غير أنّه يسميها معنى اللفظ وهي عنده "sens"، وأثر المعنى التي يطلق عليها مصطلح "Effet de sens"[1].

❖ «إميل بنفنيست»:

الذي يعدّ أول من وسّع ووضّح الفرق الكامن بين الدلالة الوضعية والمعنوية العقلية غير الوضعية، أين جعل كل دلالة ومعنى لا يدل عليها اللفظ في ذاته هي دلالة غير وضعية، مثل دلالة الحال، وعلم المخاطب، وتقدم الذكر، وتميّزه هو أقرب تميّز غربي إلى التمييز العربي[2].

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.204.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.265.

❖ «جان كانيوبان Jean Gagnepain»:

توصل «جان كانيوبان» إلى التفريق بين ما يخص الوضع وما يرتبط بالاستعمال، وأنّ لكل منهما خصائصه وقوانينه واضطراباته الخاصة به، من خلال دراسته وتتبعه للمصابين بأمراض الكلام وخاصة الأفازيا Aphasie في مدة تصل إلى عشرين سنة، ونظريته أقرب النظريات إلى الرؤية العربية[1].

ويمكن إيجاز المصطلحات التي خص بها هؤلاء الباحثين الدلالة الوضعية وغير الوضعية في الجدول الآتي[2]:

المصطلح عند العرب	اصطلاح بنفنيست	اصطلاح كانيوبان
الدلالة الوضعية	Sémiotique	Sémiologique
الدلالة غير الوضعية	Sémantique	

يعدّ تفريق العرب الصارم بين الجانب الوظيفي للغة من جهة، وبين الجانب اللفظي من جهة أخرى، من أبرز وأهم المبادئ الأساس التي ارتكزت وقامت عليها النظرية الخليلية الحديثة، فهو تفريق بين الدلالة الوضعية، من خلال حدّ اللغة الصوري الشكلي من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمّا يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، والدلالة غير الوضعية التي هي خروج عن الدلالة الأصل، إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى[3].

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.218.

[2]- ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الجملة في كتاب سيبويه، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، ص.292.

فهي أيضا عند «بنفنيست» و«كانيوبان» الدلالة الناتجة من تواضع واصطلاح الأفراد، أما الدلالة غير الوضعية فهي الدلالة الوضعية مع ما يصيبها من تغيير، إذ تخرج الدلالة اللفظية إلى دلالة مختلفة تقتضيها أحوال الخطاب والقرائن.

يلخص أصحاب النظرية الخليلية الحديثة أنواع الدلالات في ما يلي[1]:

- **الدلالة الوضعية:** وهي الدلالة الحاصلة بالوضع فهي من صنع صانع، فالمعنى فيها هو المدلول عليه باللفظ وحده.
- **الدلالة غير الوضعية:** وهي الدلالة الخارجة عن الدلالة اللفظية وهي أنواع:
- **دلالة الحال:** وتتجسد في الحالة التي يكون عليها المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب.
- **دلالة علم المخاطب:** وتتمثل في المعلومات التي يعرفها المتكلم، والتي تساعده في فهم الخطاب، وتكون إما معلومات مكتسبة أو معلومات من صنف البديهيات والمسلمات.
- **دلالة المعنى:** وهي معنى المعنى عند «الجرجاني»، وتتمثل في الدلالة التي لا تفهم من اللفظ وحده، إنّما تستوجب معاني أخرى يقتضيها العقل.

ذُكر سابقا أنّ العرب كانت لهم نظرة تمييزية خاصة متفردة بين اللفظ والمعنى، فقد عمدوا إلى القول بأنّ اللفظ والمعنى في الوضع غيرهما في الاستعمال، فاللفظ والمعنى في الوضع يكونان أصلا ثابتا، في حين أنّ اللفظ والمعنى في الاستعمال هما ما يعتريهما من تغييرات تخص اللفظ، مثل الاتساع بالحذف والتقديم والتأخير والإلغاء وغيرها من جهة، والمعنى من جهة أخرى، كالاستعارة والكناية والمجاز.

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. ص.56، 57، وص.120.

ويقابل الثنائية العربية "اللفظ / المعنى" في كل من الوضع والاستعمال ثلاثية غربية "تركيب / دلالة / استعمال"، والتي تُلخص في الشكلين الآتيين[1]:

الثنائيـــــة العربيـــة			
وضـــع		استعمـــال	
لفـــظ	معنـــى	لفـــظ	معنـــى

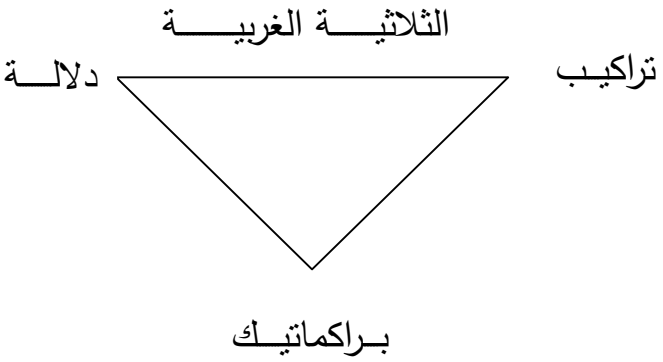

فمن خلال هذين الشكلين يتضح أنّ هناك لفظ وضعي ومعنى وضعي، كما يوجد لفظ استعمالي ومعنى استعمالي ناتجان عن تغير وتحول الوضعي في مقامات التخاطب، وهذا عند العرب، أما عند الغرب فالتركيب عندهم هو اللفظ، والدلالة هي المعنى، في حين تمثل البراكماتيك الاستعمال، وعليه فالغرب لا يميزون بين اللفظ والمعنى في كل من الاستعمال والوضع، إنّما يقابلون بين اللفظ والمعنى من ناحية، أما من ناحية أخرى فإنّهم يقابلون اللفظ والمعنى بالاستعمال.

وعليه يُستخلص أنّ نظرة العرب نظرة دقيقة شاملة مقارنة بالطرح الغربي.

وقد ذهب العرب إلى أبعد من هذا أين جعلوا للدلالة مستويات في الوضع والاستعمال كالتالي[2]:

[1]- ينظر المرجع السابق، ص.216.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص.217.

مستويات الدلالة في الوضع والاستعمال

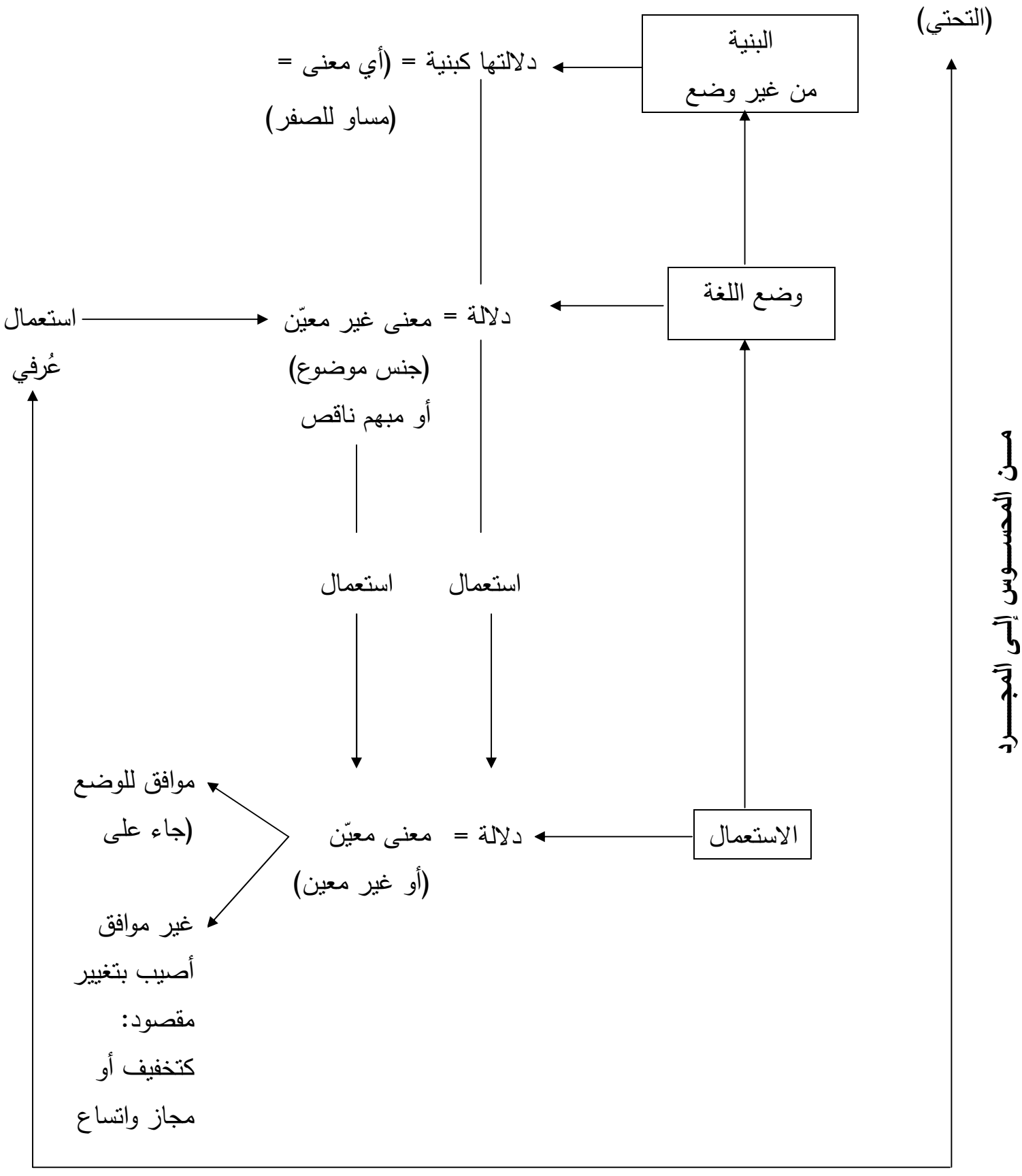

يتبيّن من الشكل السابق أنّ الدلالة لها ثلاث مستويات:

1- مستوى الصفر: ويوجد فيه بنية اللفظ سواء الفردية أو التركيبية من غير الوضع.

2- مستوى الوضع: أين تكون الدلالة من تواضع واصطلاح الأفراد، حيث تكون تلك الدلالة عرفية ومشتركة بينهم، غير أنّها تكون ناقصة.

3- مستوى الاستعمال: وفيه تحمل الدلالة معنى: إما المعنى المتواضع عليه، أو المعنى الذي ينتج من خلال الاستعمال، أي من خلال التغيرات التي تصيب ذلك المعنى الموضوع.

خلاصة الفصل:

يمكن إيجاز أهم ما ورد في هذا الفصل فيما يلي:

– تتفق النظرية الخليلية الحديثة والبنوية في كل من موضوع الدراسة التي هي اللغة، والمنطلق الذي هو المدونة.

– يعدّ العرب أول من ميّز في تاريخ البشرية كلها بين اللغة كوضع واللغة كاستعمال.

– تعود جذور التمييز بين اللغة كظاهرة اجتماعية والكلام كظاهرة فردية في الدراسات الغربية إلى اللساني «فردينان دي سوسير»، حيث فرّق بينهما وحددّ خصائص كل منهما، إلاّ أنّه ألغى الكلام وأقصاه من دراسته عكس العلماء العرب الذين اعتنوا به أشد عناية.

– اكتشف العرب أنّ اللفظ يحمل أكثر من معنى، مما جعلهم يفرقون بين الدلالة الوضعية للألفاظ وبين الدلالة غير الوضعية.

– يرى الخليليون، وعلى عكس البنويين، أنّ الوضع له قوانين خاصة به، كما للاستعمال قوانينه الخاصة، ولا يجوز بحال من الأحوال التخليط بينهما، فاللفظ والمعنى في الوضع غيرهما في المعنى.

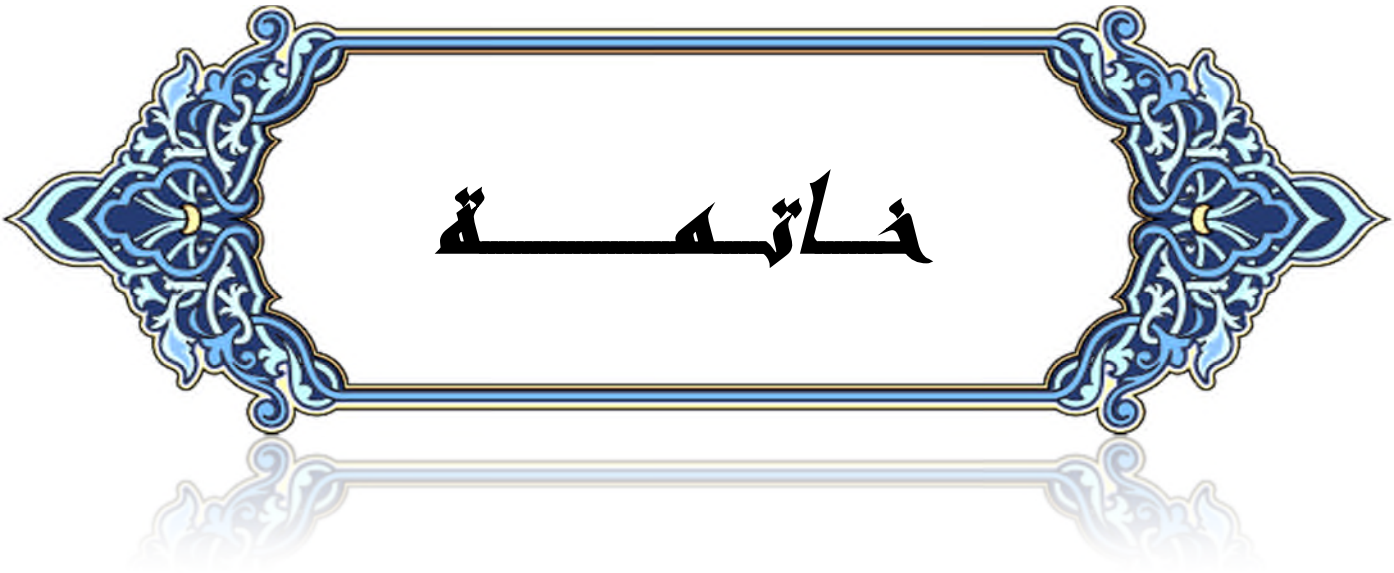
خـــاتـــمـــــة

خاتمـــة:

تسعى هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين مرجعيتين اثنتين: التراث اللغوي العربي الأصيل بكل روافده الدينية واللغوية والبلاغية ممثلا بالنظرية الخليلية الحديثة، والنظرية الغربية الحديثة بكل توجهاتها الفلسفية والفكرية مجسدا في اللسانيات البنوية، وهذا فيما يخص ثنائية الوضع والاستعمال.

يمكن إيجاز أهم النقاط المتوصل إليها أثناء معالجة هذا الطرح فيما يلي:

- ✓ إنّ النظرية الخليلية الحديثة قامت بفضل جهود رائدها ومؤسسها «عبد الرحمن الحاج صالح»، وهي نظرية لسانية عربية معاصرة بروافد ومنطلقات تراثية قديمة، فهي همزة وصل بين الماضي والحاضر، بين القديم والحديث، باعتبارها تعالج الظاهرة اللغوية بمبادئ عربية قديمة باعتماد مناهج تكنولوجيا حديثة.
- ✓ تعدّ ثنائية الوضع والاستعمال من أهم المرتكزات التي انبنت عليها النظرية الخليلية، باعتبارها منطلق كل دراسة.
- ✓ تعدّ اللسانيات البنوية لصاحبها «فردينان دي سوسير» نظرية غربية حديثة تقوم على دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، فهي بهذا نقلة نوعية للدراسات اللغوية، أين أصبحت معها علما قائما بذاته له موضوعه الخاص ومناهجه ومبادئه.
- ✓ قامت اللسانيات البنوية أساسا على مبدأ التفريق بين اللغة والكلام، حيث عدّ «سوسير» اللغة ظاهرة اجتماعية غريزية، في حين جعل الكلام ظاهرة فردية مكتسبة.

توصل البحث إلى أنّ النظريتين تلتقيان وتفترقان في جملة من النقاط، فمن أهم **أوجه التشابه** مايلي:

- ✓ تلتقيان في مسار الدراسة اللغوية باعتبارهما يدرسان اللغة في ذاتها ولذاتها وفق المنهج الوصفي الآني وبعيدا عن التأريخ والتقييم.

- ✓ اعتمادهما على المدونة كأساس تقوم عليه دراستهما، فهي المادة الأولية والخام التي يُنطلق منها لتحليل اللغة من خلال استنباط الأحكام وصوغ القوانين.
- ✓ اهتمت كلا النظريتين بدورة التخاطب منظرين ومطبقين لها، أين كان الاهتمام منصبا حول طرفي الخطاب: المتكلم / السامع، والشروط الواجب توفرها لنجاح العملية الكلامية.
- ✓ يذهب كل من البنويين والعرب إلى التمييز والتفريق بين الوضع والاستعمال، حيث يشتركان في نظرتهم إليهما، باعتبار أنّ الوضع أو اللغة تتمثل في القوانين والقواعد المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد المتواضع عليها؛ فهي ظاهرة اجتماعية متوارثة عبر الأجيال، أما الاستعمال فهو تحقق قوانين اللغة في الواقع؛ أي الاستعمال الفعلي للغة في المخاطبات اليومية.
- ✓ يرى أصحاب هاتين المدرستين أنّ الوضع أو اللغة ظاهرة متوارثة عبر الأجيال من السلف إلى الخلف، فهي ملكة فطرية غريزية في الإنسان تولد معه، أما الكلام أي الاستعمال فهو ظاهرة حينية مرتبط بلحظة حدوثه، إذ يعدّ ملكة مكتسبة غير موروثة ولا غريزية.
- ✓ تجمع النظريتين على أنّ اللغة ثابتة مستقرة، باعتبارها مشتركة بين جماعة لغوية معينة، في حين أنّ الكلام متغير كونه خاص بالفرد الواحد.

وتختلف النظرية الخليلية الحديثة عن اللسانيات البنوية في:

- ✓ كونها أولت عناية كبيرة للاستعمال أو الكلام الذي أقصته اللسانيات البنوية من مجال دراستها، بحجة استحالة تدارسه وحصره، في حين أنّ اللسانيات الخليلية الحديثة أولت لهذا الجانب من اللغة، الجانب الاستعمالي الفعلي عناية كبيرة.
- ✓ اللغة عند البنويين مجموعة من الأدلة والعلامات اللغوية التي لا تتحقق ولا تكتسب قيمتها إلاّ بمقابلتها بغيرها من الوحدات، فهي تركز على مبدأ التقابل والتباين

والتمايز بالصفات، في حين أنّ النظرية الخليلية الحديثة اهتمت بالتباين والتمايز، لكن ليس بالصفات، إنّما بالبنية والتركيب في إطار ما سموه بقسمة التراكيب.

- ✓ إنّ الوحدات اللغوية في النظرية الخليلية الحديثة لا تجمع في باب واحد باعتبار صفاتها التمييزية، إنّما باعتبار بنيتها ووزنها.
- ✓ يتجسد منهج النظرية العربية في التأكيد والتشديد على العودة إلى التراث العربي الأصيل، في حين يتمحور منهج النظرية البنوية في الوصف والتقطيع، فالعرب ينطلقون من أقل ما يمكن أن ينطق من الكلام المفيد وفق منهج رياضي، يتمثل في حمل الشيء على الشيء، في حين ينطلق البنويون من أكبر الوحدات اللغوية إلى أصغرها، باعتماد مبدأ التجزيء والتقطيع.
- ✓ كان للعرب أيضا نظرة خاصة ومتفردة في تمييزهم بين اللفظ والمعنى، حيث جعلوا اللفظ والمعنى في الوضع غير اللفظ والمعنى في الاستعمال، فدلالة الأولى هي دلالة وضعية محضة، في حين أنّ الثانية دلالتها غير وضعية.
- ✓ رغم تفارق النظريتين إلاّ أنّه هناك نظرية غربية حديثة قريبة جدا من التصور العربي وهي نظرية «بنفنيست» و«جان كانيوبان»، اللذان أعادا الاعتبار للكلام والجانب الاستعمالي للغة المقصي سابقا، فكان ما ذهب إليه هذان الباحثان يتفق في أكثره مع ما توصل إليه العرب.

وفي الأخير نتمنى أن يكون البحث قد استوفى الشروط المنهجية والعلمية، وتكون مادته قد وفقت في الإجابة ولو بقدر بسيط على الإشكاليات المطروحة آنفا في المقدمة، مع تمنياتنا أن يكون ذا فائدة لمن يطلع عليه.

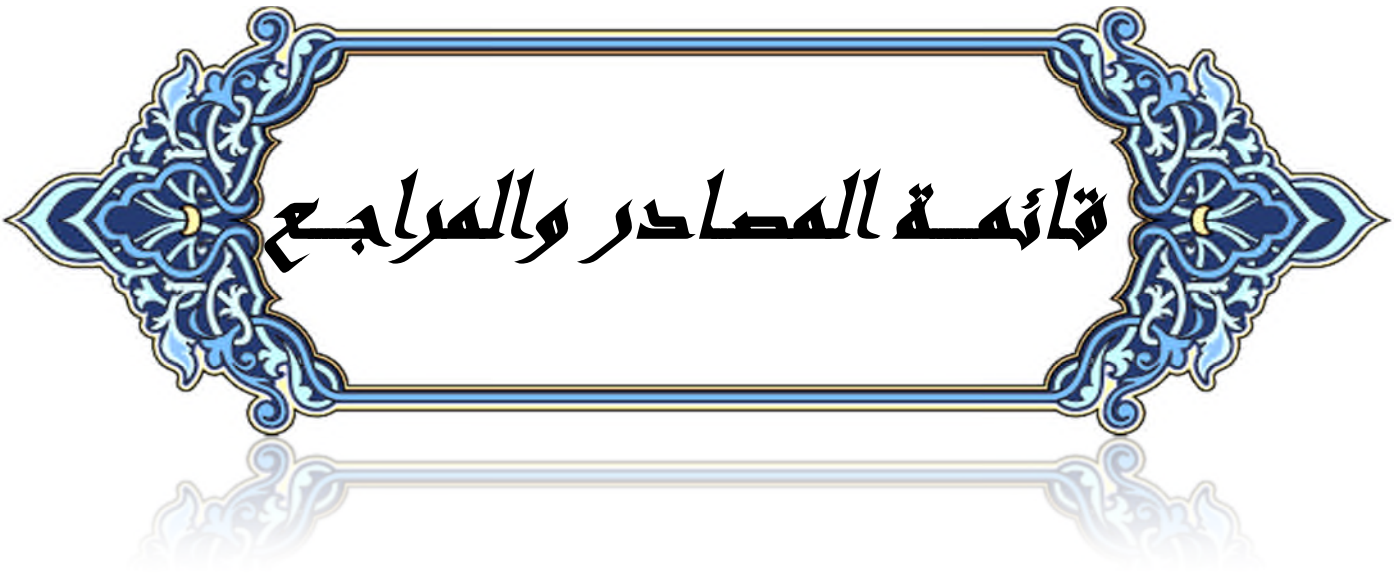
قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم: رواية ورش عن نافع.

I/- الكتب العربية:

1- الإبراهيمي طالب خولة، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة، الجزائر، ط.2، 2006م.

2- ابن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ج.1، المكتبة العلمية، مصر، ط.2، 1952م.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج.1، دار صادر، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

4- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، ج.1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988م.

5- ، الكتاب، تح. عبد السلام محمد هارون، ج.2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1988م.

6- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط.3، 2008م.

7- الاسترابادي محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (د.ت).

8- استيتية شريف سمير، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط.2، 2008م.

9- آل ياسين محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط.1، 1980م.

10- بشر كمال، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2000م.

11- بكوش الهاشمي فاطمة، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث - دراسة في النشاط اللساني العربي-، ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2004م.

12- بلعيد صالح، اللغة العربية العلمية، دار هومه، الجزائر، (د.ط)، 2002م.

13- ، مقالات لغوية، دار هومه، الجزائر، (د.ط)، 2004م.

14- بوقرة نعمان، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، (د.ط)، 2003م.

15- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، (د.ط)، 1994م.

16- الجرجاني علي السيد الشريف، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1983م.

17- الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.1، موفم للنشر، مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2007م.

18- ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج.2، موفم للنشر، مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2007م.

19- ، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم للنشر، مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م.

20- ، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، مطبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م.

21- ، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م.

22- حساني أحمد، مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط.2، 2013م.

23- حليلي عبد العزيز، اللسانيات العامة واللسانيات العربية تعاريف – أصوات، منشورات دراسات سال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.1، 1991م.

24- الخولي محمد علي، معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط.1، 1982م.

25- دبه الطيب، اللسانيات البنوية، دراسة تحليلية ابستمولوجية، دار القصبة، الجزائر، ط.1، 2001م.

26- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1997م.

27- السعدني مصطفى، المدخل اللغوي في نقد الشعر، قراءة بنيوية، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، 1987م.

28- السعران محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

29- الضامن حاتم صالح، علم اللغة، مطابع التعليم العالي، الموصل، العراق، (د.ط)، 1989م.

30- غالي محمود محمد، أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، جدة، ط.1، 1976م.

31- غلفان مصطفى، في اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط.1، 2010م.

32- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط.4، 2004م.

33- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكاتب الجديد المتحدة، بيروت، ط.1، 2004م.

34- مومن أحمد، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 2005م.

II/- الكتب المترجمة:

1- إفيتش ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، تر. سعيد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط.2، 2000م.

2- بياجيه جان، البنيوية، تر. عارف منيمنه، وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط.4، 1985م.

3- دي سوسير فردينان، علم اللغة العام، تر. يوئيل يوسف عزيز، مر. مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، ط.3، 1985م.

4- رومان ياكبسون، قضايا الشعرية، تر. محمد الولي، ومبارك حنوز، دار توبقال للنشر، المغرب، ط.1، 1988م.

5- سامسون جفري، مدراس اللسانيات التسابق والتطور، تر. محمد زيادة كبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، 1994م.

III/- الكتب الأجنبية:

1- Hadj - Salah Abderrahmane, Linguistique Arabe et linguistique générale Essai de méthodologie et d'épistémologie du ilm al – Arabiyya, Thèse d'état, Sorbon, Paris, 1979, T2.

IV/- المذكرات والرسائل الجامعية:

أولا: رسائل الدكتوراه:

1- العلوي شفيقة، نظرية تشومسكي في العامل والأثر – محاولة سبرها منهجا وتطبيقا-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص دراسات لغوية، جامعة الجزائر، 2002م.

ثانيا: رسائل الماجستير:

1- بودلعة لعماري حبيبة، النظرية الخليلية الحديثة وكيفية توظيفها في تدريس اللغة العربية - التركيب الاسمي نموذجا -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، 2001- 2002م.

V/- الدوريات والمجلات:

1- إبرير بشير، «أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة»، مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ع.10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005م.

2- بعيطيش يحي، «الكفاية العلمية والتعليمية للنظرية الخليلية الحديثة»، مجلة التواصل، ع.25، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010م.

3- بوشحدان الشريف، «النظرية الخليلية الحديثة وسبل ترقية تعليم اللغة العربية فيما قبل الجامعة»، مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب، ع31، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012م.

4- الحاج صالح عبد الرحمن، «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية»، مجلة اللسانيات، ع.4، جامعة الجزائر، معهد العوم اللسانية والصوتية، 1973م.

5- ، «البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي»، مجلة الثقافة، ع.26، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1975م.

6- ، «النظرية الخليلية الحديثة»، مجلة اللغة والأدب، ع.10، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، دار الحكمة، 1996م.

7- العلوي شفيقة، «العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنوام تشومسكي»، مجلة حوليات التراث، ع.7، مستغانم، الجزائر، 2007م.

8- عويقب فتيحة، «النظرية الخليلية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة»، مجلة التعليمية، مج.4، ع.11، جامعة معسكر، الجزائر، 2017م.

VI/- المحاضرات:

1- صاري محمد، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، محاضرة ألقيت في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عنابة، يوم: 2013/04/20م، http://cutt.us/968j.

VII/- المواقع الإلكترونية:

1- بودرامة الزايدي، النظرية الخليلية الحديثة وحدودها المائزة، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، مقال ضمن مدونة اللسانيات والدراسات اللغوية، موقع: https://boudramazaidi.blogspot.com/2015/12

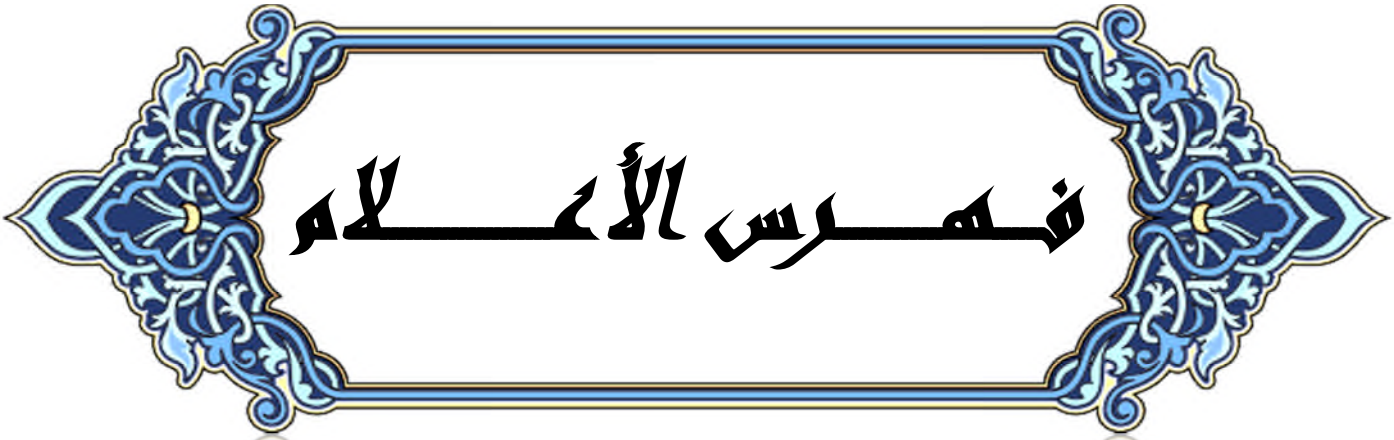
فهرس الأعلام

فهـــرس الأعـــلام:

إ. د. بوليفانوف E. D. Palivanov

إبراهيم أنيس

إبراهيم مصطفى

ابن السراج

ابن جني

ابن حاجب

ابن خلدون

ابن سينا

ابن كيسان

ابن مالك

ابن يعيش

أبو الأسود الدؤلي

أبو علي الفارسي

أبو عمرو بن العلاء

أبو نصر الفارابي

أبي علي الرماني

أحمد عبد الستار الجواري

الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)

إدوارد سابير Edward Sapir

أرسطو

أفلاطون

ألبرت سيشهاي Albert Sechhaye

ألكسندر غراهام بال Alexandar Graham Bell

ألكسندر مالفيل بال Alexandar Malville Bell

ألين W. S. Allen

الإمام فخر الدين الرازي

إميل بنفنيست Emile Benveniste

أندري مارتني André Martinet

أنطوان مارتي A. Marty

أوغست شلايشر August Schleicher

أولدال H. Uldall

أولمان S. Ulmann

إيكو Nels Ege

ب. ترنكا	B. Trnka
بازيل	C. E. Bazell
بَالْمَار	L. R. Palmer
بالي	Charles Bally
بانيني	Panini
بشكوفسكي	Peškovskij
بيليتش	Belic
تمام حسان	
تودوروف	Todorov
الجاحظ	
جاكوب غريم	Jacob Grimm
جان بودوان دي كورتيني	Jan Baudouin de Courtenay
جان بياجيه	Jean Piaget
جوزيف فاشك	Josef Vachek
سيرج كارسفسكي	Serge Karcevski
جون كانيوبان	Jean Gagnepain
الخليل بن أحمد الفراهيدي	

الخنساء

خولة طالب الإبراهيمي

دانيال جونس Daniel Jones

داود عيد

ديدريشيس P. Diderichsen

دييز Diez

راسموس راسك Rasmus Rask

الرضي الاسترابادي

روبرت كوديل Robert Godel

رومان جاكبسون R. Jackobson

الزجاجي

زليغ هاريس Zellig Harris

سبانج هانسين H. Spang – Hanssen

سيبويه

السيرافي

شاخماتوف Šaxmatov

شارل بالي Charles Bally

شوقي ضيف

صالح بلعيد

الطيب البكوش

عبد الرحمن الحاج صالح

عبد القاهر الجرجاني

عبد القاهر الفاسي الفهري

الفارابي

فرانتس بواس Franz Boas

فرانز بوب Franz Bopp

فرث John Rupert Firth

فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure

فريدريك فون شليجل Friedrich Von Schlegel

فلادمير بروب Vladimir Propp

فلم ماتيسيوس Vilém Mathesius

فليلهم فون همبلدت Friedrich Wilhelm Von

فون سانت برتيليمي Barthelemy

فيجو بروندال Viggo Brondal

فيشريور كانسن	Eli Fischer – Jorgensen
فيليب فيدوروقيتش فورتوناتوف	Filip Fedorovič Fortunatov
القاضي عبد الجبار	
كنيد توجبي	Knud Togeby
كوسيريو	Coseriu
كيوم	G. Guillaume
ل. ب. ياكوبنسكي	L. P. Jakubinskij
ل. ف. شيريا	L. V. Ščerba
لويس يلمسليف	Louis Hjelmslev
ليونارد بلومفيلد	Leonard Bloomfield
المازني	
المبرد	
مهدي المخزومي	
ميكولاي كروزتسيفسكي	Mikolaj Kruszewski
نوام تشومسكي	Noam Chomsky
نيكولاي تروبتسكوي	N. Troubetezkeg
هاز	W. Hass

A. Hansen	هانسين
Henry Sweet	هنري سويت
Henri Frei	هنري فراي
Watson	واطسون
Sir William Jones	وليام جونز
Wilkins	ويلكنيس
William Dwight Whitney	ويليام داويت ويتني

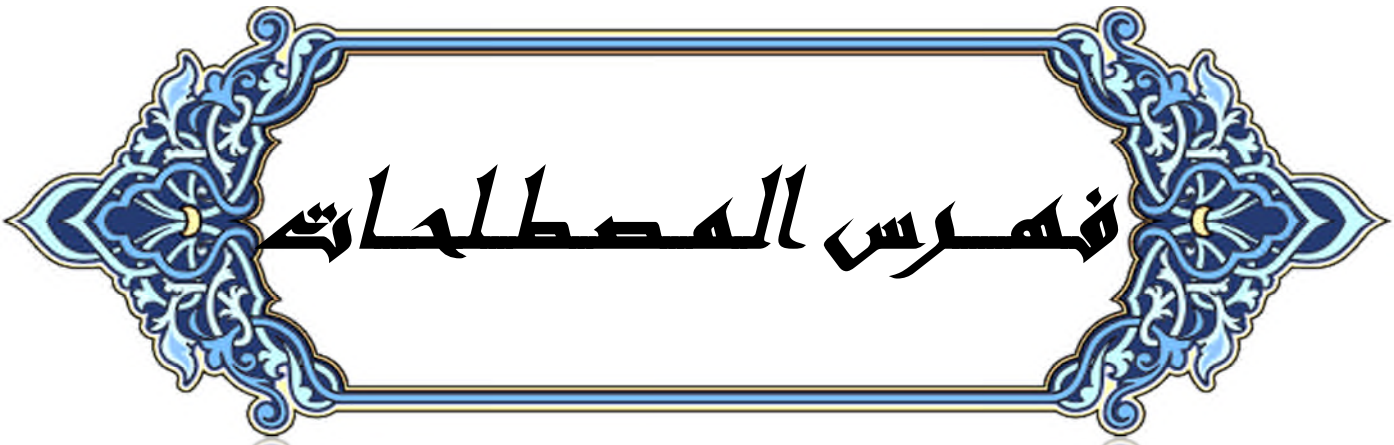
فهرس المصطلحات

فـهـرس المصطـلحـات:

اتفاق اجتماعي	Social Institution
الأحادية	Monism
الأحكام	Arbitrariness
الأدلة اللغوية	Signe
استجابة	Response
الاستعمال	Usage
الاعتباطية	Arbitraire
الإنجاز	Actualisations
الانغلاق والكلية	Totalité
الآنية	Synchrony
البنوية	Structuralisme
التبسيط	Simplicité
تحليل معنوي	Sémantique
التحويل	Transformations
التحويل الافتراضي	Virtuel
التركيب	Constitution

Syntagme	تركيب
Oppositions	التعارضات
Simulation	تمثيل علمي
Intonation	التنغيم
Dichotomies	الثنائيات
Glossématique	الجلوسيماتية
Aphasie	الحبسة
Linear	الخطية
Signifiant	الدال
Extragrammatical	الدلالة الخارجة عن اللفظ
Sémiotique / Sémiologique	الدلالة الوضعية
Sémantique	الدلالة غير الوضعية
Diachrony	الزمانية
Groupe	الزمرة
Cyclic groupe	الزمرة الدائرية
Scholastic	سكولاستيك
Sanskrit	السنسكريتية

الشذوذيين	Anomalists
الشكل	Forme
شكل	Substance
الشكل الخوارزمي	Algorithmique
الشكلانية	Formalisme
الشمولية	Exhaustivité
الصفات المميزة	Traits pertinents
صورة ذهنية	Image Acoustique
صوري	Formal
الضبط الذاتي	L’autoréglage
الطبع	Physei
العلاقات الاستبدالية	Relations Paradigmatiques
العلاقات الإيحائية	Associative
العلاقات التركيبية	Relations Syntagmatiques
العلامة العدمية	Expression zéro
علم الأصوات التجريبي	Phonétique Expérimentale
علم الأصوات السمعي	Phonétique Auditive

Phonétique	علم الأصوات العام
Phonétique Acoustique	علم الأصوات الفيزيائي
Phonétique Acoustique	علم الأصوات الفيزيائي
Phonétique Articulatoire	علم الأصوات النطقي
Phonologie	علم الأصوات الوظيفي
Phonème	الفونيم
La classe	الفئة
Vida	الفيدا
Philologie	الفيلولوجيا
Algèbre Combinatoire / Combinatoire	قسمة التراكيب
Analogists	القياسيين
Parole	الكلام
Code	الكود
Qualitatif	الكيف
Non – Contradiction	اللاتناقض
Langue	اللسان
Linguistique	اللسانيات

Linguistique Synchronique	اللسانيات الآنية
Linguistique Diachronique	اللسانيات الزمانية
Langage	اللغة
La lexie	اللفظة
Sémiologico – grammatical	لفظي نحوي
Forme	مادة
Empirical Principale	مبدأ التجريبية
Schème générateur	المثال
Simulation	المثال
Stimulus	مثير
Un ensemble	مجموعة
Signifié	المدلول
Corpus	المدونة
Matrice	مصفوفة
Norme	المعيار
Concept	مفهوم
Appropriateness	الملائمة

المنجز	Actualisé
المنهج الآلي	Mechanistic
المنهج الذهني	Mentalisme
المورفولوجيا	Morphologie
المورفيمات	Morphèmes
النبر	Stress
النحو التقليدي	Traditionnel Grammaire
النظام	Ordre
النظرية السياقية	La Théorie de Contexte
نظرية ثانية	Métathéorie
النظير	Bijection
الهيكلة	Organisation
وحدات التعبير	Cénèmes
الوحدات الصوتية الوظيفية	Unités Phonématique
الوحدات الصوتية فوق مقطعية	Phonologie Prosodique
وحدات المعنى	Plérèmes
وحدة إفادية	Unité Communicationnelle

وحدة لفظية	Unité Sémiologique
الوضع	Convention
الوضع	Thesei
الوظيفة الإفهامية	Fonction conative
الوظيفة الانتباهية	Fonction phatique
الوظيفة التعبيرية	Fonction expressive
الوظيفة الشعرية	Fonction poétique
الوظيفة المرجعية	Fonction référentielle
الوظيفة الميتالسانية	Fonction Métalinguistique

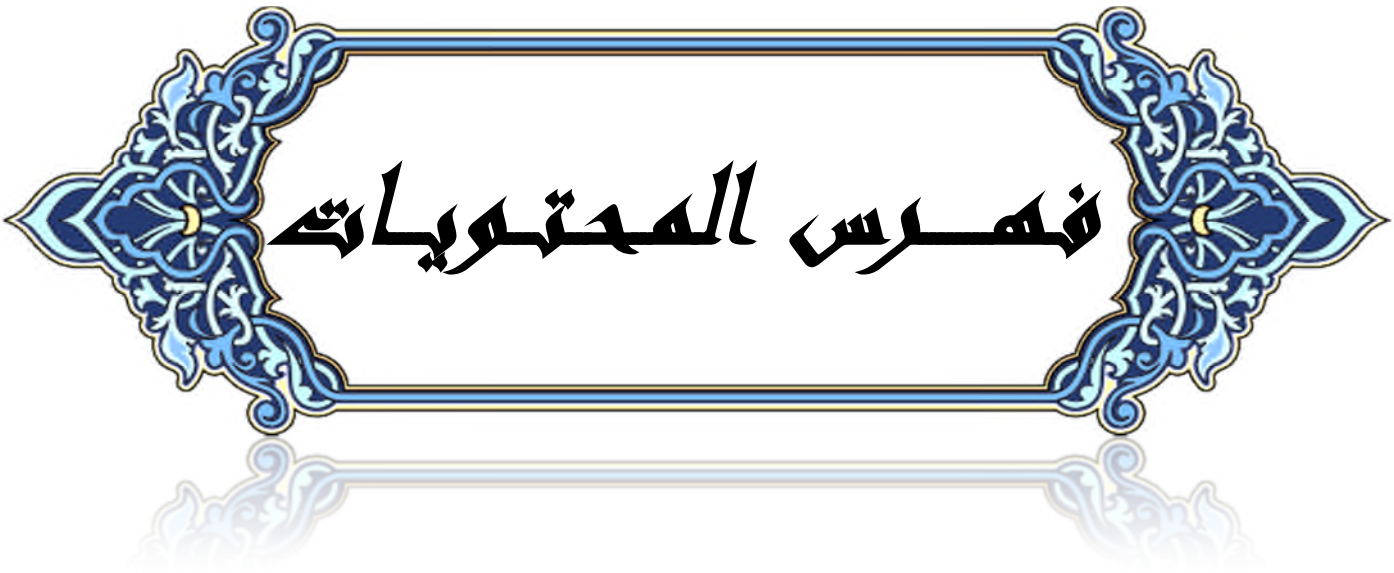
فهرس المحتويات

الموضوع: الصفحة:

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة ..... **أ- هـ**

الفصل الأول:ثنائية الوضع والاستعمال في النظرية الخليلية الحديثة **10**

المبحث الأول: النظرية الخليلية الحديثة مفهومها واهتماماتها **10**

توطئة 10

1- التعريف بالنظرية الخليلية الحديثة 13

أ- سبب التسمية 14

أولا: الخليلية 15

ثانيا: الحديثة 16

ب- أصالة النظرية الخليلية الحديثة 17

أولا: التأصيل من الداخل 19

ثانيا: التأصيل من الخارج 21

2- فضل النظرية الخليلية الحديثة وانشغالاتها 21

أ- فضل النظرية الخليلية الحديثة 21

ب- انشغالات النظرية الخليلية الحديثة 22

3- منهج النظرية الخليلية الحديثة 25

المبحث الثاني: مبادئ النظرية الخليلية الحديثة وأسس التحليل اللغوي فيها **29**

1-المرتكزات الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة.....29

أولا: المصطلحات الفردية.....30

1- مفهوم الاستقامة 30

2- مفهوم الباب 32

3- مفهوم المثال 35

4- مفهوم القياس 37

5- مفهوم التفريع 38

6- مفهوم الزمرة.....40

7- مفهوم العامل 40

ثانيا: المصطلحات المركبة.....45

1- حد الانفراد واللفظة.....45

2- الموضع والعلامة العدمية.....47

3- الانفصال والابتداء.....49

4- الأصل والفرع.....51

5- الحركة والسكون 53

6- التمييز بين الكلام كخطاب والكلام كبنية.....55

7- الوضع والاستعمال 59

2- مستويات التحليل اللغوي في النظرية الخليلية الحديثة 73

2-1- مستوى اللفظة.....75

2-2- مستوى الكلم.....79

2-3- مستوى الدوال 81

2-4- مستوى الحروف 82

2-5- مستوى أبنية الكلام.....83
2-6- مستوى التصدير أو ما فوق العامل.....86
2-7- مستوى الحديث أو الخطاب.....87

خلاصة الفصل.....87

الفصل الثاني:الوضع والاستعمال في اللسانيات البنوية.....92

المبحث الأول: اللسانيات البنوية المفهوم والنشأة.....92

1- مفهوم البنوية.....92
أ/- الدلالة اللغوية لكلمة بنية.....92
ب/- الدلالة الاصطلاحية.....93
2- الإطار النظري لظهور اللسانيات البنوية.....94
3- المدارس البنوية.....103
3-1- البنوية الأوروبية.....103
3-1-1- مدرسة جنيف.....103
3-1-2- مدرسة براغ.....104
3-1-3- مدرسة كوبنهاجن.....106
3-1-4- المدرسة الإنجليزية.....111
3-2- البنوية الروسية.....113
3-2-1- حلقة قازان.....113

3-2-2- حلقة موسكو 114

3-3- البنوية الأمريكية 115

المبحث الثاني: الجهاز المصطلاحاتي للسانيات البنوية وإجراءاتها التحليلية 120

1- مبادئ اللسانيات البنوية 120

1-1- الدال والمدلول 120

1-2- الآنية والزمانية 123

1-3- العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية 124

1-4- المنطوق والمكتوب 127

1-5- الشكل والمادة 129

1-6- اللغة والكلام 130

2- مستويات التحليل اللساني البنوي 133

2-1- المستوى الصوتي 134

2-2- المستوى الصرفي 136

2-3- المستوى التركيبي 137

2-4- المستوى الدلالي 137

خلاصة الفصل 138

الفصل الثالث:دراسة مقارنة مواطن الائتلاف والاختلاف بين النظرتين 142

I /- أوجه التشابه والتلاقي بين النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية 142

1- موضوع الدراسة 142

2- منطلق الدراسة 142

3- شروط التخاطب 143

4- التمييز بين الوضع والاستعمال 144

II/- أوجه الاختلاف والمفارقة بين النظرية الخليلية الحديثة واللسانيات البنوية..... 149

1- اختلاف النظرة إلى الكلام 149

2- تبيان الموقف من وضع اللغة 150

3- التمييز بين اللفظ والمعنى في كل من الوضع والاستعمال 152

خلاصة الفصل 159

خاتمة 161

قائمة المصادر والمراجع 165

فهرس الأعلام 173

فهرس المصطلحات 181

فهرس المحتويات 189